سياسة الإقتصادية

● الرئيس السـادات يتحدث الى المحافظين عن مهام المرحلة القادمة

المهمة الأولى للمحافظين زيادة الانتاج

اطلاق طاقات القطاع الخاص وتنمية الثروة الحيوانية

المحافظون مسئولون عن أمن المواطنين ونجاحهم مرتبط بحجم الانجازات فى خدمتهم

تحدث الرئيس انور السادات فى لقائه بالمحافظين امس ، عن مهام المرحلة القادمة ، واكد ان المهمة الاولى الملقاة على عاتقهم هى الاهتمام بزيادة الانتاج بكل انواعه ، وبصفة خاصة فى المحافظات الزراعية ، على ان تستهدف كل محافظة الاكتفاء الذاتى بتنويع الحاصلات ، مع زيادة الانتاج وتحسين التربة واتباع الاساليب الحديثة فى الزراعة • كما اكد على ضرورة اطلاق طاقات القطاع الخاص ومراعاة الحافز الفردى فى تربية الدواجن واللحوم ، ومساعدة الزراع على تنمية الثروة الحيوانية • وقال الرئيس انه اصدر توجيهاته بان تتولى البنوك مساعدة القطاع الخاص فى هذه المجالات •

وقد ركز الرئيس فى لقائه بالمحافظين على انه يجب ان يزول الخوف وان تختفى بذور الشك ، وان تتراجع الحزازات والاحقاد ، وان يحس الفرد بامنه • وقال الرئيس ان المحافظين مسئولون عن امن المواطنين بجميع صور الامن وفى جميع مجالات النشاط ، وطالب المحافظين بالارتباط بمصالح المواطنين والعمل على حل مشاكلهم ، مؤكدا ان نجاح المحافظين مرتبط بحجم انجازاتهم فى خدمة المواطنين مع التركيز على حل مشاكل الاسكان الشعبى وتوفير مواد التموين •

وصرح الدكتور فؤاد محيى الدين وزير الدولة للحكم المحلى بأن الرئيس وجه المحافظين الى الاهتمام بمتابعة انتاج المصانع ، والتأكد من انها قد حققت اهدافها ، وركز على مسئوليات المحافظين فى مجال العمل السياسى ، وانهم يجب ان يتصدوا لكل ما تثيره الاشاعات والنشاط المعادى من بلبلة ، وما تحاوله من تعويق مسيرة البناء والتقدم •

واكد الرئيس على تعميق مبادىء حركة التصحيح ، واستعرض بعض النقاط فى ورقة أكتوبر ، فأشار الى ان أعظم تقدير لايام القتال المجيدة ، ليس التغنى بمبادئها ، بل استلهام معانيها لكى نحرز فى مجالات العمل الوطنى ما احرزناه من نجاح فى العمل العسكرى ، واشاد بالوحدة الوطنية للشعب المصرى ، وقال انها قد تمت منذ فجر التاريخ ، فخلا تاريخه من الحروب القبلية والطائفية ، وانه لا مجال للصراع بين صفوف الشعب المصرى باى صورة من الصور ، وان مصر يجب ان تكون الهدف والامل •

واشـار الرئيس فى حديثه عن ورقة اكتوبر الى الفقرة التى تقول « ان الاجيال الجديدة اذ تأخذ منجزات هـذه الثورة وثمـارها ومبـادئها المستقرة مأخذ البديهيات السهلة ، فان الامر لم يكن كذلك عندما اختمرت هذه الثورة فى ارض مصر ، ثم انتفضت لتغير وجـه الحياة فيها » . وعقب الرئيس على ذلك بضرورة طبع خطـابه فى الذكرى العشرين لثورة يوليو ، والذى تضمن بافاضـة انجازات الثورة ، وتوزيعه على طـلاب المدارس والتجمعات الشبابية وقوى التحـالف ، حتى تكون الثـورة دائمـا بايجابيـاتها مطروحة وبارزة امام جماهيرنا فى الوقت الذى تعمل فيه لمعالجة السلبيات .

المواطنون ومستوى المسئولية

وقال وزير الحكم المحلى ان الرئيس تحدث عن تاكيد وحدة الصف الوطنى بعد انتصـار اكتوبر وارتفـاع المواطنين الى مستوى المسئولية ، وانه لابد من التاكيد على الحرية السياسية جنبا الى جنب مع الحرية الاجتمـاعية ، ولهذا اتخذ قراره برفع الرقـابة على الصـحف ، وانه لا خشية من الخلاف فى الراى ولا النقاش الحر ولا التعبير عن المصـالح المختلفة لقوى الشعب العامل ، ما دام كل ذلك يدور فى الاطارات المشروعة التى يرتضيها ولا يستهدف غير مصلحة مصر ، ومصلحة شعبنا ، وان هذه الحرية يجب الا يساء استغلالها باى صـورة من الصور ، والا تتحول الى مهـاترات تمس الحاضر او الماضى،لانها حرية يجب ان تبنى وتضيف، ونقد يستهدف الصالح العام ، والصالح العام وحده .

الانفتاح الاقتصادى

ونحـدث الرئيس الى المحـافظين عن الانفتاح الاقتصادى واسبابه ودواعيه من منطلق المصلحة الوطنية وحتميتها ، وانه ضرورة من اجل زيادة الانتاج والتنمية ، واننا ندخل هـذه المرحلة من موقع الثقة بأنفسنا بلا عقد ، وانه لا مجـال للتردد امام اقبـال العالم علينـا باستثماراته وخبراته .

وضرب الرئيس الامثلة فى هذا المجال بكثـير من الدول التى رغـم خلافاتهـا العقائدية تتعاون اقتصاديا ، وانه لم تعد هناك دولة فى العالم تستطيع ان تعيش بمفردها الان ، فالاتحاد السوفيتى يقترض ويتعاون مع الدول الراسمالية الكبيرة ، وأمريكا تاثرت عندما قررت الدول العربية وقف ضخ البترول .

وقال الرئيس ان هذا الانفتاح لا يمس دور القطاع العـام ، كمـا أكدت وثيقة اكتوبر ، وان هذا القطاع الذى تبلغ اصوله اكثر من سبعة آلاف مليون جنيه هو الاداة الوطنية فى مجـال التنمية الاقتصـادية ، وسـينمو مع الانفتـاح الاقتصادى متكاملا فى ذلك مع القطـاع الخاص المصرى ومع الاستثمارات العربية والاجنبية .

نائب رئيس الوزراء والمحافظون

وتحدث الدكتور عبد العـزيز حجازى النائب الاول لرئيس الوزراء قبل نهـاية الجلسة ، فطالب كل محـافظ باعـداد كراسـة لخطة المحـافظة فى مجـالات الانشـطة المختلفة ، حتى يمـكن متابعة تنفيذها على مراحل .

ثم عرض بعض المحافظين لعدد من القضايا الخاصة بمحافظاتهم والتى واجهوا بشأنها بعض الصعوبات ، فطالبهم الرئيس بوجوب الانطلاق والعمل على حل الصعاب ، وازالة كل عقبة تعوق العمل من اجل راحة المواطنين ، وقال انه يؤيد ويساند اى عمل فورى وحاسم يحقق هذا الهدف •

وتحدث بعد ذلك السيد ممدوح سالم نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية فشكر الرئيس على توجيهاته ، واكد ان السلطة التنفيذية ستلتزم بهذه التوجيهات بروح أكتوبر وانطلاقته •

مجلس الوزراء يترجم التوجيهات

وفى ختام الاجتماع ، اشار الرئيس الى انه سيلتقى مع المحافظين بعد عام ، ليتابع نتائج تنفيذ هذه التوجيهات .

وقال الدكتور فؤاد محيى الدين ان مجلس الوزراء سيترجم توجيهات الرئيس للمحافظين الى قرارات حتى تتم متابعة تنفيذها •

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ٢٧ / ١١ / ١٩٧٤
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

السادات يجتمع بالوزراء والمحافظين الجدد بعد حلف اليمين

الرئيس يطلب التركيز على تطوير النظم الضريبية وشمول التامينات لجميع المواطنين وفقا لبرامج محددة

طلب الرئيس أنور السادات في اجتماعه أمس مع الوزراء والمحافظين الجدد بعد أدائهم اليمين الدستورية ضرورة التركيز على تطوير النظم الضريبية ،وقال أنه لا مانع من أن يزاول كل مواطن نشاطه الاقتصادي بشرط أن يؤدي للدولة حقها الضريبي . وقد وجه الرئيس حديثه الى الدكتور حمدي النشار وزير المالية الجديد .

وبالنسبة للتامينات طلب الرئيس من وزير التامينات السيد محمد عبد الفتاح ابراهيم العمل على مد مظلة التأمينات الاجتماعية حتى تشمل جميع المواطنين من واقع برامج زمنية معينة .

كما تضمنت توجيهات الرئيس الى المحافظين الجدد الاهتمام بالعمل السياسي بجانب العمل الاداري والعمل على زيادة الانتاج وحل مشاكل الجماهير والاستفادة بأكبر قدر ممكن بامكانيات كل محافظة ومباشرة دورهم الفعال في عمليات الرقابة والمتابعة . وكان الوزراء الذين حالت ظروفهم دون أداء اليمين مع الوزراء والوزيران الجديدان اللذان عينا أمس قد أدوا اليمين الدستورية أمام الرئيس أمس بالقصر الجمهوري بعابدين وهم السادة: اسماعيل فهمي وزير الخارجية، محمد عبد الفتاح ابراهيم وزير التأمينات ، والدكتور محمد حمدي النشار وزير المالية ، والسيد محمد أحمد السبعي نائب وزير الطيران وحضر أداء اليمين الدكتور عبد العزيز حجازي رئيس الوزراء.

وبعد ذلك أدى اليمين الدستورية أمام الرئيس المحافظون الجدد وهم السادة : محيي الدين عبد اللطيف محافظ القليوبية، وأحمد عبد الاخر محافظ الجيزة ، وحسين كامل دبوس محافظ الفيوم .

وحضر أداء اليمين الدكتور عبد العزيز حجازي رئيس الوزراء والسيد حامد محمود وزير الحكم المحلي ، والسيد حسن كامل رئيس ديوان رياسة الجمهورية . □

إعادة تقييم لكل مجالات العمل الداخلية منذ حرب أكتوبر حتى الآن

أسلوب جديد لسياسة الانفتاح الاقتصادى

اجتماعات الرئيس ركزت على العمل وليست على الأشخاص

كتب المحرر السياسى « للاهرام » :

بدأت الاجهزة التنفيذية والسياسية الدراسات التى طلبها الرئيس أنور السادات تمهيدا لوضع خطة تتناول كافة جوانب الموقف الداخلى بالنسبة للمرحلة القادمة •

وتدور الدراسات حول :

اولا : تقييم شامل لكل الانجازات الداخلية والعقبات التى اعترضت تنفيذ كافة المشروعات فى كل المجالات وذلك من يوم ٦ اكتوبر عام ١٩٧٣ حتى الان •

ثانيا : اعادة تقييم للخطة واعطاء اولويات بالنسبة للانتاج الصناعى والانتاج الزراعى مع تنشيط القطاعين تنشيطا يكفل لهما ان يؤديا دورهما بكفاءة فى دعم الخطة •

ثالثا : نظرة شاملة على سياسة الانفتاح الاقتصادى باسلوب جديد يمكنه من تحقيق كل الاهداف التى تقررت من اجلها •

رابعا : العمل على تصور مشاكل الجماهير تصورا عمليا وايجاد الحلول الجذرية لها ، لا الحلول المؤقتة

خامسا : اعادة النظر في النظم المتبعة مع كل دول الاتفاقيات وما تم بالنسبة للقروض التى حصلنا عليها ، وما صرف منها واوجه الصرف ، وما لم يتم صرفه حتى الان ولماذا

سادسا : تقييم تجربة تصدير السلع غير التقليدية وما حققته حتى الان وما يمكن عمله لكي تؤدى دورها فى الاقتصاد القومى

سابعا ، ثورة شاملة فى جميع الاجهزة الادارية تقضى على البيروقراطية ، والاختناقات وتحرر العمل من كل القيود .

ثامنا : نظام التجارة الخارجية ومدى فاعليته وما يحتاجه لكى تنشط تجارتنا الخارجية .

تاسعا : بحث ومعاينة تنفيذ بعض المشروعات الجديدة التى طرحت للبحث مؤخرا ، مثل مشروع الجامعات الاهلية وغير ذلك من المشروعات التى لم يبدا تنفيذها بعد .

ومن المؤكد أن الاجتماعين اللذين عقدهما الرئيس انور السادات مع القيادات التنفيذية والسياسية لم يتعرض فيهما الرئيس لموضوع الاشخاص أو المناصب ، انما كان تركيز الرئيس منصبا على المبادىء العامة لتصوره بالنسبة لاسلوب العمل فى المرحلة القادمة .

ومن المنتظر ان تستغرق هذه الدراسات حوالى عشرة أيام ، وبعدها سيتحدث الرئيس انور السادات الى جماهير الشعب عن خطة العمل فى المرحلة المقبلة .

ومن المتوقع ايضا أن تجيء التغييرات فى المناصب فى ضوء ما سوف تنتهى اليه الدراسة التى تجرى الان .

وقد صرح مصدر مسئول « للاهرام » بأن الرئيس انور السادات طالب بأن يكون الهدف من وراء هذه الدراسات هو :

- اعادة تقييم شامل لكل ماتم منذ حرب اكتوبر حتى الان .
- علاج كل المعوقات التي اعترضت طريق تنفيذ المشروعات التى تقرر تنفيذها فى كافة المجالات .
- الاطمئنان الكامل الى سلامة التنفيذ فى المرحلة القادمة

واضاف قائلا ، اننا نستطيع ان نطلق على المرحلة القادمة مرحلة تنمية كل الامكانيات بلا عقبات .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ٩ / ٤ / ١٩٧٥

٦ اكتــوبر .. فى ميدان العمــــل الداخـــــلى

فى البيــان الذى اذاعته رئاســـة الجمهــورية عقب اجتماع الرئيس انور السادات بقادة العمل التنفيذى والسياسى ربط الرئيس بين امرين هامين للغاية هما المراجعة الشاملة لكل جوانب الموقف الداخلى ، مع كفاءات القائمين على التنفيذ . وبهذا الربط يمكن فعلا ان نصل فى النهاية الى حـــل كافة المشـــاكل وتخطى كل العقبات ..

المواطنون يعانون من مشاكل عدة بعضها يتعلق بارتفاع الاسعار ، والبعض باختفاء السلع ، ثم فى النهاية عدم قدرة الخدمات العامة على الارتفـــاع الى مستوى طلبات الجماهير .. ونحن جميعا نعرف اسباب كل ذلك ، ونعرف اننا خضنا سنوات صعبة تحملنا فيها اعباء ضخمة وتضحيات اضخم لكن يبـقى السؤال مطروحا ، اليس هناك اى حل لتلك المشاكل والى متى سنبقى هــكذا نعانى كل هذه الظروف القاسية ! ..

ولقد شخص بيان الرئيس السادات الموقف باسلوب مس بعمق الاجابة على هذا السؤال المطروح فى نقطتين :

اولا : الحلول الجزئية لا تؤدى الى نتيجة حقيقية .

ثانيا : الاجراءات المسكنة لا تحل المشاكل ولكن تكتفى بعلاج ظواهرها ..

الان لابد من مواجهة الوضع بحلول جذرية ودائمة تعطى الاثر لا المؤقت ، ولكن الاثر الدائم الذى تلمسه الجماهير وتطمئن اليه ، وان يكون اسلوب العلاج شافيا لا مجرد تسكين للالام .. الان فالاسبرين لا ينفع ، ولكن لابد من الدواء الذى يؤدى الى الشفاء الحقيقى ..

وهذا ايضا لا يكفى ، فهناك خطوة مكملة لا تقل اهمية من الخطوة الاولى ، بل هى اهم فى رايى وهى هؤلاء الذين سيتولون مباشرة التنفيذ والاطمئنان الى سلامة العلاج ، مع القدرة الكاملة ، والكفاءة الحقيقية لمراقبة الحالة بالطريقة التى تضمن نجاح العلاج ..

ولقد سبق لنا ان اصدرنا التشريعات ، ووضعنا البرامج ، فى ضوء الفهم للمشاكل الحقيقية والرئيسية ، لكن ما يواجهنا بعد ذلك هو التعثر فى التنفيذ، ومما لا شك فيه ان هذا التعثر يرجع اساسا الى نوعية المشرفين على التنفيذ، ولا اقصد بهم هنا الوزراء وكبار الموظفين ، انما اقصد كل العاملين فى اى جهاز من اصغر موظف فيه الى اكبرهم ، ذلك انه اذا لم تكن الكفاءة والامانة متوافرة لدى الجميع فسيتعثر العمل سواء عند القاعدة أو فى القمة ، ومن هنا يفرض علينا التفكير فى الثورة الادارية الا تكون مقصورة على القوانين واللوائح بل ايضا تمتد الى الاشخاص ، فالمرحلة القادمة تحتاج الى شجاعة فى المواجهة، شجاعة لا تتاثر بالحساسيات ، او المجاملات ، او العلاقات الشخصية ، ولكن تركز على ان يقوم الاختيار على الصلاحية الكاملة ، والاستعداد للعمل المخلص لصالح مصر ..

اننا نريد ان نطبق ٦ اكتوبر فى مجال العمل الداخلى ونجاحنا فى التطبيق فى المجال العسكرى ، مؤشر عظيم الى قدرتنا على النجاح فى العبور الاقتصادى

على حمدى الجمال

٣ مهام رئيسية يضعها الرئيس السادات أمام الوزارة الجديدة

تحقيق الانفتاح الاقتصادى – الالتفات الى تكدس الثروات الطفيلية – عدالة توزيع المواد التموينية

أوضح الرئيس انور السادات للوزارة الجديدة ـ بعد ادائها اليمين الدستورية ـ مسئوليتها فى المرحلة القادمة والتى وصفها بانها «مرحلة جديدة بقدر ما هى هامة» وأكد الرئيس ـ وهو يتحدث فى أول اجتماع تعقده الوزارة بعد حلف اليمين ـ على ٣ مهام رئيسية «لابد أن يشعر الشعب بجهد فى انجازها» وهى :

(١) الانفتاح الاقتصادى .. وفى هذا قال الرئيس ان الانفتاح هوالاصل ، والشذوذ عنه هو التعقيد والبيروقراطية .
(٢) الالتفات للقضاء على ظاهرة تكدس الثروات بطريقة طفيلية . وطلب من الوزارة التقدم بالقوانين اللازمة لذلك وقال « انه يجب فورا بحث اقرارات الاشخاص الموجودين فى مراكز القيادة العليا » .
(٣) كفالة عدالة التوزيع للسلع التموينية .. وأن تراعى القوانين ان تتحمل الدخول الكبيرة جزءا من عبء الاسعار .. مع احاطة الشعب بالحقائق اولا باول .

واكد الرئيس اصراره على بناء دولة المؤسسات عملا لا قولا . وقال انه رفض مقترحات بان يتولى هو رياسة الوزارة : وقال ان مجلس الوزراء برياسة رئيس الوزراء لابد ان يمارس اختصاصه تماما ولابد فى هذه الممارسة ان يتعلم الانجاز السريع من خلال عمل اللجان » ولابد ان يشكل المجلس عائلة واحدة بكل ما فى هذا المعنى من قيم .

وذكر الرئيس عدة مسائل **أولها** :مجموعة المنطلقات الاساسية لعملنا الوطنى ، ومجموعة الضمانات التى يجب أن تحيط بهذا العمل الوطنى ، ثم مجموعة مشاكل الجماهير التى يجب أن تكون لها اولوية خاصة فى عمل الوزارة

واضاف الرئيس قائلا : ان الشعب ينتظر العمل الجاد ، وانه مازالت أمامنا ثلاث مهام رئيسية لابد ان يشعر الشعب بجهد فى انجازها :

□ **المهمة الاولى** : الانفتاح الاقتصادى ويجب أن يكون الانفتاح حقيقة وأن يقوم على اعتبار ان الانفتاح هو الاصل وأن الشذوذ هو التعقيد والبيروقراطية .

□ **المهمة الثانية** : لابد من الالتفات الى ظاهرة تكدس الثروات بطريقة طفيلية عند البعض .

وقال الرئيس فى ذلك اننى لست ضد أن يكسب أى انسان بعرقه وأن يكسب كما يشاء وانما بشرط أن يؤدى للدولة حقها كاملا . **وأن على الوزارة أن تتقدم بالقوانين اللازمة لكى تاخذ الدولة حقوقها ، وفى مقابل هذا الاخذ تطلق للافراد الحرية الكاملة .**

وقال كلنا ضد الدخول الطفيلية وضد السمسرة وضد التهريب والمتاجرة بأقوات الشعب .

وفى هذا قال الرئيس انه يجب فورا بحث اقرارات الذمة للاشخاص الموجودين فى مراكز القيادة العليا .

□ **المهمة الثالثة** : هى التموين والاسعار ، وهذا مثار شكوى كبيرة من الشعب .. شعبنا يتحمل ولكن لابد ان يكون التوزيع عادلا ولابد ان تراعى القوانين ، وان تحمل الدخول الكبيرة وأن تؤدى ما عليها للدولة . كذلك لابد من عدالة التوزيع بالنسبة للمواد الاساسية ، وفى هذا العمل كله لابد ان يحاط الشعب بالحقائق اولا بأول .

■ الانجاز السريع من خلال اللجان

ثم عرض الرئيس لامر هام وهو دولة المؤسسات ، وقال ان السلطة التنفيذية كمؤسسة لابد أن تأخذ وضعها كاملا . واشار الى ما اقترحه البعض من ان يتولى هو رئاسة الوزارة ولكنه رفض مصرا على بناء دولة المؤسسات عملا وليس قولا . وقال ان مجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء هو السلطة التنفيذية ولابد أن يمارس اختصاصه تماما ، ولابد فى هذه الممارسة أن نتعلم اشياء . **نتعلم الانجاز السريع من خلال عمل اللجان** ، ولابد ان يشكل المجلس عائلة واحدة بكل ما يعنيه هذا المعنى من قيم .. الحرية والديمقراطية مكفولة ١٠٠٪

والالتزام بأصول العمل التنظيمي في داخل المجلس وفي اطار روح العائلة أيضا أمر لابد أن نصر عليه .

وقال الرئيس بالنسبة لدولة المؤسسات انا نصر على أن يستمر هذا لا أن يوقف أو أن يحد منه . وقال اننا نواجه تحديات كثيرة ولابد ان تكون كل مؤسسة — ليس فقط السلطة التنفيذية — لابد أن تكون كل مؤسسة من داخلها مترابطة ومتفاهمة .

وقبل ان يختم الرئيس حديثه قدم للمجلس الفريق حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية قائلا انه اختاره لانه أحد ابطال بارزين تولوا القيادة العليا إلى جانبه في حرب اكتوبر وانه لابد أن ندفع بمن أدوا خدمات الى الوطن الى مواقع المسئولية حتى نكون منطقيين مع حركة التاريخ .

السادات: الأولوية لاحتياجات الجماهير والتوزيع العادل للأعباء

الرئيس يناقش خطوات العمل فى المرحلة الجديدة فى اجتماع لنائب الرئيس ورئيس الوزراء ووزراء الحربية والاقتصاد والمالية

فى مناقشة هامة عقدها الرئيس أنور السادات أمس حول الخطوات اللازمة لبدء المرحلة الجديدة الهامة ، ركز الرئيس على المسائل ذات الأهمية والاولوية لاحتياجات الجماهير ولارساء أسس الاصلاح الاقتصادى ووسائل التنمية وتوفير العدل الاجتماعى والحد من التسيب والاستغلال والتوزيع العادل للأعباء .

وقد عقد الرئيس السادات اجتماعا امس حضره السيد محمد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية والسيد ممدوح سالم رئيس الوزراء والفريق اول محمد عبدالغنى الجمسى نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية والدكتور احمد ابو اسماعيل وزير المالية والدكتور زكى شافعى وزير الاقتصاد .

وقال الرئيس فى هذا الاجتماع ان المطلوب هو تحقيق انفتاح حقيقى باعتباره الاصل والقيود هى الاستثناء واكد فى هذا ان الانفتاح لايتعارض مع اتجاهنا الاشتراكى .

وركز الرئيس كذلك على نقاط اخرى هامة فى مقدمتها :

- ضرورة احداث عمليات تطوير شاملة فى اعمال البنوك .
- عدم التردد وبلا عقد فى اعادة النظر فى المشروعات التى لا تناسب طبيعتها ادارة الدولة لها .
- اعطاء مزيد من العناية لتطوير الزراعة وربطها بالصناعة .
- رفع المعاناة عن جماهير الشعب الكادحة .
- استكمال نواحى العدل الاجتماعى مع ضرورة ان تعمل الوزارة الجديدة على مد مظلة التامينات الاجتماعية لتشمل كل مصرى ومصرية .
- اعادة النظر فى اصدار التشريعات الضريبية .

وقد اكد الرئيس ان الصعوبات الحالية صعوبات مرحلية وعلينا ان نعمل بروح الثقة والتفاؤل بالمستقبل، وأن نصر اكتوبر يشكل اساسا متينا للانطلاق نحو مستقبل الرخاء والرفاهية .

وفى قضية الانفتاح ، أكد الرئيس ان المطلوب هو انفتاح حقيقى يعطى آثاره على التنمية ويتصل بجذور الاصلاح الحقيقى لمسار الاقتصاد المصرى ، وأكد الرئيس ان الخط الاساسى فى هذه السياسة ان يكون الانفتاح هو الاصل وان تكون القيود والشروط هى الاستثناء التى لا يجب الاتجاه اليها الا فى أضيق الحدود اللازمة لسلامة الاقتصاد المصرى كما اكد الرئيس أن سياسة الانفتاح انبثقت لملاقاة متغيرات العصر التى اتجهت بجميع الدول حتى القوى الكبرى الى هذه السياسة ، التى ثبت انها لازمة فى مجال تبادل الخبرات وتنمية التجارة العالمية ومصالح كل القوى وتحقيق الرخاء والرفاهية لشعوبها . وانه حتى الدول التى تتمتع بوفرة فى موادها الخام تحتاج الى الانفتاح للحصول على الخبرات اللازمة للتنمية ، وانه بالنسبة لمصر بالذات وفى اطار ضرورة مسايرة مناخ العصر واحتياجاته لسياسة الانفتاح ، فان لها ظروفها الخاصة التى تزيد من ضرورة الاتجاه لسياسة الانفتاح ، من حيث ان المراحل الماضية التى أبعدتنا بظروفها عن سياسة الانفتاح ، اقتربت بنا الى حد العزلة عن الخبرات العالمية المتوفرة فى انحاء مختلفة من عالمنا المعاصر الامر الذى ضيق أمامنا مجال الاختيار من بين هذه الخبرات المطلوبة لنا والتى انفصلنا عنها لفترة طويلة .

وأكد الرئيس ان سياسة الانفتاح لها اتصالها الوثيق ولا تتعارض مع اتجاهنا الاشتراكى لان هذه السياسة وهذا الاتجاه يهدفان الى هدف واحد هو التنمية والرخاء وكلها متصلة بجناح الكفاية الذى يؤثر على معطيات جناح العدل الاجتماعى بالتوزيع العادل للانتاج القومى .

زيادة الانتاج وتشغيل الطاقات المعطلة

وأكد الرئيس على أن سياسة الانفتاح الخارجى لا تتكامل الا بالانفتاح الداخلى ، المبنى على ضرورة تشغيل كل الطاقات المعطلة بالامة وتنشيطها وانه يقترن بانجاح سياسة الانفتاح الاتجاهات الآتية :

اولا : ان كل ما يضيف لزيادة الانتاج وتحقيق الرخاء ، وكل ما يزيد من فرص العمالة نقبله ولا نرفضه .

ثانيا : أن الواقع العملى لتنشيط القطاعات المعطلة فى الانتاج الداخلى يدعو الى البدء فى عملية تطوير شاملة لاعمال البنوك بحيث تؤدى دورها الفعال فى عملية الائتمان والتمويل باعتبار أن البنوك قادرة بالتمويل والائتمان على تحريك قدرات المنتجين وتساعدهم فى مشروعاتهم خصوصا المشروعات المتصلة بالاسكان ، والمشروعات التى تتصل اتصالا وثيقا بتوفير المواد الغذائية .

ثالثا : ان من الواقعية عدم التردد وبلا عقد فى اعادة النظر فى المشروعات التى لا تتناسب طبيعتها مع ادارة الدولة لها . لان الهدف هو الانتاج وتوفير المواد للجماهير باسعار تكلفة مناسبة من حيث السعر والجودة للاستهلاك الداخلى وللمنافسة التصديرية للحصول على مواد التنمية .

وأكد الرئيس على أنه يتصل اتصالا وثيقا بسياسة الانفتاح توفير كل المتطلبات اللازمة للتنمية الذاتية والانتاج الداخلى، كما وجه الرئيس الى اعطاء مزيد من العناية للزراعة من حيث ضرورة تطويرها وتحسين الصرف والرى واعادة النظر فى التركيب المحصولى بحيث يغطى بوفرة وبكفاءة احتياجات الاستهلاك المحلى واحتياجات التصدير وايجاد التوازن بين كميات الاستهلاك وضرورات التصدير .

كما اكد الرئيس على أهمية الربط بين الصناعة والزراعة ، بحيث تعطى عناية كبيرة للتصنيع الزراعى باعتبار ان المواد

الزراعية تشكل بالنسبة لبلادنا أهم المواد الخام للتصنيع .

ومن علاقة الخطة بالتنمية ، وضرورة رفع المعاناة عن جماهير الشعب الكادحة ، أكد الرئيس ان الاولوية فى الخطة يجب ان تتناسب مع احتياجات المرحلة فى هذين الاتجاهين .

وأعاد الرئيس التأكيد على اهمية استكمال نواحي العدل الاجتماعي اذ من الضروري ان تعمل الوزارة على مد مظلة التأمينات الاجتماعية فى خطوات مطردة لتشمل كل مصري ومصرية وتأمين كافة الفئات على مستقبلها .

واكد الرئيس على ان سياسة الدولة لا تتعارض فى اتاحة كافة الفرص لكى يكسب كل مواطن من جهده مايشاء طالما انه يبعد عن محظور استغلال الانسان للانسان .

ولكن على كل مواطن وفى اطار التوزيع العادل للأعباء ان يدفع الضرائب المستحقة للدولة كواجب قومى وكوسيلة سليمة لاعادة توزيع الناتج القومى بالعدل .

وطالب الرئيس فى هذا الاتجاه باعادة النظر فى اصدار التشريعات اللازمة لاحكام آداء هذا الواجب الوطنى وبحيث يشمل هذه التشريعات اعتبار التهرب من دفع الضرائب جريمة تستوجب العقاب .

وقد اختتم الرئيس توجيهاته قائلا : ان الصعوبات الحالية هى صعوبات مرحلية وانه من الضرورى أن نعمل جميعا بروح الثقة والتفاؤل بالمستقبل وقياسا على ما اثبته الشعب المصرى الاصيل من قدرات على تخطى اشد الصعوبات ومواجهة التحديات فى مسيرته الحضارية على مر العصور ، وباعتبار ان المعطيات التى حققها النصر التاريخى فى ٦ اكتوبر تشكل أساسا متينا للانطلاق نحو مستقبل الرخاء والرفاهية . ■

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٨ / ٥ / ١٩٧٥

اعادة النظر فى وضع الشركات الوسيطة

تحرير التجارة الخارجية من القيود

الرئيس يطلب وضع خطط قصيرة الأمد الى جــانب الخطــة الشــامـلة

السادات اجتمع بمبارك ورئيس الوزراء ووزراء قطاع الاقتصاد

عقـد الرئيس انور الســادات أمس اجتماعـا فى سلسـلة الاجتماعات التى بداهـا هـذا الاسـبوع مع المسئولين فى قطاعات العمل المختلفة .

وقـد كان اجتمـاع أمس مخصصـا للموضـوعات الاقتصادية وحضره السيد حسنى مبـارك نائب رئيس الجمهورية والسـيد ممـدوح سـالم رئيس الوزراء والدكتور ابراهيـم حلمى عبـد الرحمن وزير التخطيـط والسـيد زكريا توفيـق عبد الفتـاح وزير التجـارة الخـارجية والسيد أحمد أبو اسماعيل وزير المـالية والدكتور زكى شافعى وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى .

وعلم المحرر السياسى « للاهرام » ان الرئيس انور السـادات وضع فى الاجتماع الخطوط العريضـة للعمل فى المرحـلة القادمة بالنسبة للجوانب الاقتصادية المختلفة ، وذلك بعد ان وضحت صورة العمل امام الوزراء الجدد .

وكان فى مقدمة ما ركز عليه الرئيس بعد ان استعرض الموقف الاقتصادى والمـالى الحالى للدولة ، وخاصـة موضـوع المسيولة الخارجية والتموين الداخلى والميزانية ، ما يلى :

□ **اولا** : قال الرئيس ان سيابة الانفتاح هى الاسـاس الذى يجب ان يراعى فى المرحلة القـادمة ، وتخليص كل ما يتعلق به من كل القيود على اسـاس ان يكون مبدأ العمل هو « الانفتـاح هو القـاعدة ، والقيود هى الاستثناء » .

☐ **ثانيـــا :** ضرورة عمل تقييم كامل وشامل لكل القروض والتسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها مصر من عدد من الدول الصديقة ولم يستفد منها حتى الان ، وحصر هذه القروض كلها واعداد تقرير شامل وسريع لاوجه الاستفادة منها .

☐ **ثالثـــا :** يطلب الرئيس من الوزراء اعداد تقارير دورية تتضمن الصورة الحقيقية والكاملة لاوضاعنا الاقتصادية بسلبياتها وايجابياتها حتى تكون الصورة واضحة تماما امام كل المسئولين ، وحتى تتخذ كل اجراءات التصحيح والعلاج في ضوء الرؤية الواضحة لابعاد المشاكل وحجمها .

☐ **رابعـــا :** ركز الرئيس ايضا على ضرورة المتابعة لكل المشروعات التي بدأ تنفيذها ، وان يكون لدينا فضلا عن التخطيط الطويل الاجل ، تخطيط على المدى القصير نتكون لدينا ثلاث خطط : الاولى خطة طويلة الاجل واخرى خطة لكل ثلاثة أشهر ، والثالثة خطة لكل شهر ، حتى يكون التحرك واقعيا وفي ضوء التخطيط والمتابعة .

☐ **خامسا :** تحدث الرئيس بالتفصيل عن شركات التجارة الوسيطة ، وطلب من وزير التجارة الخارجية تحرير التجارة من كل القيود وايجاد حل لهذه الشركات الوسيطة التي تشكل عبئا على قطاع التجارة ، لانها تحصل على عمولات من الصفقات التي تعقدها ، ويترتب على هذه العمولات زيادة في أسعار السلع التي تستوردها . وكانت تعليمات الرئيس لوزير التجارة الاسراع فورا في تخليص هذا القطاع من كل الاجراءات التي تعطل حركته وتضع أعباء على أسعار السلع المختلفة .

الاهمال خيـانة للأمانة الوطنيـة

وفي حديثه الى رئيس الوزراء ووزراء قطاع الاقتصاد أكد الرئيس السادات على عدد من الموضوعات ابرز فيها :

① ان القطاع العام هو العمود الفقري للكيان الاقتصادي للدولة ومن اللازم تطويره وترشيده وازالة القيود الروتينية والمالية التي تعوق كفاءته وأن يتخفف من الوحدات الصغيرة المتناثرة أو المتخلفة انتاجيا .

② ان العبرة في جميع نواحي النشاط الاقتصادي هي بتحقيق الانتاج . وكل مشروع يضيف الى الاقتصاد والعمالة يجب فتح المجال له دون تفرقة بين القطاع العام أو الخاص مع العمل على اطلاق حرية التعامل والتكامل بين هذين القطاعين

لصالح الاقتصاد القومى .

٣ اعتبار الاهمال والتخريب من قبيل خيانة الامانة الوطنية واهدار حقوق الشعب عامة .

٤ فى مجال التخطيط والتنمية ، اكد الرئيس على اهمية الانسان المصرى ، باعتباره الثروة الحقيقية لمصر ، وأنه تحقيقا لتنمية هذه الثروة يجب أن يكون الهدف الرئيسى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية زيادة الكفاءة الانتاجية للافراد والمؤسسات المصرية ، وبذلك يعتبر تدريب الافراد وتهيئة فرص العمل لهم هو اساس التخطيط طويل المدى فى مصر ، ولابد وان يقترن بخلق المناخ السياسى والفكرى الذى يكافىء المجدين ويستبعد المعوقين . وقال الرئيس ان مصر تعبر الان الفترة العصيبة التى واجه فيها الشعب المصرى اعباء ثقيلة سياسية وعسكرية واقتصادية ، وستشهد مصر باذن الله فى السنوات القادمة انتفاضة ثورية خلاقة .

وعلم المحرر السياسى « للاهرام » ان الرئيس سوف يعقد اجتماعات دورية مع وزراء قطاع الاقتصاد حتى يتابع بنفسه سير العمل والاطلاع اولا باول على تنفيذ التخطيط القريب والبعيد . □

فتح باب اشتراك المواطنين فى ملكية شركات القطاع العام

■ طرح أسهم جديدة للشركات
■ اعطاء أولوية الاكتتاب للعاملين بها

اصدر الرئيس أنور السادات قرارا جمهوريا يعطى المواطنين حق الاشتراك فى ملكية شركات القطاع العام ، ويقضى القرار بزيادة رأس مال هذه الشركات عن طريق أسهم جديدة تطرح للاكتتاب وتكون أولوية الاكتتاب فيها للعاملين فى الشركة التى طرحت اسهمها • فاذا لم تتم تغطيتها خلال شهر من تاريخ اصدارها يطرح ماتبقى منها للاكتتاب العام بين المواطنين •

وقد بدا اعداد القرارات التنفيــذية لتطبيق القرار ومن أهم ما تتضمنه هذه القواعد :

● تحديد نسبة الاسهم الجديدة التى ستخصص لاكتتاب العاملين فى الشركة ، ونسبة الاسهم التى ستطرح لاكتتاب المواطنين ، بحيث يطرح ما لم يغطه اكتتاب العمال ، على المواطنين .

● تحديد الحدالاقصى للاسهم التى سيسمح لكل مواطن بشرائها .

● القواعد العامة لحجم الزيادة فى راسمال الشركةطبقا لموقفها الاقتصادى ومشروعات التوسع فيها .

● تحديد اسعار الاسهم الجديدة ، ووضع قواعدالاكتتاب فيها واجراءات الاكتتابواعلانها على المواطنين .

السادات يبدأ غدا سلسلة من الاجتماعات الهامة وضع خطة عمل لهذه المرحلة الحاسمة فى تاريخ مصر والأمة العربية كلها

- ترشيد الاقتصاد ورفع كفاءة الانتاج والخدمات
- تخفيف الأعباء عن القواعد العريضة من الجماهير
- القضاء على جميع المعوقات فى العمل مهما كان مصدرها

قرر الرئيس أنور السادات عقد سلسلة من الاجتماعات مع رؤساء المؤسسات المختلفة فى الدولة ، ومع ممثلى قوى الشعب .

وسوف تبدا هذه الاجتماعات يوم الاحد (غدا) باجتماع يشترك فيه السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية والمهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب والسيد ممدوح سالم رئيس الوزراء والدكتور رفعت المحجوب الامين الاول للاتحاد الاشتراكى .

وعلم مندوب « الاهرام » ان الرئيس السادات سوف يطرح على رؤساء المؤسسات الدستورية والسياسية والتنفيذية تصوره لخطة العمل واسلوبه فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ مصر والامة العربية كلها وذلك فى كافة مجالات العمل الوطنى .

كما يناقش الرئيس فى هذا الاجتماع ابعاد المسئوليات الملقاة على عاتق كل واحدة من هذه المؤسسات ، ووسائل دعم التنسيق والتعاون فيما بينها بما يكفل تحقيق انطلاقة توازى الانتصارات السياسية والعسكرية التى تحققت اخيرا والوصول الى المزيد من النتائج الايجابية والملموسة تجاه عدة قضايا بارزة وهى:

□ أولا — حشد كل الجهود وتعبئة كل الطاقات المادية والبشرية المتاحة ، وما ينتظرها من دعم من أجل خدمة الاهداف القومية .

□ ثانيا — ترشيد واصلاح الموقف الاقتصادى بما يكفل زيادة الانتاج الصناعى والزراعى ورفع كفاءة الخدمات بهدف تحقيق الامكانيات القادرة على الاستجابة لاحتياجات المجتمع .

□ ثالثا — تخفيف الاعباء عن كاهل القواعد العريضة من الجماهير والتيسير عليها فى حياتها اليومية ، والارتفاع بمستوى الاداء فى قطاعات الانتاج والخدمات ، وتأمين مستقبل فئات الشعب فى اطار من العدل والتكامل الاجتماعى والوحدة الوطنية .

□ رابعا — بحث المشكلات النوعية التى تواجه كل فئة من قوى الشعب العاملة ، وايجاد الحلول المناسبة لها

□ خامسا ترشيد السياسة الاعلامية والثقافية فى اطار القيم التى يؤمن بها المجتمع المصرى وتؤمن بها الامة العربية وفى اطار تراثنا الحضارى وبما يتمشى مع منجزات العصر .

وعلم «الاهرام» أن الرئيس أنور السادات يستهدف من هذا الاجتماع الوصول الى اجراءات وخطط وبرامج محددة وفق توقيتات زمنية مع اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالقضاء على أية تعقيدات أو معوقات تحول دون تحقيق هذه الاهداف ، مهما كان مصدر هذه المعوقات □

خطـة العمل فى كل مجالات التحرك الداخلى والخارجى

الرئيس السادات يناقش اطار الخطـة فى اجتماعه اليوم بالقيادات السياسية والتنفيذية

يعقد الرئيس انور السادات فى الساعة الثامنة والنصف مساء اليوم ، أول اجتماع فى سلسلة اجتماعاته مع رؤساء المؤسسات وممثلى قوى الشعب فى الدولة، وذلك لطرح تصوره لخطة العمل الوطنى فى هذه المرحلة .

ويشهد اجتماع اليوم رؤساء المؤسسات الدستورية التشريعية والتنفيذية والشعبية حيث يناقش الرئيس معهم ابعاد المسئوليات الملقاة على عاتق كل مؤسسة ، ووسائل دعم التعاون والتنسيق بين هذه المؤسسات لتحقيق انطلاقة داخلية توازى الانتصارات السياسية والعسكرية التى تحققت اخيرا .

ومن اهم القضايا التى سيناقشها الرئيس فى هذا الاجتماع الذى يحضره : السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية ، والمهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب ، والسيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ، والدكتور رفعت المحجوب الامين الاول للاتحاد الاشتراكى ، المشكلات التى تواجه فئات قوى الشعب المختلفة ، ووضع الحلول المناسبة لها ، وتحديد برامج زمنية لتنفيذ هذه الحلول دون أى عوائق أو تعقيدات .

كما سيناقش الرئيس حشد كل الجهود والطاقات لخدمة الاهداف القومية ، ودعم الموقف الاقتصادى للبلاد ، وتخفيف الاعباء عن طبقات الشعب العريضة ، وذلك عن طريق :

1. التيسير على الجماهير فى حياتها اليومية .
2. الارتفاع بمستوى الاداء فى قطاعات الانتاج والخدمات .
3. تأمين مستقبل فئات الشعب ، بما يكفل العدالة وتحقيق التكامل الاجتماعى والوحدة الوطنية . □

الأهرام
المصدر: الاهـــــرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
التاريخ : ٧ / ٩ / ١٩٧٥

رأى الأهرام

خطــة عمـــل شـــاملة للمرحلة الحاســمة القادمة

يبدأ الرئيس السادات اليوم سلسلة اجتماعات هامة لوضع خطة عمل تتناسب مع المرحلة الحاسمة القادمة ، تحقيقا لانطلاقة شـــاملة توازى الانتصـــارات السياسية والعسكرية التى تحققت اخيرا ، ووصولا الى مزيد من الانجازات فى حشد الطاقات المـادية والبشرية ، وترشـــيد واصـــلاح الموقف الاقتصـــادى ، وزيادة الانتاج الزراعى والصناعى ، ورفع كفاءة الخدمات ، وتخفيف الاعباء عن كاهـــل الجماهير ، والارتفاع بمستوى الاداء فى مختلف القطاعات .

وسلسلة الاجتماعات التى ســـوف يجريها الرئيس السادات مع رؤســـاء المؤســـسات الدســـتورية والســـياسية والتنفيذية انما تستهدف خطط وبرامج محددة ، ويجرى تطبيقها فى آجال مقررة ، مع اتخـــاذ الاجراءات الكفيلـــة بازالة التعقيدات والمعوقات من طريقها ، مهما كان مصدر هذه المعوقات . وسوف يجرى التركيز بالذات على المشكلات النوعية التى تواجه كل فئة من فئات الشعب بهدف ايجاد الحلول المناسبة لها .

ان الاهتمام البالغ الذى يوليه الرئيس السادات لقضايا اعادة البناء والتعمير ، هو استكمال لخط التحرير ودعم له ، وتكريس للفرص الجديدة المتاحة من اجل مزيد من الانطلاق فى ميدانى التعميـــر والتحرير معا ، وارساء هذه الحركة المتصلة على اسس راسخة قوية .

السادات يؤكد على ضرورة

الاسراع بحل مشاكل الجماهير

- □ رئيس الوزراء يتابع فى المحافظات تنفيذ المشروعات التى لم تتم
- □ قانــون تجـارى جـديد لدعـم الانفتـاح الاقتصـادى
- □ لا امتيـازات لأية فئـة فى توزيع السـلع الاسـتهلاكية

أكـد الرئيس السادات خلال اجتماعه امس برؤسـاء المؤسـسات الدسـتورية التشريعية والتنفيذية والشعبية على ضرورة تركيز العمل الداخلى ودفعه نحو دعم الموقف الاقتصادى للبـلاد ، من خلال الارتفـاع بمستوى الافراد فى كل قطاعات الانتاج ، والمتابعة المستمرة للمشروعات التى يجرى انشـاؤها فى مختلف المحافظات ، متابعة واقعية ، لازالة المعوقات التى تحول دون تمامهـا فى الوقت المحـدد .

واكد الرئيس فى الاجتماع الـذى حضره نائب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الوزراء وامين اول الاتحـاد الاشـتراكى العربى على ضرورة الالتزام بالهدف الاجتماعى فى كل الجهود التى تبذل الان بحيث يكون عائد هذه الجهود ، موجها فى الاساس الاول الى هدفين :

□ اولا : التخفيف عن طبقات الشعب المريضة والتيسير عليها فى حياتها اليومية .

□ ثانيا : تامين مستقبل هذه الفئات بما يكفل تحقيق التكامل الاجتماعى وتعزيز الوحدة الوطنية.

وقد بدأ الاجتماع فى التاسعة والنصف مسـاء واستمر حتى سـاعة متاخرة من الليل .

ممــدوح ســالم يزور المحافظات لمتابعة تنفيذ المشروعات على الواقع

وتنفيذا لتوجيهات الرئيس السادات حول ضرورة ان تتم المتابعة لكل المشروعات التى لم يتم الانتهاء منها بعد ، تقرر ان يبدأ السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء سلسلة زياراته للمحافظات يوم الاحد القادم ، وهى الزيارة التى يصحبه فيها محمد حامد محمود وزير الحكم المحلى والمهندس عثمان احمد عثمان وزير الاسكان .

وعلم مندوب « الاهرام » ان الزيارة الاولى يــوم الاحد سوف تكون لمحافظة المنوفية فى الصباح والشرقية بعد الظهر ويوم الثلاثاء لدمياط والخميس لمرسى مطروح والاحد لبنى سويف والفيوم والثلاثاء للمنيا واسيوط وبالنسبة لباقى المحافظات فسوف تتم عقب اجازة عيد الفطر .

وسوف تشــمل زيارة رئيس الــوزراء دراســة ميدانية للمشروعات التى يجرى اقامتها فى المحافظات ، وايجــاد افضل الوسائل لتقديم خدمة ميسرة وسهلة للمواطنين فى كل القطاعات ، وحل مشاكل المرافق العامة بهذه المحــافظات وكذلك وضــع برامج تنفيذية وزمنية للمشروعات التى لم يتم الانتهاء منها وازالة المعوقات التى تحــول دون اتــمامها

لا امتيــازات لايــــة فــئات فى توزيـــع الســلع الاستهلاكية

وفى نطاق التيسير على المواطنين للحصول على سلعهم الاستهلاكية طلب رئيس الوزراء تنفيذا لتوجيهات الرئيس ان تطبق قواعد التوزيع على جميع الفئات بدون استثناء وان توقف فورا الامتيازات التى تكون بعض الفئات قد حصلت عليها ووفقا لذلك اصدر السيد عبد الرحمن الشــاذلى وزير التموين عدة قرارات لتنظيم بيع السلع بالمجمعات الاستهلاكية وتطوير العمل فيها من بينها :

□ عدم استعمال البطاقة التموينية للاسترشاد بها فى شراء السلع من المجمعات الاستهلاكية ، الا اذا كانت قد استعملت لصرف المقررات التموينية فى الشهر السابق على الاقل ، وذلك بعد ان تبين ان بعض المستهلكين يتحــايلون للحصــول على اكثر من بطاقة تموينية لاستعمالها فى صرف السلع من مجمعات مختلفة .

□ الا تزيد نسبة الدجاج المشوى الذى تبيعه المجمعات الاستهلاكية عن ثلث الكمية التى يتسلمها المجمع ، على ان تباع باقى الكمية بدون شى .

□ الاستفادة بفتيات الخدمة العامة خريجات الجامعة فى العمل بالمجمعات الاستهلاكية ، وبحيث يكون من مهامهن اقتراح تطوير نظم العمل على اساس المشاكل الواقعية التى يتعرض لها المستهلكون يوميا فى المجمعات . كما طلب الوزير ان يمتد عمل سيدات الرقابة الشعبية الى البقالين التموينيين، ولا يقتصر على المجمعات الاستهلاكية ..

□ ان يتم تسليم اللحوم والدواجن والاسماك للمجمعات الاستهلاكية بين السادسة والتاسعة صباحا ، حتى يمكن بيعها للمستهلكين فى اوقات مناسبة .

قانون تجارى وبحرى جديد لتعزيز الانفتاح الاقتصادى ودعمه

وحتى تزول كل العقبات امام الانفتاح الاقتصادى — طلب رئيس الوزراء من وزير العدل ضرورة الاسراع فى اعداد التشريعات اللازمة للانفتاح الاقتصادى .. واهمها القانون التجارى والبحرى حتى يتم عرضها فى الدورة القادمة لمجلس الشعب .

كذلك طلب السيد ممدوح سالم من المستشار عادل يونس وزير العدل اجراء الدراسات اللازمة للتيسير على المتقاضين والقضاة .

كما أكد رئيس الوزراء على ضرورة توفير الرعاية اللازمة لرجال القضاء وأعوانهم كالخبراء ورجال الطب الشرعى والشهر العقارى والعناية بدور القضاء تأكيدا لمبدأ سيادة القانون عن طريق احكام تنفيذه وردع الخارجين عليه .

وقد اوصى السيد ممدوح سالم بضرورة دراسة معدلات القضايا وطاقة كل قاض للفصل فى القضايا على ضوء العدد الكلى للقضاة بحيث ينظر القاضى معدلا مناسبا من هذه القضايا حتى يمكن زيادة عدد القضاة بنسبة القضايا المقترحة .

وقد طلب من وزارة العدل دراسة هذا الموضوع وتكاليفه والقيام بالاتصالات اللازمة مع وزارة المالية .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهــــرام

التاريخ : ٩ / ٩ / ١٩٧٥

الرئيس يؤكد على تعويض الجماهير عن تضحياتها

■ حلول لمشاكل المياه والمرور والاسكان
■ تثبيت أسعار السلع التموينية
■ الاهتمام بمشاكل الشباب
■ الرقابة الشعبية على القطاع العام

اكد الرئيس انور السادات في اجتماعه برؤساء المؤسسات الدستورية — والذى استمر حتى ساعة مبكرة من صباح أمس — على ضرورة تخفيف الاعباء عن كاهل الجماهير المصرية ، وتعويضها بعد ان عانت طويلا بصبر ووعى وتضحية من أجل معركة المصير .

وتحقيقا لذلك شدد الرئيس على تركيز الجهود لحل مشاكل الجماهير ومنها :

(١) العمل على ايجاد حلول عاجلة لمشاكل المياه والصرف والمرور والاسكان الشعبى .

(٢) تثبيت اسعار السلع التموينية ومد مظلة التأمينات الاجتماعية الى الجميع

(٣) تأكيد مبدأ الرقابة الشعبية وسيادة القانون وحرية الصحافة .

(٤) تشديد محاسبة المسئولين مهما بلغت مستوياتهم ومواقعهم .

(٥) متابعة مشاكل الجماهير ومطالبهم بالصحف وحسمها بعيدا عن الروتين .

(٦) اعطاء دفعة قوية لاستصلاح الاراضى واعادة النظر فى التركيب المحصولى بما يضمن اكبر عائد مجز للفلاح .

(٧) الاهتمام بالشباب وتوفير كل الضمانات له ليساهم فى قضايا الوطن .

وكان الرئيس قد عقد اجتماعه — فى اطار الاجتماعات التى قرر عقدها مع رؤساء المؤسسات وممثلى قوى الشعب العامل — مع السادة حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية والمهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب ، وممدوح سالم رئيس الوزراء ، والدكتور رفعت المحجوب الامين الاول للجنة المركزية .

١٨٤٢٨

٤ قضايا أساسية للعمل الوطنى

وقد طرح الرئيس تصوره لملامح وابعاد المرحلة المقبلة من العمل الوطنى فى ضوء المتغيرات الاساسية على الصعيد الداخلى والعربى والدولى ، وأكد على أهمية اعطاء دفعة قوية للعمل الداخلى الى جانب العمل على تحقيق المزيد من الانجازات السياسية والدبلوماسية التى تسهم فى تحقيق الاهداف القومية . وقد نوقشت بعد ذلك ٤ قضايا أساسية هى :

(١) حشد كافة الجهود وتعبئة كل الطاقات لخدمة الاهداف القومية .
(٢) دعم سياسة الانفتاح والتركيز على وسائل تنمية الانتاج .
(٣) تخفيف الاعباء عن كاهل القواعد العريضة من الجماهير والتيسير عليها الارتفاع بمستوى الخدمات .

القدوة تأتى من أعلى

وفى القضية الاولى - حشد الجهود والطاقات - أوضح الرئيس السادات ، أهمية التلاحم البناء بين مؤسسات الدولة وحيوية تعاونها ، باعتبار أن تعبئة موارد البلاد وطاقاتها مسئولية مشتركة بين جميع المؤسسات .

وأكد الرئيس انه مهما توافرت المقومات المادية فانها لا تستطيع تحقيق الاهداف المنشودة دون أن تستند الى قوة بشرية يتحمل كل فرد فيها مسئوليته فى البناء

وأعرب الرئيس عن ايمانه الذى لا يتزعزع بالانسان المصرى وقدرته على تحقيق الانجازات ومواجهة مختلف التحديات ذلك الانسان الذى اثبت جدارته واصالته فى معارك الحرب ومعارك البناء والتعمير .

وأوضح الرئيس ضرورة اطلاق الطاقات البشرية فى المجتمع المصرى وتهيئة المجال لها لمزيد من العمل الجاد المنتج وذلك من خلال :

● **تهيئة المجال لاعمال مبدأ الرقابة الشعبية بمفهومها الصحيح** باعتباره السياج الذى يحمى الملكية العامة وذلك بالنسبة لوحدات الانتاج والخدمات . وهذا يتطلب طرح منجزات وميزانيات ومشكلات القطاع العام ومرافق الخدمات للحوار والمناقشة مع مستويات التنظيم السياسى والشعبى بالاضافة الى رقابة مجلس الشعب كما يتأتى ذلك من خلال ممارسة المجالس المحلية لرقابتها على المحليات .

● **التطبيق الحاسم والسليم لمبدأ سيادة القانون** فى اطار من الحق والواجب ، وانه فى الوقت الذى يجب أن تطلق فيه الحريات فلابد من تحديد المسئوليات .

● **الالتزام بتقديم القدوة فى السلوك والتصرفات بحيث تأتى من أعلى .**

● **تأكيد حرية الصحافة فى اطارها السليم المسئول** ، ومتابعة ماينشر بها خاصا بشكاوى القراء ومشاكل المواطنين

والاهتمام بحسمها بعيداً عن الروتين

وأكد الرئيس فى هذا الصدد على ان حرية الصحافة لاتعنى تشويه المجتمع والتركيز على السلبيات دون الايجابيات

● **تأكيد المفهوم السليم لنظام الحوافز بحيث يتسم بالمبادرة والعدالة ، وأن تمتد المحاسبة وتحديد المسئوليات الى المسئولين الحقيقيين مهما بلغت مستوياتهم ومواقعهم .**

□ استثمارات اجنبية

واضاف الرئيس ان واجب الاجهزة الشعبية والتنفيذية أن تستثمر الانتصارات والانجازات التى حققها شعبنا فى جميع مجالات العمل الوطنى ، فى **تأكيد الانتماء الوطنى** ودفع قيم الانتاج والعمل الجاد انطلاقاً من حقيقة أن الوطن للجميع وأن كل عائد انما يعود على أبناء الوطن جميعاً فى اطار من العدل والتكافل

ونوه الرئيس السادات بما اتخذه مجلس الشعب خلال دورته الماضية من تطوير وتعديلات فى التشريعات والقوانين بما يحقق أهداف العمل الوطنى ، وأكد ان تطوير التشريعات هو جهد مستمر باعتبار أن القانون يخدم المجتمع ويلائم احتياجاته ويرشد حركته .

وقد أوضح المهندس سيد مرعى الخطوط الاساسية لاعمال المجلس خلال دورته الماضية وما تحقق من انجازات فى مجال التطوير التشريعى واعمال مبدأ الرقابة لترشيد العمل الوطنى ، وأكد روح التعاون التى كانت تجمع بين مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكى والحكومة لتحقيق الاهداف القومية المشتركة . ثم طرح تصوره لخطة عمل المجلس ولجانه فى دورته القادمة فى ضوء متطلبات المرحلة المقبلة

وأوضح الدكتور رفعت المحجوب تصوره لحركة التنظيم السياسى فى مواجهة ظروف المرحلة وذلك بعد أن تم استكمال تنظيمات الاتحاد الاشتراكى من القاعدة الى القمة خاصة وبعد أن اصدر الرئيس قراره بتشكيل الامانة العامة المؤقتة للاتحاد الاشتراكى العربى . كما عرض خطة العمل السياسى المقبلة ودور الامانات المختصة

وعرض ممدوح سالم رئيس الوزراء الاطار العام والاسس العلمية والواقعية التى تقوم عليها خطة التنمية لعام ١٩٧٦ ، وخطة التنمية الخمسية ، وأوضح أن التخطيط فى هذه المرحلة يتجه الى تخطيط قصير الاجل يتفق مع الواقع ويعطى عائداً سريعاً ونتائج ملموسة ، كما يتجه الى التخطيط طويل الاجل الذى يستهدف تطوير وانماء الهيكل الرئيسى للانتاج ورفع مستوى المرافق

وقد أكد الرئيس على **أهمية التخطيط الاقليمى الذى يضع فى اعتباره أن مختلف محافظات الجمهورية اقاليم متكاملة وذلك فى اطار التخطيط القومى الشامل مع الاهتمام بعدالة التوزيع بين مختلف المحافظات واعطاء عناية خاصة للمحافظات النائية .**

□ الانفتاح لا يناقض الاشتراكية

وفى مجال دعم سياسة الانفتاح والتركيز على وسائل تنمية الانتاج الزراعى والصناعى ، أوضح الرئيس أن الانفتاح يشكل هدفاً استراتيجياً وفلسفة قومية متكاملة ارتضاها الشعب وأقرها فى ورقة اكتوبر ، باعتبار أن الانفتاح يقوم على ازالة القيود والمعوقات التى تعترض حركة المتغيرات الطبيعية وتعوق نمو المجتمع المصرى . وأضاف أن الانفتاح لا يتناقض مع نظامنا الاشتراكى

ووجه الرئيس فى هذا الصدد الى ضرورة :

● اطلاق قوى الانتاج فى القطاع العام وتحريرها ودعمها .

● اتاحة الفرصة للرأسمال الوطنى للمشاركة الايجابية فى دعم الاقتصاد

● تشجيع رؤوس الأموال العربية والاجنبية للاستثمار فى مصر .

● الافادة الى أبعد حد من الخبرة

التكنولوجية المتوفرة فى مختلف بلاد العالم .

● استكمال تطوير القوانين اللازمة لضمان فاعلية سياسة الانفتاح ودفع حركة الاستثمارات .

● دعم السوق الموازية بما يكمل تنشيط حركة الاستثمار .

● اصلاح العجز فى ميزان المدفوعات فى المرحلة القادمة تدريجيا بالعمل على زيادة الانتاج وزيادة الصادرات .

● اعادة النظر فى قوانين الضرائب بما يضمن مزيدا من العدالة فى تحمل الاعباء الضريبية .

● معالجة فائض العمالة .

٣٣٠ مليونا استثمارات أجنبية

وقد عرض رئيس الوزراء المنجزات التى تحققت فى الفترة الاخيرة فى مجال الاستثمارات ، كما عرض الموقف بالنسبة لما تم بشأن المناطق الحرة . وأوضح أن هيئة الاستثمار قد وافقت حتى ٢٤ أغسطس الماضى على نحو ٣٠٠ مشروع باجمالى رأسمال مستثمر قدره ٣٣٠ مليون جنيه ، وتغطى مجالات السياحة وبعض المشروعات الصناعية كالحراريات والنسيج والصناعات الغذائية والكيماويات ومشروعات تنمية الثروة الحيوانية والاسكان والنقل ، بالاضافة الى ١٨ مشروعا لانشاء فروع للبنوك

وأضاف رئيس الوزراء أنه تبين من المتابعة أن حوالى ٣١ مشروعا من هذه المشروعات قد بدأت انتاجها

ويضاف الى هذا استثمارات قطاع البترول التى بلغت حوالى ٢٣٦ مليون جنيه بالنسبة لمؤسسة البترول وشركاتها لتنمية الثروة البترولية ، بالاضافة الى استثمارات الكشف عن البترول بمعرفة الشركات الاجنبية والمشتركة والتى بلغت ٤٨٥ مليون جنيه .

و ٤٨٥ مليون جنيه للبترول

وأضاف : ان زيادة الاتصال على المشروعات فى مصر يمثل دعما للثقة فى الاقتصاد المصرى ، وأن الحكومة تعمل وفقا لتوجيهات الرئيس على تهيئة كل أسباب النجاح والانطلاق لوحدات الانتاج والخدمات لتحقيق العائد المناسب على زيادة الانتاج الزراعى افقيا ورأسيا بين الموارد المستخدمة والناتج منها .

تحقيق أكبر عائد للفلاحين

وفى مجال السياسة الزراعية اعطى الرئيس السادات توجيهاته بضرورة العمل

أولوية لمشاكل الجماهير اليومية

بالنسبة لتخفيف الاعباء عن كاهل القواعد العريضة من الجماهير والتيسير عليها والارتفاع بمستوى الخدمات ، فقد وجه الرئيس الى ضرورة اعطاء الاولوية لهذا الجانب باعتبار أن الجماهير المصرية قد عانت طويلا من انخفاض مستوى الخدمات ووجود اختناقات فى عدد من السلع والمواد الاساسية بصبر ووعى وتضحية من أجل معركة المصير وتكاليفها

وأكد الرئيس على ضرورة وضع برامج زمنية محددة لمواجهة المشكلات الجماهيرية

مرونة وايجابية لوسائل الاعلام

وفى مجال ترشيد السياسة الاعلامية والثقافية أوضح الرئيس أن هذه السياسة لابد وأن تنبثق من قيم مجتمعنا وان تنسجم مع متطلبات العصر وان تتصف بالمرونة والايجابية والحركة فى ضوء ما يجرى من أحداث لتلبية احتياجات مجتمعنا .

وأضاف أنه بعد أن تم اطلاق حرية الصحافة فى اطار منجزات ثورة مايو ، فلابد أن تمارس هذه الحرية من موقع المسئولية الوطنية وأن تسهم الصحافة وسائر أجهزة الاعلام فى بناء ودعم الجسور بين جماهير الشعب وبين مؤسسات الدولة المختلفة .

خلق قيادات جديدة من الشباب

ودعا الرئيس السادات الاجهزة والقيادات المسئولة في الدولة الى الاهتمام بالشباب ، وتوفير كل الضمانات امام القيادات والاجيال الجديدة لتسهم بفاعلية في قضايا الوطن وحتى يتعمق في وجدانها حس الانتماء الوطني

واضاف الرئيس أنور السادات قائلا « **لقد ثبت على مر التاريخ أن الانسان المصرى جدير بالثقة والنجاح والمهم هو توفير المناخ المناسب له وتمهيد الارضية المواتية لكي تتفجر طاقات هذا الانسان في العمل والانتاج والابداع** » .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٢ / ١٠ / ١٩٧٥

السادات يعقد اجتماعا هاما لبحث الموقف السياسى واحتياجات الجماهير

الرئيـس يطلب رفــع المعـاناة عن الجمـاهير

تحقيق عدالة توزيـع المواد الضرورية فى الاحيــاء الشـــعبية والـريف

فى اطـار سـلسلة الاجتماعات التى يعقدها الرئيس أنور الســادات لبحث الموقف السـياسى والداخلى ، عقد الرئيس اجتماعا صباح أمس شهده السيد حسنى مبارك نائب الرئيس ، وحضره المهنـدس سـيد مرعى رئيس مجلس الشعب ، والسيد ممدوح سـالم رئيس مجلس الـوزراء ، والدكـتور رفعت المحجـوب الامين الاول للاتحـــاد الاشــــتراكى .

وقـد اسـتعرض الرئيس مع رؤسـاء المؤسـسات التشريعية والتنفيذية والسـياسية ، خطوط العمـل الداخلى وخاصـة خطة الحكومة لرفع المعاناة عن الجماهير وتوفير المواد التموينية فى الاحياء الشعبية والريف . كما استعرض صلابة الجبهة الداخلية فى ضـوء تطورات الموقف فى الشرق الاوسط .

واصدر الرئيس السادات عددا من التوجيهات أهمها توفير السلع وتحقيق عدالة توزيعها وضرورة تعميم التأمين الشامل لكل مواطن فى القرية والمدينة فى حالات الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة .

وفى بداية الاجتماع عرض السيد ممدوح سالم الموقف الداخلى الذى تبين منه صلابة الجبهة الداخلية وارتياح الجماهير التام للاحاديث التى وجهها الرئيس فى الفترة الاخيرة للشعب وللامة العربية فى كل مكان ، بما اوضح لهم الرؤية لكثير من مواقف جميع الاطراف المعنية بمشكلة الشرق الاوسط مما زاد من ايمان الجماهير بالخط الوطنى المصرى والعربى القومى الذى تتخذه القيادة المصرية استثمارا لنصر أكتوبر المجيد ، وحفاظا على الاهداف الثابتة للامة العربية ، وبما تبين منه بشكل الوضوح التايبد الشعبى الشامل للرئيس السادات والتفافه حوله .

ثم بدا رئيس الوزراء فى عرضه ما تحقق من خطة الحكومة لاصلاح الموقف الاقتصادى ، وعرض فى مجال ذلك ما بذل من جهود لاصلاح ميزان المدفوعات وسد العجز فيه من الان وحتى عام ١٩٧٧ وذلك من خلال تنفيذ خطة زيادة الانتاج فى السلع التصديرية وتنظيم الاستهلاك الذى وصلت الزيادة فيه الى ١٣٫٥ ٪ عام ١٩٧٤ .

ثم عرض رئيس الوزراء ما تبين من تحليل الموقف بان معدل التنمية كان قد انخفض فى مرحلة السنوات العشر الماضية من ٦٥ ـ ١٩٧٥ الى ما يقرب فى المتوسط من ١٫٥ ٪ ، وان متابعة معدلات التنمية فى الشهور القليلة الماضية تدل على ارتفاع هذا المعدل وامكانية النجاح لزيادته الى معدلات اعلى بكثير من المعدلات السابقة ، وذلك بتاثير استثمار العوامل الايجابية الجديدة فى الاستثمارات وزيادة الانتاج ، كما تشير المتابعة والاحصاءات .

توفير احتياجات الشعب

وبالنسبة لخطة توفير احتياجات الجماهير من المأكل والملبس والسلع الاستهلاكية ، فقد تابع الرئيس ما عرضه رئيس الوزراء لما تحقق فى هذا المجال من خطة توفير السلع الضرورية التى تقوم الدولة بدعمها فى الاسواق لتكون فى متناول ذوى الدخول المحدودة والمتوسطة ، مع مراعاة الانماط الاستهلاكية فى الاحياء الشعبية والاقاليم

وكذلك ما تم من خطة توسيع قاعدة التوزيع بانشاء مجمعات استهلاكية ثابتة وأخرى متنقلة فى الاحياء الشعبية وفى المصانع والشركات ومناطق التجمعات الجماهيرية بالنسبة لمختلف الهيئات .

وسيكون اساس التوسع مستقبلا فى الاستعانة بالبقالين التموينيين المربوط عليهم البطاقات التموينية مع معاملتهم بنفس أسلوب المجمعات بالنسبة لتوزيع السلع عليهم .

كما عرض رئيس الوزراء ما تم نحو زيادة عدد الجزارين التعاونيين الذين يقومون الان ببيع اللحوم المستوردة المطروحة فى السوق بمعدل ٤ آلاف طن شهريا ، وذلك بثمن ٦٠ و ٦٨ قرشا للكيلو ، فضلا عن الكميات المطروحة من اللحوم البلدية فى المجمعات بسعر ٧٥

ترشا للكيلو .

وتعمل الحكومة على زيادة مايطرح منها من خلال تحقيق خطة التربية المحلية للثروت الحيوانية .

ثم عرض رئيس الوزراء ماتم من خطوات لتحقيق سياسة الانفتاح وما اتخذ لتوفير الخدمات للمستثمرين العرب والاجانب وكذلك ماتم حتى الان لازالة المعوقات الروتينية التى تقف فى سبيل الانفتاح وكذلك القوانين التى صدرت فى هذا الشأن .

وفى هذا المجلس عرض رئيس الوزراء خطة التوسع فى المناطق الحرة ببيع البضائع والسلع الاستهلاكية ومستلزمات الانتاج والسيارات بالعملة الصعبة مباشرة للمواطنين .

كما عرض رئيس الوزراء ماتم تنفيذه فى مجال خطة تحقيق اللا مركزية فى وحدات الانتاج والخدمات لاطلاق الخبرات والطاقات والحد من تدخل الادارة المركزية مما يحد من هذه الطاقات .

كما عرض خطة تحديد أهداف محددة لكل وحدة من هذه الوحدات بحيث تكون مقياسا للانتاج والمتابعة والحساب .

وقد عرض **المهندس سيد مرعي** وجهة نظره بالنسبة للدورة الجديدة لمجلس الشعب والتى سيكون رائدها تعاون المجلس ولجانه والحكومة فى مجال التشريعات الضريبية وأحكام تطبيق قانون الكسب غير المشروع والمعالجة الموضوعية للمشكلات الجماهيرية وخاصة فى مجالات الاسكان والمواصلات . وأن الاتجاه السائد بين أعضاء مجلس الشعب أن تحلل المشكلات الجماهيرية تحليلا واضحا للوصول الى الحلول اللازمة لها فى حدود الامكانيات المتاحة ، وتدريجيا

ثم عرض **الدكتور رفعت المحجوب** نشاط التنظيم السياسى فى المرحلة الحالية وخطة تحركه فى المرحلة القادمة ومتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر القومى واللجنة المركزية وما تبين من أنه ثبت من التحام التنظيم السياسى بمختلف قطاعات الجماهير فى الندوات الاخيرة أن جماهير الشعب تؤيد تأييدا كاملا سياسة الرئيس الحكيمة فى معالجة القضايا المصرية وتؤمن بتحقيق النصر الكامل ملتفة وراءه ومن حوله .

وبعد ان استمع الرئيس الى ماعرض من رؤساء المؤسسات التنفيذية والتشريعية والسياسية أصدر التوجيهات التالية :

■■ فى المجال التنفيذى

(١) بالنسبة لرفع المعاناة عن جماهير الشعب وجه الى ضرورة توسيع قاعدة الخدمات من المجمعات الاستهلاكية والبقالين التموينيين مع ضرورة توفير العدالة فى التوزيع بالنسبة للاحياء الشعبية والريف والعمل على توفير السلع التموينية الضرورية مما يؤدى الى تثبيت أسعارها وبيسر الحصول عليها دون معاناة .

(٢) الاهتمام بالثروة الحيوانية وصناعة الالبان والاستعانة بالخبرات المحلية والاجنبية بالاشتراك مع ذوى الخبرة والمارسين لعمليات التربية من المواطنين واشراكهم فى مشروعات التنمية فى هذا المجال حتى تتوفر اللحوم بأثمان معقولة وتتوافر الالبان وخصوصا للاطفال وتلاميذ المدارس .

(٣) تعميم التامين الشامل ليشمل كل مواطن فى القرية والمدينة فى حالات الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة .

(٤) **البدء فى تعميم بنوك القرى** لتقوم بعمليات الائتمان النقدى للفلاحين حماية لهم من المستغلين والمضاربين على مرتهم

ومحاصيلهم ولتساهم هذه البنوك فى مشروعات تنمية القرية المصرية .

⑤ الاسراع فى وضع التشريعات الضريبية لعرضها على مجلس الشعب فى دورته القادمة بما يتلاءم مع مجتمع كل المنتجين ، وبما يشجع على اطلاق الطاقات ورفع القيود من التكسب طالما أديت الضرائب الواجبة لخزانة الدولة وبما يحقق العدالة فى الوقت نفسه بالنسبة لتحمل الاعباء .

⑥ ترشيد الانفاق الحكومى بما يحافظ على اموال الشعب وتحقيق اهداف هذا الانفاق .

■■ فى مجال العمل السياسى الداخلى : وجه الرئيس الى دراسة موضوع المنابر واليوم المفتوح فى اجتماع يخصص لذلك فى اللجنة المركزية .

كما أصدر الرئيس توجيهاته بدراسة قانون المطبوعات واصدار الصحف ليتمشى مع مبدأ ملكية الشعب للصحف وليساهم **التنظيم السياسى بنسبة ٥١ ٪ من ملكية الصحف على ان تكون نسبة ٤٩ ٪ الباقية للعاملين فيها .**

كما اصدر الرئيس توجيهاته للاعداد لاصدار مجلة ٦ اكتوبر لتكون تعبيرا عن روح أكتوبر العظيم .

وقد أشار الرئيس الى ان المرحلة التى يمر بها الوطن ، هى مرحلة البناء والتعمير وزيادة الانتاج ، انما تعتبر مرحلة جديدة لا تقوم على الجهد الحكومى فقط ولكنها تتطلب ان يشعر كل مواطن بمسئوليته فيها ، خاصة وانها تقوم على أهداف قومية يبرز فيها عمل القيادات السياسية والشعبية لحشد جهود كافة المواطنين حول هذه الاهداف اينما كانت مواقعهم . □

٣ أهداف أساسية يطلب السادات سرعة انجازها خلال ٣ سنوات

❶ اصلاح العجز فى ميزان المدفوعات
❷ تحقيق الاكتفاء الذاتى فى المواد الغذائية
❸ مد مظلة التأمينات لكل فرد

فى اجتماع مطول عقده الرئيس السادات امس مع رئيس الوزراء ووزيرى الاقتصاد والتخطيط ، طلب الرئيس السادات ضرورة تعاون جميع اجهزة ومؤسسات الدولة فى اطار من التخطيط العلمى السليم لتحقيق ٣ اهداف اساسية خلال مدة زمنية اقصاها ٣ سنوات .

اولا : اصلاح العجز فى ميزان المدفوعات . ثانيا : تحقيق الاكتفاء الذاتى فى المواد الغذائية ، عدا القمح . ثالثا : ان تمتد مظلة التامينات لتشمل كل مواطن على ارض مصر .

وأكد الرئيس السادات فى الاجتماع الذى استمر ٤ ساعات وحضره السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ، والدكتور محمد حلمى عبد الرحمن وزير التخطيط ، والدكتور زكى شافعى وزير الاقتصاد ونائبه الدكتور احمد الغندور ، على ضرورة الالتزام بالخطوط الاساسية التالية :

☐ ان يعمل التنظيم السياسى على تعميق المشاركة الشعبية على اوسع نطاق فى شئون التنمية والاصلاح الاقتصادى والاجتماعى فى ضوء المصارحة بحقائق الموقف والتى تساعد على التعرف الواضح لوسائل الاصلاح وتكسب الشعب الثقة بنفسه ٠

☐ ان تتناسب التشريعات الضريبية مع توفير الخدمات والاحتياجات اللازمة للمواطنين ، تحقيقا للاشتراكية الواقعية والعدل الاجتماعى ٠

☐ اهمية التعاون مع مصادر التكنولوجيا والخبرة العالمية خاصة وان ارتفاع النفقات والتضخم فى الدول الصناعية سيساعد على اعادة توزيع النشاط الصناعى الدولى بين الدول المتقدمة والدول النامية ٠

☐ معالم السياسة الاقتصادية الراهنة

وفى نفس الاجتماع ، أوضح السيد ممدوح سالم ، المعالم الرئيسية للتطورات والاوضاع الاقتصادية ، وخاصة فيما يتصل بسياسة الانفتاح ودعم السلع الضرورية واحتياجات المواطنين ٠

وقد أوضح رئيس الوزراء مراحل العمل التى اتجهت اليها الحكومة ، وهى مرحلة اصدار القوانين الاساسية لتحقيق الانفتاح ومنها اطلاق حرية المصارف وقانون التصدير والاستيراد وتحرير التجارة الخارجية واطلاق حرية الحركة والانتاج أمام القطاع العام وكذلك دعم الحكم المحلى والاتجاه نحو تحقيق اللامركزية لاطلاق كافة الطاقات الوطنية ٠

كذلك النظر فى تعديل سعر الفائدة لزيادة تدفق رؤوس الاموال ، وكذلك سعر الصرف بالنسبة للجنيه المصرى الذى ثبت ان قوته الشرائية الداخلية تفوق القوة الشرائية لكثير من العملات الحرة فى الخارج ٠

كما اتجهت الحكومة لمعالجة الفجوة فى ميزان المدفوعات بما يتطلبه ذلك من الحد من الاستيراد وزيادة الانتاج وسلع التصدير ، وكان من نتيجة ذلك ان ظهرت بوادر مشجعة وزيادة ملموسة فى الانتاج بلغت فى الشهور التسعة الاولى من هذا العام حوالى ٢١٠ ملايين جنيه ، بنسبة ٤ر٢٠ فى المائة ، وذلك بالمقارنة للفترة المماثلة فى العام الماضى ٠ كما زاد نشاط القطاع الخاص وتحمل دوره فى التنمية الى جانب القطاع العام ٠

وتتجه الحكومة ايضا نحو تحقيق المزيد من التنظيم للغرف التجارية واتحاد الصناعات ليؤدى القطاع الخاص دوره فى مشروعات الانفتاح والمشروعات المشتركة ٠

وأضاف رئيس الوزراء انه على طريق اصلاح المسار الاقتصادى ، تم انقاص فوائد القروض ٦٦ مليون جنيه سنويا ، وخفض أقساطها ١٦٢ مليون جنيه سنويا أيضا ٠

وذكر رئيس الوزراء ان الدولة ستستمر فى الاخذ بسياسة التسعير ، وذلك بالنسبة للسلع الاساسية لضمان توفيرها للفئات ذات الدخل المحدود بالسعر المناسب لها مع طرح كميات متجاورة بسعر التكلفة الحقيقية ، وكذا تحقيق عدالة التوزيع عن طريق تعميم البطاقات التموينية ٠

ثم تعرض رئيس الوزراء للموقف بالنسبة للاستثمارات العربية والاجنبية مؤكدا أن الحكومة تقوم بدراسة مختلف المشروعات وتحرص على اقرار ما يحقق منها صالح الاقتصاد المصرى وصالح المستثمرين مع تحقيق الانتشار لهذه المشروعات وعدم قصرها على **القاهرة أو الاسكندرية فقط لتحقيق الانتعاش بالنسبة لكافة المحافظات .**

وقال رئيس الوزراء أن وفودا عديدة من رجال الاعمال ستفد لمصر كنتيجة للزيارة الموفقة للسيد الرئيس لكل من اوروبا وأمريكا وان الاجهزة المصرية لديها **دراسات تفصيلية عن المشروعات الصناعية الكبرى التى تصلح للاستثمار .**

وذكر رئيس الوزراء أن الوزارة تضع أمامها تحديات ثلاثة اولا **متطلبات استكمال تحرير الارض** وثانيا **اعادة البناء** وثالثا الزيادة **السكانية** الكبيرة ثم عرض خطة الحكومة بالتعاون مع كافة مؤسسات الدولة لمواجهة مشكلة محو الامية وتنظيم الاسرة لاهداف قومية يجب التصدى لها وتجنيد كافة الطاقات لمواجهتها .

وبعد ذلك عرض الدكتور زكى شافعى وزير الاقتصاد أبعاد الاستثمارات وكيف أن حركة الانفتاح بطبيعتها تتطلب بعض الوقت وان ما تعانيه بعض الدول من كساد اقتصادى وبطالة وتضخم حد من الاقبال على الاستثمارات فى الفترة الماضية ولكن الموقف قد بدأ يتحسن نتيجة الثقة فى موقف مصر والتأكد من نجاح الاستثمارات فيها .

ثم شرح وزير التخطيط أهداف خطة التنمية فأوضح أن خطة ١٩٧٦ تحتوى أيضا على تصورات رئيسية بالنسبة لسنة ٢٠٠٠ وكذلك الهيكل العام لخطة ١٩٧٦ — ١٩٨٠ مع وضع الزيادة السكانية ومحدودية التنمية الزراعية موضع الاعتبار وضرورة اتجاه الاقتصاد المصرى الى الصناعة الحديثة التصديرية ثم عرض التوقعات المنتظرة بالنسبة للزيادة فى الانتاج الزراعي والصناعى وما يجب أن تكون عليه .. كما أوضح ما تحويه الخطة من ضرورة بناء تجمعات سكانية ومدن صناعية

وتعليقا على ذلك قال الرئيس السادات أن التصورات للمدى البعيد لابد أن تكون نقطة الاساس فى التعرف على اتجاهات التخطيط فى السنوات الخمس التالية وما بعدها وأن هذه التصورات لابد وأن تعرض على الاجهزة السياسية والتشريعية والمحلية لمناقشتها والمشاركة فيها بالرأى حتى يقدر الشعب تحديات المستقبل وبذلك تتكشف له الافاق الفسيحة التى سيفتحها الاقتصاد المصرى بفضل الثورة الكبرى فى مصر ، ثورة السواعد القوية والخبرات المدربة الدؤوبة فمستقبل مصر يعتمد على كفاءة الانسان المصرى وخبرته وعلينا أن نبدأ الاعداد للجيل الذى سيرسم بفكره وجهده خريطة مصر كما رسمتها ورقة اكتوبر فى ضوء ما فى المجتمع المصرى من عراقة واصالة

وقال الرئيس أن التصورات الصناعية والائتمانية التى تجرى فى الدول العربية المجاورة يمكن تنسيقها مع التنمية والبناء الاقتصادى المصرى فى السنوات القادمة لحاجاتها للايدى العاملة المصرية .

وذكر أن على مصر أن تأخذ بتجارب بعض الدول كاليابان وسنغافورة التى تمكنت من مضاعفة دخلها القومى فى أقل من عشر سنوات ..



الرئيس انور السادات يستمع الى الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن وزير التخطيط فى الاجتماع الذى عقده امس وحضره السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء والدكتور زكى شافعى وزير الاقتصاد والدكتور احمد الغندور نائب الوزير .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ١٩ / ١ / ١٩٧٦

قــــرارات هامـــة لمجلس الـــــوزراء

اعفـاء لـبن الأطفـال من الجمــارك
رفع سعر البنزين الممتاز الى ٨٠ مليما للتر
زيادة رخص السيارات الخاصـة ٥٠٪
رفع جمارك الخمور ٥٠٪ وضريبة الملاهى ١٠٠٪

اصــدر مجلس الوزراء فى اجتماعه مساء امس عدة قرارات هامة بعـد استعراض الموقف الاقتصـادى والمـالى والموارد المالية لميزانية الدولة . وقد اتخذ المجلس القرارات التالية :

١ ــ اعفاء البان الاطفال من كافة الرسوم الجمركية باعتبارها من المواد الغذائية الرئيسية .

٢ ــ تخفيض اعتمـــادات ١٩٧٦ المخصصة للبنزين العـادى والممتـاز المستخدم فى تشغيل سيارات الحكومة والقطاع العام بواقع ١٠ فى المائة بهدف ضغط استهلاك البنزين وترشيد استخدامه على المستوى الحكومى .

٣ ــ رفع سعر البنزين الممتاز الى ٨٠ مليما للتر الواحد وذلك بمناسبة رفع جودة هذا النوع من البنزين الى ٨٥ اوكتين ، مع الابقاء على سعر بيع البنزين العادى دون زيادة مراعاة لعدم تأثر تكاليف خدمة النقل بالسيارات التى تستخدم البنزين العادى .

٤ ــ رفع رسوم « رخص » تسيير السيارات الخاصة بنسبة ٥٠ فى المائة على ان يستثنى من ذلك سيارات الاجرة بجميع انواعها والاتوبيس والميكروباس وذلك لضمان بقاء خدمة نقل الركاب والتاكسيات على ماهى عليه دون اية زيادة .

٥ ــ رفع الرسوم الجمركية على المشروبات الكحولية المستوردة بواقع ٥٠ فى المائة ، مع زيادة فروق الاسعار على المبيعات المحلية لجميع انواع المشروبات الكحولية المنتجة محليا الى ٥٠ فى المائة.

٦ ــ رفع ضريبة الملاهى المفروضة على النوادى الليلية بواقع ١٠٠ فى المائة ويستثنى من ذلك المسارح ودور السينما باعتبار ما تقدمه من خدمـــة ثقافية وترفيهية لقطاعات واسعة من الجماهير

وقد استـــهدف مجلس الوزراء فى استعراضه للموقف الاقتصـادى والمالى التيسير على القطاعات العريضـة من الجماهير واستخدام موارد جديدة لتوسيع نطاق هذه التيسيرات ..

وقد راعى المجلس الامس هـذه القرارات السلع والخدمات الاسـاسية اللازمة للحياة اليومية وعلى أن يساهم فى هذه التيسيرات .

وقد ناقش مجـلس الـوزراء كذلك المسائل المعروضة فى جدول اعمـاله

واصدر فيها قراراته وتوجيهاته على الوجه التالي :

اولا في مجال التخطيط : استكمل المجلس مناقشة المهام التخطيطية الرئيسية خلال عام ١٩٧٦ ، وتنفيذ ومتابعة خطة التنمية لعام ١٩٧٦ ، وفي هذا الصدد اصدر المجلس القرارات التالية :

١ ـ الموافقة على برنامج العمل التخطيطي لسنة ١٩٧٦ والذي يشمل اتمام متابعة تنفيذ خطة ١٩٧٥ قبل منتصف فبراير مع تحليل التطورات الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الخمس الماضية وتفصيل الاهداف المختلفة لخطة سنة ١٩٧٦ وتوزيعها في نواحي الاستثمار والانتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد توزيعا اقليميا وكذلك على الوزارات والهيئات والمؤسسات الخاصة والعامة مع بيان خطوات التنفيذ ومراحله لكل ربع سنة حتى يمكن متابعة التنفيذ وتحقيق الاهداف .

٢ ـ الموافقة على اعداد الخطة الخمسية ٧٦ ـ ١٩٨٠ وفقا لمراحل ثلاث ـ الاولى تنتهي في مارس ١٩٧٦ وبعد فيها المشروع الابتدائي للخطة الخمسية ثم يعرض هذا المشروع للمناقشة الفنية والسياسية والتشريعية والمحلية ـ وذلك في فترة ثلاثة شهور ـ ابريل ومايو ويونية ـ وتنتهي هذه المناقشة بمراجعة المشروع الاولى وعرضه على الجهاز السياسي في المؤتمر العام للاتحاد القومي واللجنة المركزية في شهر يولية ١٩٧٦ ، وذلك للموافقة سياسيا على عناصر الخطة العامة واهدافها وبناء على هذه الموافقة تقوم الحكومة باعداد المشروع النهائي للخطة وتقديمه للجهاز السياسي ومجلس الشعب في الموعد المحدد قانونا وهو آخر سبتمبر ١٩٧٦ .

مع مراعاة ان اعداد الخطة التفصيلية لسنة ١٩٧٧ سيجري وفقا للمراحل المختلفة لاعداد الخطة الخمسية .

٣ ـ الموافقة على أن يعرض وزير المالية الموقف العام للنقد الاجنبي ووسيلة التصرف ، فيه حيث ان ذلك يمثل العنصر القادر والحاكم في كثير من التصرفات والاجراءات التخطيطية

٤ ـ الموافقة على مذكرة وزير التخطيط باسلوب تفصيل الخطة العامة للدولة لسنة ١٩٧٦ ، ووضع برامج زمنية للتنفيذ في خلال السنة حتى يمكن متابعة التنفيذ وتعديل السياسات اللازمة والاجراءات التي تحقق الاهداف الاساسية للخطة .

٥ ـ الموافقة على مبدأ (تجاوز البرنامج) بالنسبة لاستثمارات الخطة وتطبيق هذا المبدأ بالنسبة للمشروعات الواردة في مذكرة التخطيط ومجموعها ٦٠٢ر٧٢ مليون جنيه التي يصرح للوزارات والمؤسسات بالتعاقد عليها ، والتنفيذ دون أن يترتب على ذلك اية زيادة في الانفاق الاجمالي للشريحة الاولى أو توزيعه بين نقد محلي او اجنبي .

٦ ـ الموافقة على تجنيب ٥٪ من استثمارات خطة عام ١٩٧٦ للتصرف فيه بالاتفاق مع وزير التخطيط والوزير المختص لتحضير وتحسين واعداد الخطة والتدريب .

هذا وقد رأى مجلس الوزراء أن تتقدم جميع الوزارات والهيئات بالبيانات اللازمة لتفصيل خطة ١٩٧٦ ومتابعة خطة ١٩٧٥ قبل نهاية يناير سنة ١٩٧٦ ، حتى يمكن لوزارة التخطيط اتمام المرحلة الاولى من اعداد الخطة الخمسية قبل نهاية مارس ، وقد قرر رئيس مجلس الوزراء ان يجتمع بالوزراء في مجموعات لمناقشة المشروعات والبيانات .

كما اكد المجلس اهمية مراجعة المشروعات الواردة في الخطة من حيث افضليتها وجدواها الاقتصادية وترتيبها وفقا للاولويات العامة وفي ظل السياسة العامة للدولة .

وفي مجال التخطيط ايضا اكد السيد ممدوح سالم على اتباع المبادىء التالية سواء في وضع الخطط والسياسات أو في متابعة تنفيذها :

ـ اهمية الالتزام في تنفيذ الخطط المقررة بعد الموافقة عليها ، ويستوجب ذلك التزام الوزارات بتقديم المعلومات او البيانات اللازمة للخطة وارسالها لوزارة التخطيط في التوقيتات المحددة .

— وجوب البدء في الخطة الخمسية حتى يمكن الموافقة عليها في مارس القادم ثم اعتمادها في سبتمبر .

— المرونة في أسلوب انجاز الاعمال المرتبطة بوضع الخطة بحيث يمكن مثلا أن تجمع الوزارات المعنية في مجموعات مع السيد الدكتور ابراهيم حلمي عبدالرحمن وزير التخطيط للانتهاء من الاعداد لترتيبات الخطة وفقا للتوقيت الزمني المحدد .

— اعطاء دفعة كبيرة لقطاع الاسكان والتشييد نظرا لما توليه الحكومة لهذا القطاع من أهمية فائقة في اطار ماتتخذه من اجراءات للتيسير على الجماهير .

ثم تحدث رئيس الوزراء عن مجالات تطبيق التنظيم القطاعي الجديد وأكد على مبدأ هام فأوضح أنه من المفهوم في صدد الهيئات العامة التي قد تنشأ لتحل محل المؤسسات التي كانت تمارس نشاطا بذاتها ، أنها لا تتمتع بأي سلطة وصاية على الشركات التي كانت تابعة لمؤسسات عامة ، بل ان هذه الهيئات العامة انما تقف على قدم المساواة مع تلك الوحدات في نطاق المجلس الاعلى للقطاع الذي يضم الاثنين معا .

ثم استمع المجلس بعد ذلك الى تقرير من السيد وزير العدل عن نتيجة المباحثات التي اجراها في تونس حول مشروع اتفاق التعاون القانوني والقضائي في المواد الجنائية والمدنية والتجارية ومواد الاحوال الشخصية .

ثم انتقل مجلس الوزراء بعد ذلك الى استعراض الموقف الاقتصادي والمالي والموارد الحالية والمستهدفة لميزانية الدولة في ضوء سياسة اصلاح المسار الاقتصادي والتيسير على القطاعات العريضة من الجماهير

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢٩ / ١ / ١٩٧٦

ضغط الانفاق الحكومى لتوفير ١٠٠ مليون جنيه لحل مشاكل الجماهير

خفض ٢٠٪ من اعتمادات الحفلات

مضاعفة اتاوة المراهنات والقمار

وقف الانشاءات الحكومية الفاخرة

وحظر شراء سيارات الركوب الكبيرة

تثبيت أسعار سلع البطاقات

أعلن السيد ممدوح سالم فى بيانه أمس أمام مجلس الشعب عددا من القرارات التى اتخذها مجلس الوزراء فى اجتماعه الاخير ، لتحقيق العدالة فى تحمل الاعباء والحد من الاستهلاك العام ، وضغط الانفاق الحكومى .. وقد انقسمت هذه القرارات الى ٤ أقسام :

الاول : خاص بضغط الانفاق الحكومى .. ويحقق وفرا يزيد على ١٠٠ مليون جنيه ، توجه لحل المشكلات التى تواجه القاعدة العريضة والفئات محدودة الدخل من الجماهير . وستتخذ الحكومة الاجراءات الخاصة بذلك فورا بالتعاون مع مجلس الشعب .

الثانى : خاص بالتيسير على الجماهير الكادحة ، ومنع استغلالها ، وفى مقدمة هذه القرارات تثبيت أسعار السلع الاساسية المدرجة فى البطاقات واللازمة لاستهلاك الطبقات غير القادرة ، وضمان وصول هذه السلع للمستهلك بالاسعار

الثالث : خاص بتطوير النظام الضريبى الحالى ، بهدف مساهمة كل فرد حسب طاقته المالية ، مع العمل على تخفيف اثر عبء الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الطبقات غير القادرة ، ضمانا لعدالة توزيع الاعباء .

الرابع : خاص بالحد من الاستهلاك العام ، وذلك بوقف الترخيص بانشاءات جديدة فى الاسكان الحكومى والقطاع العام تزيد وحداتها على حجرتين وصالة — فيما عدا مبانى الاسكان الادارى — وحظر قيام الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام ، بشراء أو استيراد سيارات الركوب الكبيرة الفاخرة .

وقد تضمنت القرارات الخاصة بضغط الانفاق الحكومى :

(١) وقف الزيادات في اعتمادات المزايا العينية — والالتزام بالاعتمادات المدرجة بموازنة كل جهة لهذا الغرض .

(٢) الالتزام بتحقيق وفر مالي بنسبة ٢٠٪ من اعتمادات مجموعتي المستلزمات السلعية والخدمية — المدرجة في موازنة سنة ١٩٧٦ دون المساس بالاعتمادات الرئيسية للتشغيل في الهيئات الاقتصادية ، وكذلك الاشتراك الهيئات الدولية . **ويراعى تحقيق هذا الوفر — في المقام الاول — من بنود العلاقات العامة والحفلات والاستقبالات ، والحد من سفر الوفود الى الخارج . وسوف يؤدي تخفيض هذه الاعتمادات ، الى وفر يقدر بحوالي ثلاثين مليون جنيه .**

(٣) تخصيص ١٠٪ من حصص الموازنات النقدية للتمويل من خلال السوق الموازية باستثناء هيئة السلع التموينية — واضافة فائض الارباح ، دون المساس بأسعار السلع الرئيسية . **وسيحقق ذلك وفرا يبلغ ٦٠ مليون جنيه .**

(٤) رفع الاتاوة التي تفرض على كازينوهات القمار من ٢٥٪ الى ٥٠٪ من الايرادات ، وزيادة الرسوم المفروضة على المراهنات الى الضعف . **ويقدر ذلك بعدة ملايين من الدولارات ، بالاضافة الى ما تحقق من ايرادات تقدر بعشرة ملايين جنيه ، نتيجة ما سبق أن تقرر من رفع الرسوم المقررة على الخمور وزيادة سعر البنزين .**

(٥) وقف أي تعديلات في الهياكل الوظيفية ، سواء بالانشاء أو الرفع أو التعديل ، وسواء ترتب على ذلك أعباء مالية اضافية أم لا — فيما عدا أدنى فئات التعيين وما يعادلها في الكادرات الخاصة — بما لا يمس الهياكل الوظيفية الحالية ، أو تعيين الخريجين الجدد .

(٦) وقف التعيين بمكافآت شاملة ، الا للخبراء المصريين أو الاجانب الذين تتوفر لهم مواصفات أو مهارات خاصة

(٧) وقف أي تجاوز لاعتمادات المكافآت التشجيعية أو التعويض عن الجهود غير العادية ، المعتمدة في موازنة كل جهة فيما عدا مقتضيات الحوافز .

وتضمنت القرارات الخاصة بالتيسير على الجماهير تثبيت أسعار السلع الاساسية المدرجة في البطاقات ، وذلك من طريق :

- ☐ إعمال الرقابة على الاسواق .
- ☐ التعجيل بنظر القضايا التموينية الخاصة بالتلاعب في التسعيرة أو التهريب

وأعلن رئيس الوزراء ان الحكومة تزمع اقرار القواعد المؤدية المزيد من العدالة الاجتماعية في هذا المجال ، بما يخفف من اعتمادات الدعم ولا يمس الاحتياجات الضرورية للجماهير .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهــــرام

التاريخ: ١٩ / ٢ / ١٩٧٦

قرارات هامة لتخفيف العبء عن الطبقات غير القادرة

■ عدم فرض ضرائب جديدة على العاملين بالدولة والقطاعين العام والخاص

■ ضرائب تصاعدية على أرباح بيع الأراضي والمباني والسيارات

■ ٢٠ مليون جنيه من السوق الموازية لتوفير احتياجات القطاع الخاص والحرفيين

اتخذت اللجنة العليا للتخطيط في اجتماعها الذى عقدته أمس برياسة السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء واستغرق خمس ساعات عدة قرارات هامة لتخفيف العبء عن الطبقات غير القادرة •

كما استعرض الموقف الاقتصادى على ضوء ما تم فى اللقاء الذى عقده السيد رئيس الجمهورية لرؤساء مؤسسات الدولة • وكانت أهم هذه القرارات :

١ ــ عدم تحميل العاملين بالدولة والقطاع العام والخاص اى ضرائب جديدة •

٢ ــ رفع حد الاعفاء من الضرائب على الدخول الصغيرة •

٣ ــ فرض ضريبة تصاعدية على الارباح الناتجة من بيع الاراضى والمبانى والسيارات •

٤ ــ فرض ضريبة تصاعدية على الشقق المفروشة •

٥ ــ عدم فرض ضرائب على دخول المصريين العاملين بالخارج

وقد تقرر مراجعة مشروعات تطوير الضرائب في ضوء ما دار في اللجنة من مناقشات في صورتها النهائية على مجلس الوزراء في جلسته القادمة تمهيدا لاحالته الى مجلس الشعب وذلك على اساس المبادىء التالية :

- تحمل كل فرد للعبء الضريبي حسب طاقته المالية .
- تخفيف عبء الضرائب عن عاتق الطبقات غير القادرة .
- تشجيع الانطلاق في النشاط الاقتصادي بما يؤدي الى تشجيع الاستثمار المنتج وتنشيط القطاع الخاص وجذب أموال المستثمرين .
- اخضاع الدخول الطفيلية للضريبة بحيث تتحمل نصيبها في الاعباء العامة .
- مراجعة شاملة لنطاق سريان كل ضريبة لتوفير سياسة ضريبية متسقة
- تنشيط وتنظيم الاجراءات الضريبية وجميع احكامها في تقنين واحد .
- تبسيط اجراءات التحصيل لمنع التهرب والتحايل .

وقد اقترح السيد ممدوح سالم تخصيص حصة من النقد الاجنبي في السوق الموازية لاستيراد وتوفير احتياجات القطاع الخاص من السلع الاساسية والوسيطة والآليات التي لها علاقة بخطة التنمية وتوفير الخامات للحرفيين .وتقرر تخصيص مبلغ ٢٠ مليون جنيه متجددة لهذا الغرض . كما تقرر وضع ضوابط لاستخدام أذون الاستيراد التي تصرف لاستيراد سلع من هذا المبلغ أو للاستيراد بدون تحويل عملة وذلك بسريان مدة الترخيص لثلاثة شهور فقط يسقط بعدها الاذن اذا لم يستخدم . وسيتم صرف هذه الاذون بموافقة وزير التجارة .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــرام
التاريخ: ٣٠ / ٤ / ١٩٧٦

٧٠٠ مليـــون جنيـــه توفيرها بتنفيذ برنامج للاصـــلاح الاقتصادى

اوشكت الاجهزة الاقتصادية ان تنتهى من اعداد برنامج متكامل لاصلاح الموقف المالى والاقتصادى فى الدولة على اسس مدروسة . وفى نطاق خطة زمنية محدودة ومن اهم اهداف هذا البرنامج تحقيق وفر فى ميزانية الدولة يصل الى ٧٠٠ مليون جنيه فى العام الحالى . وسوف يشمل ذلك ٣ مجالات رئيسية هى :

(١) الغاء الدعم بالنسبة لبعض السلع الكمالية التى لاتمس الطبقات محدودة الدخل ، وما سيحققه ذلك من وفورات فى الميزانية .

(٢) التوسع فى خطة ضغط الانفاق الحكومى ومصروفات الدولة والقطاع العام باتباع برنامج محدد للتقشف على مستوى اجهزة الدولة .

(٣) وضع خطة للاصلاح المالى من اهم جوانبها زيادة موارد الدولة من الجمارك والضرائب ؛ ولن تكون هذه الزيادة بفرض ضرائب جديدة وانما سيتحقق ذلك عن طريق تحصيل الضرائب من اصحاب الدخول المرتفعة والتى لاتشملها حاليا قوانين الضرائب رغم أنها تحقق ارباحاً عالية .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٦/٧/١١

السادات يبحث مستقبل العمل الاقتصادي في مصر

عقد الرئيس انور السادات أمس اجتماعا مع القيادات الاقتصادية في الدولة استمر ٣ ساعات وحضره السيد حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية والسيد ممدوح سالم رئيس الوزراء والفريق أول محمد عبد الغني الجمسي نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية والدكتور زكي شافعي وزير الاقتصاد والدكتور أحمد أبو اسماعيل وزير المالية والسيد محمد عبد الفتاح محافظ البنك المركزي • كما حضر الاجتماع جميع رؤساء مجالس ادارات البنوك التجارية •

وقد قدم الرئيس خلال الاجتماع تصوره للتحرك المصري في المجال الاقتصادي ، وركزه في النقاط التالية :

١- ان الهدف الاساسي هو اصلاح الاقتصاد المصري وعلاج العجز في ميزان المدفوعات .

٢- ضرورة الحرص على استقلالنا الاقتصادي .

٣- استثمار المقومات المميزة للقاهرة ، لتصبح مركزا ماليا متقدما .

٤- تأكيد التعاون مع الدول العربية ، والدول الغربية التي تساعدنا في حل مشاكلنا .

٥- هناك آمال كبيرة على ثروة مصر البترولية ، وعلى مشروعات توسيع قناة السويس

٦- التركيز على مشروعات الغذاء .

٧- ضرورة مساهمة البنوك في حل مشاكل الاسكان .

وقد اكد الرئيس ان القطاع العام سيظل عصب الاقتصاد المصري ، مع دعم القطاع الخاص والتعاوني . وقال الرئيس السادات في مجال حديثه عن الوضع الاقتصادي : « انني اريد ان اوفر الحياة الكريمة للشعب » .

وقد تحدث في الاجتماع السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء عن رايه في تطوير البنوك لتكون قادرة على مواجهة الانطلاق في التنمية والانفتاح الاقتصادي ، واكد على دورها الهام .

وعلم مندوب « الاهرام » ان الرئيس السادات قد كلف رئيس الوزراء بأن يعد على الفور ورقة عمل كاملة من دور البنوك في المرحلة القادمة وما تحتاج اليه من قرارات تحقق انطلاقة البنوك المصرية في العمل الداخلي والخارجي وذلك لتنفيذها .

١٨٤٤٩

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الرئيس يقول فى اجتماعه بالقيادات الاقتصادية :

أريد أن أوفر الحياة الكريمة للشعب
هدفنا الأساسى الحفاظ على استقلالنا الاقتصادى

تكليف رئيس الوزراء بأن يعد على الفور ورقة عمل تكفل ازالة كافة العقبات التى تعترض نشاط البنوك

عقد الرئيس انور السادات اجتماعا هاما أمس ، استمر ٣ ساعات ، مع قيادات العمل الاقتصادى والتنفيذى ، ناقش فيه مستقبل الوضع الاقتصادى فى مصر :

وقد تحدث الرئيس فى هذا الاجتماع عن أهمية الاقتصاد فى حياة الدول ودور البنوك فى مجال دفع التقدم الاقتصادى والمشاركة فى تحقيق التنمية ، كما تحدث من الانفتاح بصفة عامة فى جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية ، وكيف ان ذلك يشكل ضرورة حيوية لمواجهة التحديات والمشكلات والتراكمات التى تواجهنا والانطلاق فى اتجاه تحقيق التقدم والرخاء من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

قصة انهيار اقتصادنا .. وكيف أمكن انقاذه

واضاف الرئيس ان من يخططون ضد مصر كانوا يتوقعون ان ينهار اقتصادنا فى أوائل السبعينات ، وفعلا لقد وصل اقتصادنا قبل دخول معركة أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، الى نقطة الصفر ، كما سبق أن أعلنت ، وان نصر أكتوبر ، بما حققه من تحولات ، وبما له من أبعاد ، قد أدى الى تغيير الصورة تماما ، بالاضافة الى مبادرات الامة العربية التى وقفت الى جانبنا ، ولم تتأخر عن مساعدتنا ، بما تحقق من تضامن عربى ، بعد ان كانت علاقاتنا العربية والاجنبية ممزقة ، وقد تجاوزنا مرحلة الخطر التى كانت تهدد اقتصادنا دون ان نفرط فى أى شىء يؤثر فى اوضاعنا أو نتنازل عن أى حق .

تصور الرئيس لتحركنا فى المستقبل

وقد أوضح الرئيس للمجتمعين تصوره لتحركنا فى المجال الاقتصادى فى النقاط التالية :

أولا : ان الهدف الاساسى الذى يجب أن تتجه اليه كل الجهود ، هو اصلاح الاقتصاد المصرى ، وعلاج العجز فى ميزان المدفوعات .

ثانيا : ان نحرص على الاحتفاظ باستقلال اقتصادنا ، لان ذلك هو السبيل الى تأكيد احترام جميع الدول لنا .

ثالثا : أن نستثمر المقومات التى تتميز بها القاهرة والتى يمكن أن تجعل منها مركزا ماليا متقدما .

رابعا : أن نعمل على تأكيد التضامن والتعاون مع الدول العربية وكذلك مع

الدول الغربية التى تعاوننا فى حل مشاكلنا الاقتصادية .

خامسا : هناك آمال كبيرة بالنسبة للثروة البترولية ومشروعات تطوير وتوسيع قناة السويس بحيث تكون صالحة للمرور فى الاتجاهين فى سنة ٢٠٠٠ ونتوقع من ذلك عائدا كبيرا يدعم اقتصادنا .

سادسا : الاهتمام بمشروعات توفير الغذاء وبصفة خاصة المشروعات المشتركة التى يمكن للبنوك أن تسهم فيها مع تشجيع مشروعات القطاع الخاص فى مجال التصنيع الزراعى والثروة الحيوانية والدواجن ومستخرجات الالبان مع الاستعانة بالخبرة العالمية .

سابعا : مساهمة البنوك وبالذات البنك العقارى فى حل مشكلة الاسكان والاشتراك فى اقامة المجتمعات الصناعية والسكانية فى المناطق الصحراوية كمدينة ١٠ رمضان التى اتضح أن المنطقة التى خصصت لها تتوافر بها كميات كبيرة فى المياه الجوفية وقد طلب الرئيس من المجتمعين عرض تصورهم بالنسبة للانفتاح الاقتصادى وما تحقق فى الفترة الماضية ونظرتهم بالنسبة للفترة المقبلة .

دفع مشروعات الانفتاح الاقتصادى

وقد تحدث المجتمعون عما تحقق فى مجال دفع مشروعات الانفتاح الاقتصادى وأوضحوا بيانات من المشروعات التى ووفق عليها والتى بدات العمل فعلا وكذلك المشروعات التى أنتهت اجراءات اقامتها والترخيص بها والتى ستبدأ عملها تباعا فى كافة المجالات ، وكذلك البنوك الاجنبية والمشتركة التى بدات عملها فى مصر والمبالغ التى حولتها لهذا الغرض، كما أوضح المجتمعون القيود والتراكمات التى كانت تعانى منها البنوك فى الفترة الماضية والتى حالت دون انطلاقتها والاجراءات التى اتخذت لتحرير الاعمال المصرفية والنقدية من القيود والمعوقات واطلاق طاقاتها ، كما اشاروا الى عملية التطوير الادارى التى تمت وما تم تقديمه من خدمات للقطاع العام والقطاع الخاص والحرفيين وكذلك بالنسبة لمشروعات الاسكان على مستوى الدولة أو على مستوى الجهود الفردية ، وذكر المجتمعون أن البنوك قد حققت فائضا قدره ٣٥ مليون جنيه خلال عام ١٩٧٥ وان المؤشرات تؤكد وجود تحسن ملحوظ وكبير بالنسبة لنتائج عام ١٩٧٦ .

وقد أوضح السادة رؤساء مجالس ادارات البنوك خططهم بالنسبة لتطوير البنوك والاعمال المصرفية فى المرحلة المقبلة فى ضوء الاسلوب العلمى السليم وتزويد البنوك بالامكانيات والادوات الحديثة واقامة المنشآت المناسبة لها وتطوير نظمها ولوائحها بما يعينها على أداء الخدمات المكلفة بها .

تطوير البنوك لمواجهة التنمية

وقد أوضح رئيس الوزراء ، كما أوضح وزيرا المالية والاقتصاد ومحافظ البنك المركزى وجهة نظرهم بالنسبة لما اثير من موضوعات وما طرح من خطط لتطوير البنوك والاعمال المصرفية بحيث تكون قادرة على مواجهة الانطلاق فى خطط التنمية والانفتاح الاقتصادى وقد أستقر الرأى على أن يترك لرؤساء البنوك تحديد المواعيد المناسبة لمواجهة الخدمات والاحتياجات الجماهيرية وأن يكون ذلك على فترتين وتطوير مراكز التدريب والتوسع فى المنشآت لاستيعاب

متطلبات العمل كما تقرر منح مهلة مدتها سنتان يقتصر فيها تعامل القطاع العام على البنوك المصرية على ان يمنح القطاع العام بعد ذلك الحق فى التعامل مع البنوك المشتركة ، وقد أكد رئيس الوزراء على دور البنوك وضرورة مساهمتها فى عمليات التنمية والانفتاح الاقتصادى وخلق روح المنافسة بينها ، لجذب رؤوس الاموال العربية والاجنبية ودعم المشروعات المشتركة . كما تقرر انشاء شعب للدراسات المتعلقة بالبنوك التجارية وتخصيص مراسلين لها فى الخارج لممارسة عملها بنفس الاسلوب الذى تتبعه بنوك الاستثمار وتخصيص شعب فى كليات الاقتصاد والتجارة للاعمال المصرفية والتسويق .

الرئيس يتحدث عن دور البنوك

وفى ختام هذا الاجتماع تحدث الرئيس عن دور البنوك فى بناء الدول الاوروبية وبصفة خاصة بالنسبة لالمانيا الاتحادية بعد الحرب العالمية الثانية وما قامت به البنوك بالنسبة لدعم المبادرات الفردية التى غيرت الاوضاع فى المانيا . واضاف الرئيس ان القطاع العام سيظل عصب اقتصادنا مع دفع ودعم القطاع الخاص والقطاع التعاونى لتحمل دورها بالنسبة لخطة التنمية فى ضوء التخطيط القومى للدولة ودون استغلال .

ووجه الرئيس حديثه للحاضرين قائلا اننى اريد ان اوفر الحياة الكريمة للشعب واننى أوصيكم بالاهتمام بمشروعات توفير الغذاء واعرب الرئيس عن تفاؤله ، وذكر اننا استطعنا تحت كل الظروف وفى كل المناسبات أن نواجه التحديات وان نصحح المسيرة والاوضاع وان نصل للحلول المناسبة لما يعترضنا من مشاكل

وطلب الرئيس من رئيس الوزراء عقد اجتماعات مستمرة مع الوزراء المختصين ورؤساء البنوك لمتابعة تنفيذ توجيهاته وتخطى كل المصاعب التى تواجهها البنوك والعاملين بها حتى تنطلق فى مشاركتها فى البناء والتنمية .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٦/١١/٢٣

السادات يؤكد على ضرورة الاستفادة من قدراتنا الذاتية لاصلاح الاقتصاد المصرى

شركات مشتركة من القطاعين العام والخاص لتوفير المواد الغذائية والمسكن للشعب

توجيه الانفتاح الى المشروعات الكبرى لتزويدنا بالتكنولوجيا وتشغيل الأيدى العاملة

حماية مصالح جماهير المستأجرين والملاك ومد مظلة التأمينات الى جميع المواطنين

الرئيس يجتمع بالمجموعة الاقتصادية ويستعرض مراحل اقتصادنا منذ عام ١٩٧٣

أكد الرئيس أنور السادات ـ فى معرض حديثه عن أبعاد الموقف فى الوقت الحاضر ـ على ضرورة الاستفادة من قدراتنا الذاتية وكافة الطاقات المتاحة والمحتملة ، لاصلاح الاقتصاد المصرى ، ومن ذلك الموارد البترولية التى تحققت والاكتشافات الجديدة ، وكذلك موارد السياحة التى يجب العمل على تنميتها ، وايرادات قناة السويس التى ستزداد تباعا نتيجة مشروعات تطويرها التى يجب دفعها والعمل على انجازها ٠

وفى حديثه الى رئيس الوزراء والمجموعة الوزارية الاقتصادية ركز الرئيس انور السادات على عـدة قضايا هـامة تتصل اتصالا مباشرا بمصالح الجماهير والتخفيف عن كاهلها ، خاصة الكادحين منهم ، وفى هذا المجال وجه الى :

① انشاء شركات مشتركة بين القطاعين العـام والخاص لتوفـير المواد الغذائية ، وبذل كل الجهود من اجل توفير كافة المحاصيل باستثناء القمح الذى سنستمر فى استيراده .

② ضرورة دعم سياسة الانفتاح ، وتوجيه الاستثمارات الوطنية والعربية والاجنبية الى المشروعات الكبرى التى تحقق : أولا عائدا مناسبا ، وثانيا تزويدنابالتكنولوجيا الحديثة ، وثالثا فتح مجالات جديدة لتشغيل الايدى العاملة المصرية .

③ تطوير قوانين الضرائب لتأكيد العدل الاجتماعى والوصول الى الدخول الطفيلية لاداء حق الوطن والمواطنين .

④ ضرورة الانتهاء من الدراسات الخاصة باصدار القوانينالتى تحدد علاقة المالك بالمستأجر وتكفل حماية مصالح جماهير الشعب .

⑤ ضرورة مد مظلة التأمينات الاجتماعية الى فئات وقطاعات أخرى من جماهير الشعب بحيث تصل ــ بالاضافة الى ماتحقق من قبل ــ الى تأمين جميع المواطنين على يومهم وغدهم ، وبذلك يكون قد وضع الاساس الحقيقى لمجتمع سليم يتوافر فيه العدل الاجتماعى وتكافؤ الفرص ، وذلك عن طريق التشريعات والقانون .

اقتصادنا كان صفرا قبل أكتوبر

وكان الرئيس أنور السادات قد رأس أمس اجتماعا حضره السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء،والمجموعة الاقتصادية التى تضم الدكتورعبدالمنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية والسيد زكرياتوفيق عبد الفتاح وزير التجارة والتموين والدكتور محمد محمود الامام وزير التخطيط والدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى والدكتور صلاح حامد وزير المالية .

وعرض الرئيس السادات المراحل التى مر بها الاقتصاد المصرىفىالسنوات الاخيرة ، وذكر أن اقتصادنا وصل قبل اكتوبر ٧٣ الى درجة الصفر ، ولم يكن من المتاح تدبير المبالغاللازمة من العملات الصعبة لتوفير الاحتياطى الاستراتيجى من السلع التموينية ، وبصفة خاصة القمح الذى لم يكن متوفرا منه سوى مايكفى لعدة أيام . وكانت علاقاتنا مع الكتلتين الشرقية والغربية فى ذلك الوقت لا تسمح بتلبية احتياجاتنا أو لتقديم المساعدات اللازمة لنا ، كما كان الدعم الذى تقدمه الدول العربية مقصورا على تعويضنا عن توقف الملاحة فى قناة السويس .

وقال الرئيس : وكانت اسرائيل تنظر الينا على أننا « جثة هامدة » لا يمكنها التحرك عسكريا ، ولذلك كانت ترفض مجرد بحث موضوع الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧ .

ورغم هذه الظروف فقد كان قرار دخول المعركة واجبا تحتمه المصالح الوطنية والقومية ، وقد صح ذلك اذ تغير الموقف تماما سواء على المستوى العربى والدولى نتيجة نصر رمضان — أكتوبر بما حققه من أبعاد ونتائج غيرت من نظرة العالم كله بالنسبة للمنطقة، وقد اتيح لنا الحصول على بعض المعونات والتسهيلات والدعم المالى من الدول العربية الشقيقة ومن الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الغربية بالاضافة الى ما تحقق نتيجة فتح قناة السويس واعادة الملاحة فيها ونتيجة استعادة حقول البترول فى سيناء .

ثم تناول الرئيس بعد ذلك موضوع توفير المواد الغذائية وأكد على ضرورة العمل لتحقيق اكتفاء ذاتى فى مجال توفير الغذاء للشعب خلال السنوات الثلاث القادمة ، وأشار الى أن ذلك يتطلب التوسع فى مجال تنمية وزيادة الانتاج الصناعى والانتاج الزراعى والتوسع فى مشروعات زيادة الرقعة الزراعية والتصنيع الزراعى وتربية الدواجن والتوسع فى انتاج البيض والاهتمام بالتنمية واستثمار الثروة السمكية وذلك كله فى ضوء برامج زمنية محددة وبحيث يظهر انتاجها تباعا وعلى فترات قصيرة .

واشار الرئيس الى ضرورة توجيه العناية والتركيز على توفير السلع الاساسية اللازمة لتغطية احتياجات الجماهير من الغذاء والاسكان وبصفة خاصة الاسمنت والحديد والسماد .

وتطرق السادات الى الحديث عن ضرورة دعم سياسة الانفتاح باعتبارها الوسيلة لزيادة الاستثمارات الوطنية والعربية والاجنبية والعمل على التخلص من القيود التى تحد من انطلاقها، وكذلك الحال بالنسبة للمناطق الحرة ودعا الى تزويدها باحتياجاتها والغاء القيود التى تحد من نموها وتحمل دورها فى خدمة الاقتصاد المصرى .

وانتقل الرئيس بعد ذلك الى الحديث عن ضرورة تأكيد المعدل الاجتماعى والاسراع فى الانتهاء من الدراسات الخاصة بتطوير قوانين الضرائب بما يكفل سهولة تحصيل الضرائب المستحقة، كما أكد على ضرورة الانتهاء من الدراسات الخاصة باصدار القوانين التى تحدد علاقة المالك بالمستأجر وتكفل حماية مصالح جماهير الشعب .

واختتم الرئيس توجيهاته بضرورة دعم وتأكيد الممارسة الديموقراطية السليمة بعد ما تحقق من انجازات ضخمة فى هذا المجال شهد لها العالم كله . كما أكد على الشجاعة فى اتخاذ القرارات وضرورة العمل فى اطار دولة المؤسسات التى يجب أن تعمل بروح الفريق من أجل تحقيق آمال الجماهير فى مستقبل أفضل ووضع حد لمشاكلها ومعاناتها .

وقد تولى رئيس الوزراء ونائبه والوزراء المجتمعون تحليل نتائج الدراسات والاجراءات التى تمت بشأن تقييم ومتابعة الوضع الاقتصادى والمالى فى ضوء مصادر القوة الذاتية المصرية ، وكذلك مصادر الدعم من الخارج — كما عرضوا أبعاد خطة التنمية وما ستحققه من نتائج وأوضحوا العوامل التى تبشر بالتغلب على المشاكل والاختناقات الاقتصادية وأكدوا على أن زيادة وتنمية الانتاج فى كافة المجالات بشكل العامل الرئيسى فى تحقيق النتائج المرجوة

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٢٨ / ١١ / ١٩٧٦

قانون تحرير التعامل بالنقد الأجنبى ينفذ منتصف الليلة

حيازة النقد الأجنبى لا تعتبر جريمة

فتح حسابات للمصريين بالعملات الأجنبية

اعلن الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد امس ، اللائحة التنفيذية لقانون النقد الاجنبى الجديد ليبدا تنفيذه اعتبارا من منتصف الليلة ، لتحقيق تحرير التعامل فى النقد وتيسير اجراءات التعامل ومنح الجهاز المصرفى مرونة العمل فى الاسواق المالية العالمية والداخلية .

وقد تم ابلاغ القرارات التنفيذية والتعليمات الى جميع البنوك والمطارات والموانىء ، وكذلك النيابات المالية ، على اساس ان حيازة النقد الاجنبى طبقا للقانون الجديد لا تعتبر جريمة .

واعلن وزير الاقتصاد بان هذه اللائحة سيتم اعطاؤها المزيد من المرونة فى التطبيق على ضوء القرارات الاقتصادية والمالية التى ستصدر فى المرحلة القادمة بما يتناسب مع هدف الانفتاح الاقتصادى وتدعيم القرارات الذاتية للاقتصاد المصرى

وصرح السيد محمود عبد الموجود وكيل وزارة الاقتصاد لشئون النقد الاجنبى لاسامة غيث مندوب « الاهرام » بان القواعد الجديدة ، تتضمن تحرير جانب هام من المعاملات بالنقد الاجنبى سواء بالنسبة للافراد او البنوك .

المصدر: الاهـــــرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
التاريخ : ١٩٧٦/١٢/٦

■ الســـادات يقـــرر .

تخفيض ميزانية الرئاسة ٣٠٪

وقـف شراء الســـيارات الـــكبيرة

استغلال سيارات الرئاسة فى نقل المواطنين

اصدر الرئيس أنور السادات توجيهاته امس بأن تخفض ميزانية رئاسة الجمهورية هذا العام بنسبة ٣٠٪ ، وهى نفس النسبة التى كان قد قررها الرئيس فى العام الماضى ، وذلك تأكيدا لضرورة ضغط الانفاق العام .

كما اصدر الرئيس تعليماته الى ديوان رئاسة الجمهورية :

■■ أولا : بان تقف كل السيارات التى يستعملها موظفو الرئاسة اثناء خط سيرها لركوب المواطنين ماداموا فى خط السير العادى لهذه السيارات .

■■ ثانيا : بأن لاتشترى رئاسة الجمهورية عربات كبيرة جديدة مطلقا ، على ان تستعمل العربات الكبيرة الحالية فى أغراض الضيافة فقط .

وقد أصدر الرئيس هذه التعليمات تثبيتا لفكرة التكامل الاجتماعى بين المواطنين والتى ضرب الرئيس مثلا عليها فى جولاته فى منطقة القناة حين توقف بسيارته لينقل بعض المواطنين .

وقد أثار توقف الرئيس بسيارته لينقل الجندى الذى كان فى طريقه الى وحدته والاسرة التى كانت فى طريقها الى الاسماعيلية تقديرا واسعا بين المواطنين باعتبار أن هذا التصرف يحمل توجيها الى كل المواطنين الذين يملكون سيارات بالمساهمة فى تخفيف ضغط ازمة المواصلات على الجماهير .

وقد أكد خبراء المرور أن توجيه الرئيس لو تحول الى واقع يومى ملموس فانه سيساهم بالضرورة فى حل جزء لا يستهان به من مشكلة المواصلات وتخفيف معاناة الجماهير ، وخاصة فى مساعدة طلبة الجامعات للانتقال الى كلياتهم . □

١٨٤٥٧

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر : الاهـــــرام

التاريخ : ١١ / ١٢ / ١٩٧٦

■ الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الجديدة :

اتفاقات دولية وعربية لمعالجة ديون مصر

تسهيلات للمصريين - أسوة بالاجانب - لاستثمار أموالهم فى وطنهم

صرح الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية بان الميزانية الجديدة للدولة التى ستعرض على مجلس الوزراء هذا الاسبوع ، سوف تعكس بوضوح السياسة المالية والاقتصادية الجديدة لمصر.

وقال ان اهم اسس هذه السياسة، هو معالجة الالتزامات والديون التى يجب على مصر مواجهتها . فالالتزامات اصبحت تزيد على الموارد من الصادرات رغم تحسن ارقامها وزيادتها ، ولمواجهة هذه الحقيقة ، سنحاول الاتفاق مع صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للانشاء والتعمير ، والمجموعة الاستشارية الدولية التى تم تكوينها لمساعدة مصر ، والمجموعة التى تضم الاشقاء العرب ، على تخفيف اعباء هذه الالتزامات بطريقة كريمة وفى نطاق التعاون الدولى .

واضاف الدكتور القيسونى فى تصريح « للاهرام » بأن السياسة الاقتصادية سترامى ايضا تشجيع المصريين بكل الوسائل على استثمار اموالهم فى مصر والمساهمة فى تعمير بلدهم .ولذلك فان الفترة القادمة ستشهد القرارات المتوالية التى تحقق هذا الهدف من طريق اعادة النظر فى جميع القوانين والقرارات التى لا تعطى المصريين حقهم كاملا فى بلدهم .

وقال : وعلى سبيل المثال فانه من غير المعقول أن أعطى المساهمين فى سندات التنمية الجديدة ٧٪ واعطى الذين يساهمون فى عمليات البناء اقل من ذلك ، وخاصة ان الدولة تهتم فى سياستها بالقضاء على ازمة المساكن ولذلك لابد أن اعطى تسهيلات للمصريين لتشجيعهم على عمليات البناء .

وقال ان مشروع الميزانية الجديدة قد استبعد جميع الموارد الوهمية التى لم تتحقق فى الميزانيات السابقة ، وتتصف الميزانية بالجدية والالتزام بالقواعد والأصول السليمة ، ولذلك فهى تضع بوضوح ارقام العجز الذى نعتبره سببا كبيرا فى اسباب التضخم مما أدى الى ارتفاع غير محسوب وغير مخطط حتى بالنسبة للسلع المنتجة محليا

وتجربتنا تؤكد أن شعبنا جاد طالما عرف الحقيقة والدليل الكبير على ذلك ما تم به الشعب اثناء تأميم قناة السويس والحصار الاقتصادى حيث نفذ اكبر خطة خمسية للتنمية فى ٦٠ — ٦٥ ،

وسننشىء ادارة جديدة لمتابعة نشاط الشركات الثنائية التى تم الاتفاق عليها بين مصر والدول العربية للمشروعات الاستثمارية . وستكون مهمة هذه الادارة القضاء على جميع المعوقات التى تعطل قيام هذه الشركات أو عدم استغلال قدراتها كاملة .

كما سننظم موضوع زيادة الاستثمار لزيادة الانتاج وسيكون الجهاز الجديد للاستثمار هو الجهاز الذى يوجد المشروعات ويقدمها بدراستها ليكون هناك تنسيق كامل بين التخطيط والمالية والاقتصاد فى نواحى التمويل وادراج المشروعات فى الخطة . مما يمكن المستثمرين العرب والاجانب من العمل فى مصر بطريقة واضحة ومعروفة من غير وسطاء ونبارك عمل الذين يأتون معهم للمساهمة فى تقديم المشروعات

واختتم نائب رئيس الوزراء تصريحاته بان مشروع الميزانية العامة والميزانية النقدية ، سوف يعكس عدة اجراءات هامة لاعادة التوازن الذى لا يمكن اعادته فى عام واحد ، ولكن لابد أن نقترب من التوازن فى ضوء برنامج واضح وليكن على مدى سنتين أو ثلاث .

ممـدوح سـالم: تثبيـت أسـعار جميع السـلع فى عام ١٩٧٧

تحسين أوضـاع كل العاملين فى الدولة

ومد مظلة التأمينات الى كل مواطن ومواطنة

تعزيز قدراتنا قواتنا بتنويع مصادر الاسلحة وانتاج السلاح العربى

تأكيد الحريات باصدار قوانين الاحـزاب وا لمحكمة الدسـتورية

زيادة اسعار شراء الحاصلات الزراعية لتحقيق عائد مجز للفلاح

تشجيع القطاع الخاص على استيراد المواد الغذائية مع تحديد أسعارها

أكد السيد ممدوح سالم رئيس الوزراءان حكومته سـتركز خلال عام ١٩٧٧ ـ الى جانب امـلاح الهيكل الاقتصادى ـعلى رفع المعـاناة عن الشـعب ، وتحقيق العدل الاجتمـاعى •

وفى هذا الاطار فان من اهم أهـدافالحكومة تثبيت لسـعار جميع السـلع باجراءات حاسمة ستتخذ فى هذا الشان ،نتيجة الدراسات التى تجرى فعـلا ، بين جهـاز تخطيط الاسـعار وبين الوزاراتالمعنيـة •

وقال رئيس الوزراء في حديثه الخاص لابراهيم نافع المحرر الاقتصادي للاهرام ، ان خطة عام ١٩٧٧ تعتبر جزءا من الخطة الخمسية الطموحة . واذا كان الشعب قد حقق — في خلال سنوات المحنة بعد هزيمة ١٩٦٧ — الكثير من الانجازات ، فان هذا يعتبر مؤشرا يؤكد نجاح الخطة الطموحة من اجل مستقبل افضل للجماهير الكادحة .

وعلى هذا الاساس فان سياسة الحكومة — في المجال الداخلي — تستهدف :

- اصدار قانون العاملين الجديد الذي سيؤدي الى تحسين اوضاع جميع العاملين ، وذلك بعد استطلاع اراء كل الاطراف المعنية والمستفيدة به ، في الحكومة والقطاع العام والتنظيمات المهنية والنقابية وغيرها .
- اتمام اهداف مد مظلة التامينات الى كل مواطن ومواطنة ، واصدار قانون الضرائب الجديد ، بما يكفل عدالة تحمل الاعباء .
- زيادة الانتاج الزراعي ، وزيادة اسعار المحاصيل الزراعية — طبقا للاسعار العالمية — لتحقيق عائد مجز للفلاح ، وانجاز نظام تعاوني جديد يكفل مصالح الفلاحين وصحة تمثيلهم في التعاونيات .
- تعزيز الكفاءة والقدرات القتالية لقواتنا المسلحة الباسلة ، امتدادا لدورها في ٦ اكتوبر ، ونتيجة للسياسة التي اختطها الرئيس انور السادات بشان تنويع مصادر السلاح وانتاج السلاح العربي بايد عربية .
- وفي نطاق تاكيد الحريات ستصدر قوانين الاحزاب والمحكمة الدستورية العليا ، والمطبوعات .

توفير الغذاء والمسكن والمرافق

وقال رئيس الوزراء ان هناك ٣ مشاكل ملحة يأمل في حلها خلال عام ١٩٧٧ وهي :

(١) توفير الغذاء للشعب وذلك بمزيد من الانتاج الداخلي في المحاصيل وانجاز قيام المجمعات والشركات الزراعية المشتركة لتوفير اللحوم والدواجن والبيض والخضر ، وتشجيع القطاع الخاص على استيراد المواد الغذائية في اطار من الرقابة المشددة على هوامش ارباحها .

(٢) توفير المسكن وذلك بانجاز الوحدات الشعبية التي قررتها الحكومة في برنامجها ، وتشجيع القطاع الخاص والتعاوني على المساهمة في ظل زيادة مواد البناء والسماح باستيرادها وفي ظل قانون الاسكان الجديد الذي يراعي مصالح كل الاطراف .

(٣) تحسين المرافق وذلك بخطة تجديد شبكات الصرف والمياه ، والمواصلات السلكية والكهرباء ، وتحقيق تحسن ملموس في وسائل النقل نتيجة وصول عدد كبير من السيارات .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــرام
التاريخ : ١٩٧٧/١/٢

السادات يطلب الاسراع باصدار قوانين العاملين والاسكان والضرائب

الرئيس يبحث مع القيادات السياسية :

- □ توفير الغذاء والكساء للجماهير
- □ تثبيت أسعار السلع الحيوية عام ١٩٧٧
- □ خطة عاجلة لدعم شبكة التليفونات

مناقشة تطورات الموقف السياسى والعسكرى سرعة اصدار قانونى الأحزاب والمطبوعات

بحث الرئيس انور السادات فى اجتماعه بالقيادات السياسية والتنفيذية امس خطة وبرامج عام ١٩٧٧ لمواجهة الاحتياجات العاجلة والملحة للجماهير ، كما اكد الرئيس على سرعة الانتهاء من اعداد قانون العاملين الجديد وان يستهدف تحسين الاحوال والاوضاع الوظيفية خاصة لصغار العاملين بالحكومة والقطاع العام ، ووجه الرئيس الى سرعة الانتهاء من قانون الاسكان الجديد والى ضرورة التوسع فى مشروعات توفير الغذاء والكساء للجماهير . وتحدث الرئيس فى اجتماعه عن الموقف السياسى والعسكرى والوضع بالنسبة لقضية الشرق الاوسط ونتائج التحركات والاتصالات التى تمت خلال العام الماضى على المستويين العربى والدولى .

فى مجال تاكيد ودعم الممارسة الديمقراطية والحريات طلب الرئيس سرعة الانتهاء من الدراسات الخاصة بقانون الاحزاب وقانون المطبوعات لكى يتم عرضهما على مجلس الشعب فى اقرب فرصة على ان يستهدفا توفير حرية الرأى وكفالة الحريات والممارسة الديمقراطية والحزبية السليمة .

وفى مجال تاكيده على ضرورة التوسع فى مشروعات توفير الغذاء ودفع عمليات انتاج الدواجن وتربية الماشية وتوفير اللحوم اعلن الرئيس السادات ان ١٢ محطة لانتاج البيض والدواجن و ٤ محطات لتسمين الماشية وتجهيز وتعبئة اللحوم سيتم افتتاحها خلال عام ١٩٧٧.

وقد استهل الرئيس السادات اجتماعه بالقيادات السياسية ، والتى ضمت السادة حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية والمهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب والسيد ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء والدكتور مصطفى خليل الامين الاول للاتحاد الاشتراكى العربى واسماعيل فهمى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والفريق اول محمد عبد الغنى الجمسى نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية والانتاج الحربى والدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى ، وبالاشارة الى انه بمناسبة بدء عام جديد فقد رؤى عقد هذا الاجتماع للوقوف على ما تحقق من انجازات خلال العام الماضى ومناقشة الوضع بالنسبة للانجازات المقبلة والمتوقعة خلال عام ١٩٧٧ .

وتحدث الرئيس عن الموقف السياسى والعسكرى والوضع بالنسبة لقضية الشرق الاوسط ونتائج التحركات والاتصالات التى تمت خلال العام الماضى على المستويين العربى والدولى وعلى مستوى المنظمات والهيئات الدولية والتى ادت الى صدور قرارات متتابعة لصالح القضية العربية والفلسطينية .

كما تعرض الرئيس لابعاد الموقف واحتمالاته على ضوء ما تحقق من دعم للصف العربى نتيجة تنقية الجو بين كل من مصر وسوريا ، ونتيجة اتجاه الاوضاع فى لبنان نحو الاستقرار واثر ذلك كله

على الموقف العربي وعلى التحرك الدبلوماسي في الفترة المقبلة .

ثم انتقل الرئيس الى الوضع الداخلي حيث جرى استعراض ومناقشة الانجازات التي تحققت خلال عام ١٩٧٦ في مجال مواجهة الموقف الاقتصادي وضغط الانفاق العام وخفض العجز في ميزان المدفوعات وكذلك ما تحقق في مجال زيادة الانتاج الزراعي والصناعي وتحرير التجارة الخارجية ودعم القطاع العام وافساح المجال للقطاع الخاص ليتحمل دوره في خطة التنمية — وكذا ما تم في مجال تأكيد العدل الاجتماعي وتوسيع مظلة التأمينات الاجتماعية باعتبار ذلك كله مؤشرات ايجابية يمكن دعمها خلال عام ١٩٧٧ .

كما جرت مناقشة حول موقف المشروعات الاستثمارية العربية المشتركة وحول الاجراءات التي تعتزم الحكومة اتخاذها لدفع سياسة الانفتاح الاقتصادي وازالة التعقيدات والصعوبات التي تعترضها .

وقد تطرقت المناقشة الى خطة وبرامج عام ١٩٧٧ لمواجهة الاحتياجات الملحة والعاجلة للجماهير والعمل على توفير الغذاء والكساء وتثبيت اسعار السلع الحيوية ودعم مرافق الخدمات والاهتمام بصيانتها — وقد وجه الرئيس الى ضرورة الانتهاء من التشريع الضرائبي الجديد بحيث يحقق الهدف الرئيسي منه وهو العدالة في تحمل الاعباء واداء حق الدولة لصالح القاعدة العريضة من الجماهير

واشار الرئيس الى الاخذ بنظام البطاقات الضريبية على الفور . بحيث توضح حالة الممول وممتلكاته مع اتاحة الفرصة للممولين للاخطار عن احوالهم الضريبية خلال فترة محددة بحيث يرتب القانون عقوبات مشددة نتيجة الاخلال بذلك .

كما وجه الرئيس الى سرعة الانتهاء من الدراسات الخاصة بقانون الاسكان الذي ينظم علاقة الملاك بالمستأجرين بحيث يجيء معبرا عن صالح جميع الاطراف والاسهام في التخفيف من حدة مشكلة الاسكان .

ثم اكد الرئيس على ضرورة التوسع في مشروعات توفير الغذاء ودفع عمليات انتاج الدواجن وتربية الماشية وتوفير اللحوم والبيض ووقف سيادته على الخطوات التي تمت في هذا الشأن والمشروعات التي سيتم انجازها وافتتاحها خلال عام ١٩٧٧ وتبين انه سيتم افتتاح المشروعات وبدء العمل بها وذلك على الوجه الاتي : —

بالنسبة للدواجن :

سيتم افتتاح وتشغيل المحطات التالية :

يناير ١٩٧٧ :

● افتتاح محطة الشاص لانتاج ٥ ملايين بيضة .

● افتتاح محطة أمهات شمال التحرير لانتاج ٥ ملايين بيضة سنوية للتفريخ .

● افتتاح محطة تسمين بالقاهرة لانتاج ½ مليون بداره .

فبراير ١٩٧٧ :

● توسع آخر بمحطة أمهات شمال التحرير لانتاج ٥ ملايين بيضة سنويا للتفريخ .

● افتتاح محطة امهات المنير طريق الاسماعيلية لانتاج ٥ ملايين بيضة سنويا للتفريخ .

● افتتاح محطة امهات الاسماعيلية وسرابيوم لانتاج ٥ ملايين بيضة سنويا

مارس ١٩٧٧ :

● توسع آخر بمحطة امهات شمال التحرير لانتاج ٥ ملايين بيضة للتفريخ

● توسع آخر بمحطة امهات مشروع الاسماعلية / سرابيوم لانتاج ٥ ملايين بيضة سنويا .

● محطة تسمين بالقاهرة لانتاج ٤ مليون بداره .

ابريل ١٩٧٧ :

● توسع آخر بمحطة سرابيوم الاسماعيلية لانتاج ٥ ملايين بيضة سنويا

● توسع آخر بمحطة تسمين وحدات تسمين القاهرة لانتاج ٤ مليون بداره .

يوليو ١٩٧٧ :

● افتتاح المجزر الالى بالخانكة لذبح وتجهيز ١٠ ملايين بداره سنويا .

بالنسبة للحوم :

مارس ١٩٧٧ :

● افتتاح محطة الفريزيان بالحامول ٥٠٠ رأس البان وحلب آلى .

ابريل ١٩٧٧ :

● افتتاح محطة تسمين عجول غرب النوبارية ٥ آلاف رأس .

اكتوبر ١٩٧٧ :

● افتتاح وحدة تسمين بتلو ابيس ٢٤٠٠ رأس ، ٢٠٠٠ تسمين جاموسى .

ديسمبر ١٩٧٧ :

● افتتاح مصنع تجهيز وتعبئة اللحوم بالمرج ٢٦٠٠ طن لحوم وتصنيع ١٥٠٠ طن .

وقد اعرب الرئيس عن امله فى ان تتيح له ارتباطاته فرصة حضور افتتاح هذه المشروعات وبدء تشغيلها .

وقد وجه الرئيس الى دراسة مدى امكان انتاج وجبة شعبية تعبأ وتصنع للبيع باسعار تتناسب مع ادنى الدخول وذلك للتيسير على المواطنين وخاصة بعد التوسع فى زراعة المحاصيل والحبوب والخضروات .

وفى مجال دعم مرافق الخدمات فقد أوصى الرئيس بضرورة الاهتمام بالعمل الميدانى وانتقال الوزراء والقيادات العليا لمختلف مواقع العمل وحسم مشاكلها على الطبيعة — كما أوصى بأن يولى المحافظون اهتماما بمختلف مرافق الخدمات بدائرة محافظاتهم وخاصة مرفق النظافة والطرق والمجارى والحد من أعطال الكهرباء وسرعة تدبير المساكن اللازمة لايواء الاسر التى تقيم ببعض المساجد واعطائهم أولويه خاصة فى الحصول على مساكن فى أسرع وقت ممكن — وبالنسبة لمرفق التليفونات فقد أكد الرئيس على ضرورة وضع خطة عاجلة تستهدف دعم الشبكة التليفونية وصيانتها ومواجهة ماتتعرض له من أعطال وذلك خلال ستة شهور — كما تقرر سفر السيد وزير النقل والمواصلات الى المانيا الاتحادية لانهاء اجراءات تنفيذ القرض المقرر لهذا الغرض .

وقد أكد الرئيس أيضا على سرعة الانتهاء من اعداد قانون العاملين الجديد وأن يستهدف تحسين الاحوال والاوضاع الوظيفية خاصة لصغار العاملين بالحكومة والقطاع العام — كما أشار الرئيس بالاهتمام بأمور الشباب وتوفير كل الرعاية والدعم لهم ليتحمل مسئولياته فى خدمة قضايا وطنهم والاهتمام أيضا بدعم الرعاية الصحية للاطفال وتوفير الغذاء لهم .

وفى مجال تأكيد ودعم الممارسة الديمقراطية والحريات — فقد أشار الرئيس بسرعة الانتهاء من الدراسات الخاصة بقانون الاحزاب وقانون المطبوعات حيث يتم عرضهما على مجلس الشعب فى أقرب فرصة على أن يستهدفا توفير حرية الرأى وكفالة الحريات والممارسة الديمقراطية والحزبية السليمة . □

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ : ٣ / ١ / ١٩٧٧

رأى الأهرام

ضرورة الدراسة المقــارنة لخطط العمل

كان اجتماع الرئيس في اليوم الاول من العام الجــديد بالقيــادات السياسية والتنفيذية ــ ضمن اللقاءات التي تتم بين حين وآخر على اعلى المستويات ــ تقليدا طيبا لمراجعة خطة العام المنقضي ، وبحث خطة العام الجديد ، على ضوء ما تحقق من انجازات وما يرجى تحقيقه لاستكمال عمليات البناء الهيكلي الديمقراطي والاقتصادي ، بما يكفل دفع عجلة التقدم في مجالي الامن والرخاء .

فالي جانب ما يستوجبه حلول عام جديد في حيــاة الامة من وقفة مطولة عند حصيلة العام الماضي ، فان النظرة الشاملة لهذه الفترة تتيح بالضرورة الماما تاما بطبيعة الحركة التي اتسمت بها مشروعات العــام المنصرم ومدى ما كان فيها من تناسق وتكامل في مختلف الميــادين ، وما تعرضت له من اوجه قصور في التنفيذ او معوقات في التطبيق ، طبقا لظروف العمل فيها ، وما تاثرت به او انعكس عليهــا من ظروف خارجية . وهذا امر يفيد ، لا في تلافي هذه النواحي او الاستعداد لها في الخطة الجديدة الموضوعة فحسب ، بل كذلك في تلمس نبض الحركة ذاتها ، من حيث ان مصدرها الاول هو الانسان المصري الذي يشــكل بمجموع افراده قاعدة المجتمع الاولى ، وقيــاس مدى اســتجابته وتفاعله مع ما تحقق ومدى تاثره بما لم يتحقق مما له وقع مباشر على سلوكه في حياته وانتاجه ، ومن هذه المقارنة تخلص النتائج الاجتماعية التي توفر عند تصنيفها وتشكيلها في صور تطبيقية اسلوب عمل واضحا في مضاعفة الطاقة الانسانية .

وقد وضع الرئيس السادات من خلال المناقشات ، بحسه الدقيق ، يده على العامل الاول في معادلة البناء ، فجاءت كل توجيهاته متعلقة بالعنصر الانساني وتوفير ارضية سليمة لحركته الحرة المنتجة ، وليس ادل على ذلك من توصياته بسرعة الانتهاء ، في المجال الديمقراطي ، من دراسات قانوني الاحزاب والمطبوعات ، وفي المجال الاقتصادي ، بسرعة الانتهاء من برامج دعم المرافق والخدمات وتحسين اوضاع صغار العاملين ، وتثبيت أسعار السلع الحيوية وتوفير الغــذاء والكســاء والاسكان بروح التكافل والعدل .

١٨٤٦٥

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ١٨ / ١ / ١٩٧٧

قرارات مالية لخفض العجز ومنع التضخم واستمرار موجة ارتفاع الأسعار

٩٢ مليون جنيـه لتنفيذ القانون الجـديد للعاملين

٩٨ مليون جنيه للعلاوات الاضافية وزيادة المعاشات

زيـادة اســتثمارات الخطـــة ٣١٠ ملايـين جنيـه

٢٥٥ مليون جنيه تخصص للقطاع الخاص ومشروعات الاسكان

زيادة الرسوم الجمركية بين ٢٥ - ١٠٠٪ للسيارات والأجهزة الكهربائية والاقمشة المستوردة

فرض رسوم انتاج واستهلاك على الغسالات والسخانات والثلاجات والأفران والسجاد

رفع ٢٢٧ مليون جنيه من الدعم لبعض السلع الاستهلاكية واستمرار دعم السلع الرئيسية

اعلنت أمس أمـام ممثلى الشعب، الاجراءات المالية التى تقـرر اتخاذها ـ بعد دراسـات اسـتمرت أكثر من شهرين واشتركت فيها المجموعة الاقتصـادية الوزارية ـ لخفض العجز فى الميزانية، بما يمنع التضخم، ويسـاعد على وقف استمرار الموجـة السائدة لارتفاع الاسـعار.

ومن خلال بيـان الموازنة العامة وبيـان الخطة وضحت هذه الاجـراءات فى ٤ وسـائل هى:

① زيادة الرسوم الجمركية ـ بما يكفل زيادة الايرادات السيادية بنسب تراوحت بين ٢٥٪ و ١٠٠٪ على الغسالات واجهزة التليفزيون الملون وسيارات الركوب والثلاجات واجهـزة البوتاجاز والتكييف والتسجيل والمراوح .. كذلك الاقمشة القطنية والصوفية والصناعية والسجاد والادوات الهندسية.

② مضاعفة الضرائب على بعض السلع كالمشروبات الكحولية. وزيادة فروق اسعار السجاير فيما عدا الاصناف الشعبية.

③ فرض رسوم انتاج واستهلاك جديدة على بعض السـلع الكمالية مثل الغسالات الكهربائية والبوتاجاز وتكييف الهـواء والسخانات والريكوردر والمراوح والمكانس والادوات المنزلية سواء المحلية او المستوردة .. كذلك فرض رسم انتاج على البنزين ..

④ الغاء الدعم او خفضه لبعض السلع مثل الدقيق الفـاخر. والذرة والسكر والشاى والشحوم الحيوانية والارز والغزل والنسيج ما عدا الاقمشة الشعبية والبوتاجاز والاسمدة.

وفى الوقت نفسه زيادة الدعم على الشحوم الغذائية وورق الصحف وزيادة اسعار شراء الارز من الفلاحين الى ١٠ جنيهات للطن الواحد.

١٨٤٦٦

ومن خلال بيان الدكتور عبد المنعم القيسوني نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية يتبين ان معظم الدعم كان يستغل من فئة تعودت على المتاجرة باقوات الشعب ٪ وانه على الرغم من هذه الاجراءات المالية فان العجز فى الميزانية هذا العام يصل الى ١٥٠ مليون جنيه سيتم تدبيره بالاقتراض .

وقد بدأ اعتبارا من منتصف ليلة امس تطبيق النظم الجديدة للتعريفة الجمركية ٪ وأبلغت المطارات والموانى ونقط الحدود بقرار التنفيذ .

وفى الوقت نفسه احالت وزارة المالية امس لمجلس الشعب مشروع قانون ربط الموازنة العامة للدولة ، والتى تبلغ جملة كل من مواردها واستخداماتها ٦ر٧٠٥٠ مليون جنيه . وكذلك مشروع قانون ربط موازنة صندوق الطوارئ، وتبلغ استخداماته ٧٢٩ مليون جنيه .

مكاسب جماهيرية فى ميزانية الدولة

وفى بيان الموازنة الذى القاه الدكتور صلاح الدين حامد وزير المالية فى مجلس الشعب ، ركزت الميزانية على مكاسب جماهيرية هامة فى مقدمتها :

☐ اعتماد ٩٢ مليون جنيه فى الميزانية لمواجهة تنفيذ قانون العاملين الجديد، منها ٦٢ مليونا للعاملين فى الحكومة والهيئات ، و ٣٠ مليونا للعاملين فى الشركات

☐ اعتماد ٦٨ مليون جنيه للعلاوات الاضافية تنفيذا لقرار الرئيس انور السادات والتى يستفيد بها جميع العاملين فى الدولة ، وكذلك قرار زيادة المعاشات بنسبة ١٠٪ وذلك بأثر رجعى من أول يناير الحالى .

☐ اعتماد ٣ر٤٠ مليون جنيه لتطبيق قانون الاصلاح الوظيفى خلال العمل الحالى بالحكومة والهيئات العامة ،ويستفيد منه ٢٧١ الفا من العاملين .

☐ اعتماد ٧ر٩ مليون جنيه لتطبيق قواعد الرسوب الوظيفى بالنسبة للذين لم تطبق عليهم هذه القواعد فى العام الماضى ، ويبلغ عدد المستفيدين منه ٦٢ الفا من العاملين .

☐ اعتماد ٢ر٢٥ مليون جنيه لاتاحة فرص عمل جديدة لـ ١٢٠ الفا من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمدارس

كما حرصت الميزانية — طبقا لما جاء فى بيان وزير المالية — على اعطاء الاولوية المطلقة لمتطلبات الدفاع

٥٨٠ مليون جنيه فروق أسعار

والى جانب زيادة استثمارات الخطة الى ١٥٩٤ مليون جنيه ، فان حصيلة صندوق موازنة الاسعار الذى تم انشاؤه ستصل الى ٥٧٨٫٣ مليون جنيه تتمثل فى قيمة الفرق بين الاسعار التشجيعية والرسمية للعملات الاجنبية . وسيتم صرف ٢٢٤٫٢ مليون جنيه منها لدعم بعض السلع التى سيتقرر بيعها للمستهلكين طبقا للاسعار الرسمية كالسكر والخبز والشاى وزيت البطاقات والاقمشة الشعبية والشحوم الغذائية كالسمن الصناعى والارز السايب والقمح والفول والعدس والاسمدة والمبيدات .

٣١٠ ملايين جنيه زيادة بالخطة

اعلن الدكتور محمود الامام وزير التخطيط امس امام مجلس الشعب حجم الاموال التى سيتم استخدامها هذا العام لمشروعات التنمية . وقال ان الحكومة قد رفعت هذه الاستثمارات لتصل الى ١٥٩٤ مليون جنيه بزيادة قدرها ٣١٠ ملايين جنيه عما جاء فى بيان الحكومة امام المجلس .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

دعم السلع يذهب للمضاربين لا المستهلك

اعلن الدكتور عبد المنعم القيسونى ،نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ـ في بيانه امام مجلس الشعب امس ان الدعم المالي الذى تحمله الحكومة لتوفير السلع الضرورية لا يذهب للمستهلك وانما يستفيد به المضاربون والمتاجرون بالسلع الاستهلاكية ليحققوا ارباحا غير مشروعة يصعب علي الضرائب تعقبها واخضاع اصحابها للتشريعات الضريبية .

وقال الدكتور القيسونى : ان الاصلاح الاقتصادى والمالى الشامل لابد ان يكون هو هدفنا لانه لا يمكن ان نعالج اقتصادنا معالجات جزئية .

وحدد الدكتور القيسونى اجراءات الاصلاح المالى والاقتصادى فى :

- ضرورة العمل على موازنة الميزانية العامة بقدر الامكان لتفادى التضخم وتاثيره على الاسعار .
- الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير لتدبير الموارد الاضافية اللازمة لتصحيح الميزانية النقدية .
- تعديل قوانين الاسكان والايجارات العقارية لتواجه الواقع وتشجع الملاك والمستثمرين على تحقيق دخل معقول مساو لدخلهم اذا استثمروا اموالهم فى الخارج .
- ادخال مجموعة من الاصلاحات على قانون الاستثمار العربى والاجنبى

السادات : لارجوع عن الحرية ولا عـودة للرأى الواحد

الرئيس يؤكد فى اجتماعه بالقيادات السياسية على ضرورة يقظـة الاحزاب تجاه الاعضـاء المعادين للسـلام الاجتماعى

٣ تكليفات جديدة من الرئيس للحكومة :

١ – اصلاح جذرى للهيكل الاقتصادى ورفض الحلول الجزئية
٢ – عـدم الاتجـاه الى ما يمس غذاء الشـعب وكسـاءه
٣ – توزيع الاعباء بعدالة من خلال قانون ضريبى عادل

منـع الاضراب والتظاهر والمسـيرات لأنها تهدد الشعب فى انتاجه وممتلكاته

فى اجتماعه الثانى أمس مع القيادات السياسية والتنفيـذية لدراسـة المـوقف الداخلى من كل جوانبه بعد أحداث الشغب الاخيرة ، أكد الرئيس الســادات أن مصر لن تعود عن الحرية ولن تتراجع عن تجربة الديمقراطية ٠٠ ولن تعـود الى مجتمـع الراى الواحـد ٠

وقال الرئيس السادات : ان المخربين ينبغى ان يعاملوا بكل حزم فى اطــار سيادة القانون ودون العودة الى الاجراءات الاستثنائية

وقد انتهى اجتماع الرئيس السادات بالقيادات السياسية والتنفيذية أمس الى تقرير ضرورة منع الاضراب أو التظاهر أو المسيرات لانها تهدد الشعب في انتاجه وممتلكاته ، كما انتهى الاجتماع ايضا الى ضرورة تعويض الذين اصابتهم حوادث الشغب الاخيرة بخسائر في الممتلكات او الارواح . كما اكد الاجتماع على ضرورة يقظة الاحزاب ازاء الاعضاء الذين يرفضون السلام الاجتماعي .

كذلك أصدر الرئيس ٣ تكليفات جديدة الى الحكومة :

أولا : العمل على اصلاح الاقتصاد المصري اصلاحا جذريا - والبحث عن الوسائل البديلة دون اللجوء الى الحلول المؤقتة أو الجزئية .

ثانيا : عدم الاتجاه الى ما يمس غذاء الشعب أو كساءه .

ثالثا : توزيع الاعباء توزيعا عادلا من خلال قانون ضرائبي جديد يقضي على الدخول الطفيلية ويمنع التهرب من الضرائب

وكان الرئيس السادات قد استعرض في اجتماعه - امس الاول وأمس - مع قيادات مؤسسات الدولة الموقف الداخلي والاحداث التي مرت بالبلاد اثر اعلان القرارات الاقتصادية التي استهدفت اصلاح الهيكل الاقتصادي .

واستمع الرئيس الى وجهات نظر كل القيادات التي حضرت الاجتماع « السيد حسني مبارك نائب الرئيس ، السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ، الدكتور مصطفى خليل أمين اول الاتحاد الاشتراكي ، السيد اسماعيل فهمي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والسيد سيد فهمي وزير الداخلية ، ورئيس المخابرات العامة » .

٧ قرارات هامة في اجتماع الرئيس

وقد انتهى الاجتماع الى القرارات التالية :

■ أولا : أن حدوث ردود الفعل بالنسبة للقرارات الاقتصادية التي صدرت أخيرا وان كان أمرا طبيعيا لما تمثله من أعباء على بعض قطاعات الشعب - الا أن العناصر التخريبية التي يهمها عدم خروج البلاد من أزمتها الاقتصادية التي تكون المناخ الصالح لتنفيذ أهدافها - ركبت موجة رد الفعل الشعبي وأخرجتها عن مسارها السلمي - وحولتها الى الاحداث المؤسفة التي نتج عنها خسائر في بعض الارواح وفي الاملاك العامة والخاصة - مستغلة مناخ الديمقراطيات والحريات الجديدة - في محاولة لدفع البلاد للرجوع عنها .

وقد اتخذ الرئيس محمد أنور السادات وبعد مشاوراته مع رؤساء المؤسسات قرارا بانه لارجوع ولا ردة عن مكتسبات الشعب وحقوقه في الحريات والديمقراطية السليمة - التي يجب حمايتها من هذه العناصر التخريبية - في حدود سيادة القانون - وأخذ المنحرفين والمخربين بمنتهى الحزم .

■ ثانيا : أن الرئيس السادات - وقد وافق على ايقاف القرارات الاقتصادية مستهدفا ايقاف الفتنة وحماية أرواح الشعب وممتلكاته وتفويت أهداف

المخربين — قد ارتأى بعد مشاوراته مع رؤساء المؤسسات بأنه لا عودة الى الحلول الجزئية والوقتية — وأن مصلحة البلاد العليا والخروج بالبلاد من أزمتها الاقتصادية — الناتجة عن تحملهاللاعباء القومية فى الدفاع عن أمتنا العربية — تقتضى الحل الجذرى الشامل لمعالجة الهيكل الاقتصادى للبلاد كنقطة انطلاق لابد منها لتحقيق التنمية ومجتمع الرخاء . وقد كلف الرئيس الحكومة باتخاذ ما يلى :

□□ ايجاد الوسائل البديلة لتحقيق الموارد اللازمة لاصلاح العجز فى الموازنة واصلاح الهيكل الاقتصادى وذلك فى اطار خطة متكاملة للاصلاح الاقتصادى.

□□ عدم الاتجاه الى ما يمس غذاء الشعب او كساءه .

□□ ان يسبق الإصلاح الضريبى وقانون العاملين — اى اجراءات اخرى توفيرا لتوزيع الاعباء توزيعا عادلا وتحقيق العدالة الاجتماعية للتخفيف عن الفئات الكادحة ومحدودة الدخل — وضمان عدم التهرب من دفع الضرائب — والقضاء على ظاهرة الدخول الطفيلية — على أن يقدم مشروع الاصلاح الضريبى لمجلس الشعب خلال ثلاثة اسابيع .

■ ثالثا : وجه الرئيس بأن تواصل الحكومة تحملها لمسئولياتها فى حماية ارواح الشعب وممتلكاته وأمنه — فى حدود سيادة القانون — وتعزيز اجهزة الامن لحماية الشعب من المخربين ومواصلة التصدى لهم تصديا حاسما — وأن يكون القضاء هو الجهة الوحيدة التى تدين المخربين حسبما يتوفر لديها من ادلة .

■ رابعا : وجه رئيس الجمهورية وبالتشاور مع رؤساء المؤسسات الى أن التجربة الديمقراطية الجديدة — لا يجب أن تتاثر بهذه الاحداث — التى يستهدف المنحرفون بها الرجوع بالبلاد الى دولة الراى الواحد ودعوة الاحزاب الى اليقظة حيال بعض الاعضاء الذين لا يؤمنون بالديمقراطية السليمة وبالسلام الاجتماعى — حتى لا تتردى فى أخطاء تنتهى بها الى اخطاء احزاب ما قبل الثورة .

■ خامسا : أن الاحداث التخريبية التى استهدفت الشعب فى داخل البلاد — يمتد مدبروها بآثارها — الى القضية العربية الرئيسية — فى محاولة للتاثير على التضامن العربى الذى أمكن تحقيقه — ولاضعاف الموقف العربى فى مؤتمر السلام بجنيف .

وقد تقرر ان تستمر البلاد فى جهودها لتجميع الصف العربى وتقويته وصولا للحل العادل المشرف — كما تقرر فى هذا الاطار عدم المساس بالميزانيةالمقررة لتعزيز القوات المسلحة المصرية ركيزة القوة للامة العربية .

■ سادسا : أن هذه الاحداث التخريبية — لا يجب النظر اليها فىالاطار الداخلى فقط — بل يجب أن ينظر اليها فى اطار المحاولات المستمرة لاجهاض نصر ٦ اكتوبر العظيم الذى حققهالشعب المصرى بارواح ودماء شهدائه — وفى نطاق مساهمة الامة العربية كلها فىأعباء هذا النصر — وانهابذلك ترتبط بالمحاولات الموجهة للامة العربية فى السودانولبنان

وبالتالى فان التضامن العربى — يتجه باهدافه الى التصدى لهذه المحاولات بكل امكانيات الامة العربية المتاحة .

■ سابعا : أن هذه الاحداثالتخريبية — لا يجب أن تعوق شعبنا عن مسار انتصاراته التى حققها منذ ١٥ مايو ، و٦ اكتوبر — وأن الرئيس السادات يرى أن ينهض شعبنا ليجعل من هذهالاحداث نقطة انطلاق أخرى — لاعادة البناء — والقضاء على السلبيات — بعد أنأوضحت الاحداث حقيقة اتجاهات التياراتالمخربة — التى استهدفت القضاء على مكتسبات الامة .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ : ١٩٧٧/٢/٢٤

الرئيس يحدد آخر سبتمبر
لدراسة الموقف الاقتصادى

استقبل الرئيس أنور السادات أمس اليكس مولر ، الخبير الاقتصادى الذى كلف بدراسة الموقف الاقتصادى فى مصر ، وتقديم حلول بشأنه .

وقد حدد له الرئيس آخر سبتمبر القادم موعدا تكون فيه الدراسة قد أعدت لتكون أمام نظر الحكومة .

والمعروف من اليكس مولر أنه أحد خبراء الاقتصاد العالميين ، وكان وزيرا للمالية فى ألمانيا الغربية .

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٥ / ٣ / ١٩٧٧

الرئيس يكلف موللر

باعداد تقرير لتقييم الاقتصاد

طلب الرئيس أنور السادات من الدكتور الكس موللر وزير المالية السابق بالمانيا الاتحادية اعداد تقرير فنى لتقييم الاقتصاد المصرى وعلاج الاوضاع الاقتصادية فى مصر .

وسوف يعاون الدكتور موللر فى مهمته خمسة من كبار الماليين والاقتصاديين الالمان هم الدكاترة : كلاوتز بيرلبك مدير معهد التنمية الالمانى ، وكيك وهيمبل ، وهيلبراند وغابس الاساتذة بالمعهد .

وطلب الرئيس من المهندس عثمان احمد عثمان تقديم كافة التسهيلات لفريق العمل الالمانى للانتهاء من مهمته فى أسرع وقت ممكن .

■ مولر يؤكد فى تقريره عن الاقتصاد المصرى :

مصر تحتاج لمشروع مارشال

بالمعونة والتضحية ستحل المشاكل الاقتصادية

قدم الخبير الاقتصادى الالمانى الهرمولر، تصوره للمساعدة التى يمكن أن تقدم لمصر لحل مشاكلها وتنمية اقتصادها بطريقة سليمة، فقال ان مصر تحتاج الى « مشروع مارشال متطور » ، وهذا التطور يكون على أساس ايجاد « نظام مختلط » بمعنى أن يقدم جزء منه كمعونات دون مقابل ، وجزء آخر فى شكل قروض على المدى المتوسط والطويل .

وأكد مولر انه اذا توفرت هذه المعونات ، مع وجود الرغبة الاكيدة لشعب مصر ورئيسها وحكومتها للتضحية فان ذلك يعنى وجود رغبة أكيدة لحل جميع المشاكل الاقتصادية ، وتحقيق تقدم اقتصادى سريع .

وقال الخبير ان « مشروع مارشال » كان عاملا رئيسيا لاعادة بناء المانيا وسببا مباشرا لنهضتها الصناعية . أما العاملان الاخران فكانا رغبة الشعب الالمانى الاكيدة فى البناء ، والمعونة التى قدمتها أمريكا كهبة دون مقابل وقدرها ١٠٠٠٠ مليون مارك .

وأكد مولر أن سمعة مصر العالمية قد تحسنت كثيرا خلال الفترة القصيرة الماضية ، وأن مصر اكتسبت هذه السمعة العالمية من خلال سعيها لحل مشاكلها ، مما أدى الى خلق جو من الثقة فى النظام السياسى المصرى رئيسا وحكومة وشعبا ، وأوجد رغبة من الدول الاوروبية فى مساعدة مصر سواء على النطاق الحكومى أو على نطاق المستثمرين الاوروبيين الافراد كافراد .

وقال فى تقرير مبدئى انتهى من اعداده عن الاقتصاد المصرى ، انه سيركز فى خطة عمله لحل المشكلة الاقتصادية فى مصر ، على المشاكل النقدية والمالية لتحسينها خلال فترة قصيرة ، لان حل هذه المشاكل سيحقق حلا لكافة المشاكل الاخرى .

ويتضمن التقرير أن مشاكل مصر ترتكز على خمس أولويات رئيسية هى :

(١) الزراعة .
(٢) البنية الاساسية [الخدمات] .
(٣) السكان .
(٤) بناء المساكن بما فى ذلك الفنادق لان تشجيع السياحة يزيد من حصيلة مصر من النقد الاجنبى مما يساعد على تحسن الاوضاع النقدية .
(٥) اقامة صناعات جديدة تزيد من مجال التصدير .

وأشار مولر فى تقريره أنه سيعتمد على نتائج دراسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير وستكون هناك علاقة وثيقة بينه وبين هذه المؤسسات الدولية .

والمعروف أن الخبير الالمانى كون فريقا من الخبراء لمعاونته فى اعداد دراسته عن الاقتصاد المصرى .. وهم مجموعة متخصصة فى الزراعة والمسائل النقدية والمالية والصناعة وخبير بصفة مؤقتة فى السكان ◻

السادات للقيادات السياسية والتنفيذية:

قوانين الأحزاب والضرائب والإسكان لا تطبق بأثر رجعى

توفير الاستقرار الاقتصادى والنفسى للممولين

طلب الرئيس أنور السادات ، فى اجتماعه امس بالقيادات السياسية والتنفيذية .. ضرورة احترام قاعدة عدم تطبيق قوانين الاحزاب والضرائب والاسكان الجديدة بأثر رجعى ،ودعا كافة الاجهزة الى التعاون لسرعة انجاز هذه القوانين

وقال الرئيس انور السادات بالنسبة لقانون الضرائب ، ان الهدف منه هو اقتضاء حق الشعب ، وتحقيق العدل الاجتماعى .. الا انه يجب فى الوقت نفسه،توفير كل وسائل الاستقرار الاقتصادى والنفسى للممولين ، بحيث لا يطلب منهم الا اقرار حقيقة عائداتهم دون الدخول فيما يعتبر من خصوصيات المواطنين .

وأكد الرئيس انور السادات أن الشعب هو حارس الديمقراطية والحرية .. ودعا كافة المواطنين الى اليقظة لاحباط المخططات التخريبية التى توجه سواء من الخارج او من الداخل

وكان الرئيس انور السادات قد عقد اجتماعا امس للقيادات السياسية والتنفيذية حضره حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية ـ قبل ظهر امس وشهده المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب وممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء واسماعيل فهمى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدكتور مصطفى خليل الامين الاول للاتحاد الاشتراكى ..

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهــــــرام
التاريخ: ٢٨ / ٣ / ١٩٧٧

بحث تنفيذ توجيهات الرئيس باعداد قوانين الاحزاب والاسكان والضرائب

ممدوح سالم يعرض على مجلس الوزراء تقريرا عن نتائج اجتماع السادات برؤساء المؤسسات

التأكيد على التمسك بسيادة القانون واحترام الحريات الديموقراطية

حوافز خاصة للمستثمرين فى الاسكان الشعبى

استمع مجلس الوزراء فى اجتماعه امس الى تقرير شامل من السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء تضمن عرضا تفصيليا للموضوعات التى ناقشها الرئيس انور السادات فى اجتماعه أول أمس مع رؤساء المؤسسات الشعبية والسياسية والتنفيذية

وعرض السيد ممدوح سالم على المجلس الخطوط الرئيسية للتحرك السياسى المصرى فى المرحلة المقبلة وأهداف زيارة الرئيس السادات القادمة لكل من المانيا الاتحادية وفرنسا والولايات المتحدة وتاكيدات الرئيس بثبات الرؤية المصرية حول الشروط الاساسية لتحقيق السلام العادل واهمها استعادة كل الاراضى المحتلة واسترجاع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .

كما استمع المجلس الى تفاصيل ما دار فى اجتماع الرئيس برؤساء المؤسسات حول نتائج زيارة الدكتور عبد المنعم القيسونى للسعودية .

وأكد رئيس الوزراء ما انتهى اليه اجتماع رئيس الجمهورية برؤساء المؤسسات من ضرورة التمسك التام بالديموقراطية وتاكيد الحريات الشعبية وضمان سيادة القانون .

ونقل السيد ممدوح سالم للمجلس توجيهات الرئيس بضرورة التنسيق بين الوزارات للانتهاء بسرعة من القوانين ذات الاهمية الخاصة للمواطنين وعلى راسها قوانين الاحزاب والضرائب والاسكان ، واهتمام الرئيس بعدم تدخل قوانين الضرائب فى حياة المواطن الخاصة وعدم تطبيقها بأثر رجعى .

وخلال اجتماع المجلس الذى استغرق ٤ ساعات وافق المجلس على تعديل قانون استثمار المال العربى والاجنبى بحيث يتساوى المستثمر المصرى مع المستثمر الاجنبى فى جميع الامتيازات والتسهيلات .

كما وافق المجلس على بقية التعديلات المقترحة على قانون الاستثمار والتى تشمل منح حوافز خاصة للمستثمرين فى مجال بناء المساكن الشعبية والتوسع العمرانى فى المناطق الصحراوية وخارج كردون المدن تتمثل فى صورة اعفاءات ضريبية وتيسيرات فى تحويل الارباح .

وأقر مجلس الوزراء تعديلا آخر يشمل تحويل سعر الصرف الذى يستخدم فى دخول وخروج راس المال على أساس سعر السوق الموازية أى حوالى ٧٠ قرشا للدولار الواحد بدلا من ٤٠ قرشا تشجيعا للمستثمرين •

وعلم مندوب « الاهرام » ان التعديلات الجديدة التى اقرها مجلس الوزراء امس سوف تزيد من حجم الاستثمارات فى مجال الاسكان الشعبى بعد ان أعطت هذه التعديلات للمستثمرين الحق فى تحويل ارباح توازى ١٢٪ من قيمة راس المال المستثمر فى حين لا يسمح لاستثمارات الاسكان الفاخر بتحويل ارباح سنوية تتجاوز ٦ ٪ من قيمة راس المال المستثمر •

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ: ١٩٧٧/٤/٢٤

السادات يبحث مع ممدوح سالم والقيسونى خطوات دعم الاقتصاد المصرى

٧ موضوعات هامة لدفع عجلة التنمية تتضمن انشاء هيئة لتنمية جنوب مصر

الرئيس يطلب توفير الطعام بثمن مناسب ورفع دخل الفلاح

تخصيص ١٥٠٠ فدان بأطراف القاهرة لتوفير الاسكان للعاملين بالخارج

عقد الرئيس انور السادات اجتماعا مطولا صباح امس حضره السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء واشترك فى جانب منه الدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء وتم فى هـــذا الاجتماع بحث آخر تطورات خطوات تدعيم الموقف الاقتصادى وتوفير كل العوامل لدفع خطة التنمية وتسهيل اجراءات مشاركة الاستثمارات الوطنية والعربية والاجنبية •

وقد شرح الدكتور القيسونى اوجه التحسن التى طرات على الموقف الاقتصادى فى نطاق اجتياز الصعوبات الاقتصادية وتوفير السيولة النقدية ومشاركة راس المال الوطنى والعربى والاجنبى ودفع خطة التنمية •

كما تم استعراض المسائل التالية :

اولا : دراسة استخدامات قرض هيئة الخليج البالغ ٥ر١ مليار دولار واسلوب استخدامه فى سداد القروض قصيرة الاجل ، وفى تسهيلات الموردين بما يرفع جزءا هاما من اعباء الاقتصاد المصرى ويعطيه دفعة كبيرة فى اتجاه زيادة التنمية واجتياز الصعوبات المالية .

ثانيا : استعراض موضوع سفر الدكتور عبد المنعم القيسونى الى لندن لتوقيع قرض قيمته ٢٥٠ مليون دولار بضمان هيئة الخليج وضمان استخداماته .

ثالثا : دراسة نتائج الزيارة الاخيرة التى قام بها الدكتور القيسونى للكويت فيما يختص بانشاء صندوق النقد العربى واتصالات تدعيم الاقتصاد المصرى . كما بحثت نتائج الاتصالات التى اجراها خلال هذه الزيارة مع رؤساء صناديق التنمية العربية وامكانية مساهمتها فى مشروعات خطة التنمية المصرية .

وقد عرض الدكتور القيسونى ماتم فى هذه الزيارة من طرح فكرة انشاء هيئة جنوب مصر للتنمية لاجراء الدراسات والمسح الشامل للموارد الطبيعية والمعدنية بالجنوب المصرى وامكانية استخدام الخبرات الاجنبية فى هذا المجال ، ودراسة امكانية تطبيق اسلوب استثمار الموارد المصرية البترولية على باقى الخامات المعدنية المصرية بما يكفل أقصى واسرع كفاءة استثمارية للثروة المعدنية ، والاستثمار فى مشروعات السياحة على البحر الاحمر بما يعطى عائدا كبيرا يصب فى الاقتصاد المصرى .

رابعا : طرح اطار زيارة الدكتور القيسونى لباريس فى ١٠ مايو القادم فيما يتعلق باجتماعات المجموعة الاستشارية المكونة من بعض الدول الغربية والعربية واليابان لاستعراض الاقتصاد المصرى والعمل على دعمه وما يتعلق بذلك من طرح مشروعات الخطة المصرية التى يمكن للمجموعة الاستشارية المساهمة فيها خلال السنوات الاربع القادمة .

خامسا : بحث الخطوات اللازمة لتبسيط استخدامات القروض المتاحة واعطاء أولوية للمشروعات التى يشترك فيها التمويل الاجنبى واساليب وضمان توفير المكون اللازم براس المال المحلى .

وقد طرح فيما يتعلق بذلك الاقتراح الخاص بانشاء بنك للاستثمار القومى تودع به الاستثمارات الخاصة بهذا النوع من المشروعات لضمان توفير النقد الاجنبى والمحلى اللازم حسب المراحل التنفيذية المختلفة .

سادسا : بحثت آخر الخطوات التى تمت بالنسبة لانشاء المجلس الاعلى للاستثمار ، وقد دعا الرئيس الى ضرورة تمتع المجلس بكل السلطات والصلاحيات للبدء فى المشروعات ودراستها ، ودفع عملية الاستثمار باقصى سرعة وكفاءة وتخطى كل العقبات الروتينية التى تعترض سرعة انجازها .

وطلب الرئيس السادات ضرورة الانتهاء

من تعديل قانون الاستثمار بما يلائم دفع عملية التنمية وسرعة عرضه على مجلس الشعب مع ضمان المشاركةبالرأى من كافة أطراف العلاقة الاستثمارية على نطاق القطاعين العام والخاص والاخذ فى الاعتبار بكل وجهات النظر .

سابعا : فى نطاق دراسة سرعة انجاز المشروعات تم بحث موقف شركات الانشاءات ومدى قدراتها على تنفيذ مشروعات الخطة طبقا للبرامج والتوقيتات الموضوعة لها .

وقد طلب الرئيس ضرورة دعم موقفها منعا لتأخير المشروعات وضرورة استعانتها بالخبرة والتكنولوجيا الحديثة لتوفير الوقت وزيادة الكفاءة الانتاجية .

ثامنا : عرض الدكتور القيسونى نتائج اتصالاته مع المصريين العاملين فى الخارج واستعرضت رغباتهم للمساهمة بالنقد الاجنبى لتوفير الاسكان الخاص بهم .

وقد عرض السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ما تم من حصيلة شرائهم لبعض الوحدات السكنية بالنقد الاجنبى ، وما تم بالنسبة لانشاء صندوق خاص لهذه الحصيلة للمساعدة فى دعم الاسكان القومى .

وقد طلب الرئيس السادات تخصيص الف وخمسمائة فدان لهم وللمبعوثين فى اطراف القاهرة لكى يقوموا بتعميرها بعد تقسيمها وتخطيطها على أن يوفر لهم اسلوب المساهمة فى توصيل المرافق لها ، وعلى أن يسمح لهم باستيراد مواد البناء اللازمة .

وفى نهاية الاجتماع دعا الرئيس السادات الى ضرورة توفير الطعام للشعب بوفرة وبأثمان مناسبة واستعرض فى ذلك مع رئيس الوزراء الخطوات التى قررت لانشاء المجمعات الزراعية الصناعية وخطط انشاء المشروعات الصناعية بما يزيد من توفير الطعام ويكفل ارتفاع دخول الفلاحين .

كما بحثت خطوات انشاء المجتمعات الجديدة وعلى وجه الخصوص مدينة العاشر من رمضان كمتنفس للقاهرة ، والعامرية كمتنفس للاسكندرية ، وقد تقرر تخصيص مسئول كبير فى مجلس الوزراء بدرجة نائب وزير لكى يشرف اشرافا مباشرا على تنفيذ انشاء هذه المجتمعات . ■

■ قرارات لتنفيذ السياسة الاقتصادية التي ناقشها الرئيس :

هيئـــة عليــا للمشـــــروعات و بنك لتمويلها

٣٠٠٠ فـدان بالقـاهرة للمبعـوثين وللاسـكان التعاونى مناصفة

علم المحرر الاقتصادى للاهرام ان السياسة الاقتصـادية التى نوقشت فى اجتماع الرئيس انور السادات بالسيد ممدوح سالم رئيس الوزراء والدكتور عبـدالمنعم القيسـونى نائب رئيس الـوزراء للشـئون المـالية والاقتصادية تهدف بالدرجة الاولى الى الانطلاق فى التنمية والتقدم دون اى معوقات ولذلك فان هذه السياسة سوف تبلور فى عـدة قرارات هامة تصدر تباعا ، ومن اهمها :

١ ـ انشاء هيئة عليا للمشروعات برياسة السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء وعضوية عدد محدود من الوزراء تكون مهمتها الاساسية متابعة تنفيذ جميـع المشروعات الواردة فى الميزانية وبحث الصعوبات التى تواجه التنفيذ للمساعدة على حلها ، وتقديم تقارير للرئيس من عمليات التنفيذ أولا باول ومحـاسبة

الجهات المتأخرة عن البرامج التنفيذية بدون أسباب قوية .

وكان قد تم تشكيل مجلس اعلى للاستثمار برئاسة رئيس الوزراء لسرعة البت فى مشروعات المستثمرين المصريين والعرب والاجانب .

٢ — انشاء بنك استثمار قومى يقوم بدراسته حاليا الدكتور صلاح حامد وزير المالية ، وسيعمل هذا البنك على أساس مصرفى وخاصة بالنسبة لتكاليف المشروعات وطرق تمويلها على مدى سنوات تنفيذها ، وبحيث لا يتعثر تنفيذها بسبب نقص الاموال .

ومن المقرر الا يبدأ تنفيذ أى مشروع قبل ان يعرف مقدما طريقة تمويله فى كل سنة قبل البدء فيه ، وذلك لان المشروعات المعطلة تعتبر اهدارا للموارد المصرية بالاضافة الى تعطيل الانتاج الذى كان متوقعا فى المشروع علاوة على عدم تحقيق هدف الانتاج وتشغيل العمالة .

ومن المنتظر أن تضم موارد هذا البنك جميع الاموال المخصصة للاستثمار فى الميزانية بالاضافة الى القروض والاموال الخارجية .

٣ — اعطاء الشركات الاجنبية حق استغلال الثروة المعدنية كالنحاس والفوسفات والحديد وأن تتنافس هذه الشركات على اكتشاف هذه الثروات ، وأن يتم اقتسام الارباح كالانظمة المعمول بها بالنسبة للبترول .

٤ — ان يكون من حق العاملين بالخارج او فى الدولة الواحدة الاتفاق فيما بينهم

على ان تقوم هذه الشركات باعداد هذه الاراضى للبناء واقامة المرافق الاساسية لهذه المناطق كالطرق والمياه والمجارى .. الخ .

السادات يطلب سرعة استخدام ٤٠٠٠ مليون دولار

توجيه المبلغ لميزان المدفوعات وتمويل مشروعات التنمية

تعديل اجراءات المناقصات والمزايدات واعطاء الوزراء سلطة البت فيها

علم المحرر الاقتصادى « للاهرام » ان الرئيس انور السادات طلب اتخاذ اجراءات عاجلة توضع موضع التنفيذ فورا ليمكن خلال الاشهر الثمانية القادمة استيعاب واستخدام جميع الاموال التى وضعت تحت تصرف مصر وتقدر بحوالى ٤٠٠٠ مليون دولار .

وطلب الرئيس السادات اتخاذ هذه الاجراءات على اساس ان هذه الاموال قد وضعت تحت تصرفنا من المجتمع الدولى لتغطية العجز فى ميزان المدفوعات ، وسد احتياجات تمويل مشروعات التنمية كما ان مصلحة مصر تقتضى استخدام هذه الاموال بأقصى سرعة ممكنة .

والمعروف ان أكثر من نصف هذه الاموال تدمته الدول العربية ، والباقى من الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية واليابان وايران والهيئات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد ، وصناديق التنمية العربية .

وعلم المحرر أن من بين القرارات الهامة التى يتم اعدادها فى الوقت الحاضر لاصدارها فى صورتها النهائية :

١ — اختصار اجراءات التصديق على الاتفاقيات والقروض بجميع الوسائل وهى الاجراءات التى يبدأ بعد استكمالها استخدام الاموال الممنوحة لمصر .. وتقضى الاجراءات المعمول بها حاليا بأن تحول هذه الاتفاقيات الى وزارة الخارجية ، ثم لجان مجلس الوزراء ، ثم مجلس الوزراء ، فلجان مجلس الشعب ، ثم مجلس الشعب مما يعطل العمل لعدة أشهر بالاضافة الى التكاليف الاخرى الكبيرة .

٢ — تعديل الاجراءات الخاصة بالمناقصات والمزايدات واعطاء الوزراء سلطات حاسمة لسرعة البت وتحمل المسئولية . وكانت وزارة الاقتصاد قد استعانت بخبير دولى لوضع توصيات بهذه التعديلات .

٣ ـ سرعة التنفيذ مما تطلب ادخال تعديلات فى قانون الاستثمار الاجنبى الذى سيبحثه مجلس الشعب يوم ١٠ مايو القادم **لادخال أعمال المقاولات ضمن الاستثمارات التى تتمتع بالاعفاءات الموجودة فى القانون** « وذلك للسماح لشركات المقاولات الأجنبية للعمل فى مصر كما تقرر السماح لشركات الاستثمار الاجنبى بأن تستخدم شركات المقاولات الاجنبية التى تختارها **للقيام بعمليات** التنفيذ « وذلك على أساس أن مجموع المشروعات التى وافقت عليها هيئة الاستثمار وحدها بلغ ٤٠٠ مشروع .

وجدير بالذكر أن التعديل الجديد يعطى نفس الاعفاءات والمزايا فى قانون الاستثمار لنشاط التعمير فى المناطق الخارجة من الرقعة الزراعية الحالية ونطاق المدن الحالية « وكذلك نشاط بيوت الخبرة والمكاتب الفنية والاستشارية وذلك بعد أن لوحظ أن طاقة اجهزة المقاولات المحلية لا تكفى حوالى ٤٠٪ من الاحتياجات المصرية اللازمة لسرعة الانطلاق

وكان الرئيس السادات قد قرر فى اجتماعه فى الاسبوع الماضى مع السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء والدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية « تكوين هيئة عليا للمشروعات تتابع تنفيذ المشروعات والمعوقات التى امامها ، ويرأس هذه الهيئة رئيس الوزراء وتضم عددا محدودا من الوزراء لانهاء المشاكل أولا بأول .

انشاء بنك للاستثمار القومى

كما تقرر تكوين بنك للاستثمار القومى يعمل على اساس مصرفى ويؤمن جميع الاموال المحلية والاجنبية للمشروعات طوال سنوات تنفيذها .

وقد صرح الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد « للاهرام » **بان مصر قد غطت تقريبا من طريق الاموال التى حصلت عليها فى الفترة الماضية العجز الجارى والالتزامات فى العام الحالى** « وأن مصر تعد من الان طرق ووسائل النهوض بالاقتصاد القومى ووسائل سد العجز فى ميزان المدفوعات حتى عام ١٩٨٠ « وقال ان مصر مصرة على الاصلاح الاقتصادى والمالى والاجتماعى « وأن المجتمع الدولى يرغب بالتالى فى أن تستخدم مصر كل الوسائل التى وضعت تحت تصرفها لاستمرار التعاون معها فى جميع المجالات .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهــــــرام
التاريخ : ١٩٧٧/٧/٢٨

الاشتراكية الديمقراطية

الاشتراكية الديمقراطية: حصيلة تراثنا وتطور الفكر العالمى

أى تجربة اشتراكية لاتحقق الحرية السياسية بمستوياتها الانسانية فاشلة

فى الاشتراكية الديمقراطية لكل من الملكية العامة والخاصة وظيفة اجتماعية
لايجوز الاخلال بدور القطاع العــام كرائد وقائد للتنمية ورفاهيــة المجتمع

محاولة استيراد أيديولوجيات جاهزة إساءة الى الانسان والى هذه الايديولوجيات

« سمات التخطيط فى ظل الاشتراكية الديمقراطية ■ أنه تخطيط ديمقراطى ولاتقر الخطة الا بعد مناقشات جادة ■ أنه تخطيط شامل يتناول القطاعات الاساسية وبخاصة قضية السكان وقضية الاستخدام الامثل للقوى العاملة ■ انه تخطيط يتم على المستوى الاقليمى الى جانب المستوى القومى • »

« اشتراكيتنا الديمقراطية تتخذ موقفا وسطا بين المذاهب الفردية والاشتراكيات المتطرفة ، ايمانا بقوله تعالى : « وكذلك جعلناكم امة وسطا » • فهى تؤمن بضرورة التوازن بين حقوق الفرد ومصلحة الجماعة • »

« تنظيم هيكل الانتاج يقوم على وجود قطاعين رئيسين : قطاع ملكية الشعب لادوات الانتاج وقد تأخذ شكل ملكية الدولة او ملكية العاملين للمشروعات أو الملكية التعاونية .
والقطاع الخاص ولابد أن يخضع لسيطرة الشعب وتتمثل هذه السيطرة فى :

(١) أن تأتى مشروعاته ضمن اطار خطة قومية

(٢) ان يخضع فى تحديده للاجور والاسعار للسياسة التى يضعها المجتمع

(٣) ان يخضع لنظام ضريبى يحول دون الدخول الطفيلية وتحقيق العدالة فى توزيع الثروة والدخل . »

« انمفهوم العدالةلايجوز أن يقتصر على اعادة توزيع الدخل بل لابد ان يشمل :

- اتاحة فرصة العمل للجميع على آن يكون عملا منتجا وليس عبئا على كاهل الوحدة الانتاجية
- تحقيق مزيد من المساواة بينالريف والحضر وبين الاقاليم والمحافظات
- التوسع فى تقديم الخدمات الاساسية وفى مقدمتها التعليم والصحة والتامين الاجتماعى . »

« أن تطبيقنا للاشتراكية الديمقراطية لابد أن يكون مرتبطا بتراثنا وقيمنا وبيئتنا ٠٠ ان محاولة استيراد ايديولوجيات جاهزة وحمل الناس عليها حملا ، يعد اساءة الى الانسان والى هذه الايديولوجيات نفسها فى ذات الوقت »

تقديم

انطلاقا من الكلمة التى تفضل السيد الرئيس بتوجيهها الى الجامعات من خلال لقائه باعضاء هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية يوم الثلاثاء ٣ مايو سنة ١٩٧٧ ، وما اعقب هذا اللقاء من مناقشات .

وانطلاقا من حرص الجامعات على أداء دورها فى خدمة المجتمع واعادة بناء الانسان المصرى فكريا وروحيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا .

ووفاء بما تعهدت به الجامعات من ان تقدم للسيد الرئيس فكرها وتصورها فى خدمة قضايانا الوطنية والقومية .

واستجابة للرسالة التى تفضل السيد الرئيس بتوجيهها للسيد وزير التعليم ورئيس المجلس الاعلى للجامعات فى ٢٦ مايو سنة ١٩٧٧ ، والتى أشار فيها سيادته الى « اننا الان نبدأ مرحلة جديدة من التطور بتطبيق الاشتراكية الديمقراطية والتى هدفها اعادة بناء الانسان المصرى على أسس سليمة قوامها القيم والروح والفكر والوعى ، وفى ضوء منجزات العصر الذى نعيشه حتى نصل به الى مستقبل أفضل ينعم فيه بالرفعة والامن والاستقرار والرفاهية .

دعا السيد وزير التعليم الى اجتماع فى يوم ٢ يونية سنة ١٩٧٧ حضره عدد كبير من اعضاء هيئة التدريس بالجامعات لتدارس كيفية أداء الجامعات لرسالتها فى المساهمة فى رسم معالم الاشتراكية الديمقراطية .

وقد شارك بالحديث فى هذا الاجتماع اثنان وعشرون عضوا من أعضاء هيئة التدريس ، تناولوا الموضوع من مختلف جوانبه الانسانية والاجتماعية والفلسفية والسياسية ، وكذلك البعد التاريخى بتراثه وتجاربه والحاضر بواقعه ومشكلاتهوالمستقبل بتصور لما نأمل فى تحقيقه .

وعلى اثر هذا الاجتماع عقدت اجتماعات متعددة فى كل جامعة على حدة ، وأسفرت هذه الاجتماعات عن تقديم بحوث من جامعات الاسكندرية وعينشمس واسيوط والمنصورة وطنطا والزقازيق وحلوان والمنوفية والمنيا وقناة السويس .

وفى يوم الخميس الموافق ١٤ يوليو سنة ١٩٧٧ دعا السيد وزير التعليم السادة رؤساء الجامعات وبعض الاساتذة المتخصصين الى اجتماع استعرضوا فيه البحوث التى قدمتها الجامعات وانتهوا الى تشكيل لجنة لصياغة ورقة عمل عرضت على المجلس الاعلى للجامعات فى جلسته التى عقدها مساء الخميس ٢١ يوليو سنة ١٩٧٧ .

وقد لاحظ المجلس فى اجتماعه هذا أن الموضوعات التى يثيرها تطبيق الاشتراكية الديمقراطية تحتاج الى بحوث مستفيضة متأنية تتعهد الجامعات بالقيام بها وفاء لمسئولياتها ، وأن ما قدم من دراسات هو بداية على الطريق .

وفى هذا الاطار يتقدم المجلس بهذه المذكرة باعتبارها مدخلا لما قدمته الجامعات من وجهات نظر .

تمهيد

ان المذاهب التى تؤمن بها الشعوب لا تبدأ من فراغ ، بل تمتد جذورها الى الماضى البعيد والقريب . وان شعبنا هو صاحب اقدم حضارة عرفتها البشرية : وان هذه الحضارة رغم تنوع الروافد الفكرية التى غذتها عبر التاريخ ، الا انها احتفظت دائما لشعبنا العظيم باصالته وعراقته . واذا كان شعبنا قد قام على مدار التاريخ بالعديد من الثورات ليستخلص ارادته من الغاصب أو المستغل ، فان ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تحتل مكانا بارزا بين هذه الثورات بما أعلنته منذ بدء قيامها من مبادىء ستة وهى : القضاء على الاستعمار وأعوانه ، القضاء على الاقطاع ، القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، اقامة جيش وطنى قوى ، اقامة عدالة اجتماعية ، اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

واذا كانت الثورة قد ركزت جهدها فى مرحلة ما قبل مايو سنة ١٩٧١ على تحقيق الاهداف الخمسة الاولى ، فان ذلك قد جاء فى كثير من الاحيان على حساب حرية وامن المواطن المصرى . ولذلك فان ثورة التصحيح قد حرصت على وضع الضمانات التى تكفل تمكين المواطن من

التمتع بحقوقه وحرياته ، جاعلة نصب اعينهـــا تحقيق المبدا السادس من مبادىء الثورة وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

ولقد سجل السيد الرئيس هذه الحقيقة فى ورقة أكتوبر حيث يقول « اذا كانت الثورة قد انجزت الكثير فى مجال الحرية الاجتماعية ، فاننا بكل امانة لابد ان نسلم أن جانب الحرية السياسية لم يتحقق على الوجه الذى يريده الشـــعب بل لقد فرضت الاجهزة ومراكز القوى وصايتها على الجماهير ، وتعددت القيود والاجراءات ، بل وصل الامر الى حد صرف اجراءات التحول الاجتماعى عن هدفها الانسانى الاصيل واستغلالها لارضاء احقـــاد شخصية أو مصالح مجموعات معينة » .

الاشــتراكية الديمقراطية بين المذاهب السياسية والاقتصادية

بدأت ثورة التصحيح اولى خطواتها فى سبيل اقامة الحياة الديمقراطية السليمة باصدار دستور جمهورية مصر العربية سنة ١٩٧١ . وقد تضمن لاول مرة فى تاريخ دساتيرنا المتعاقبة بابا خاصة بسيادة القانون هو الباب الرابع منه الذى نص على ان سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة ، وعلى خضوع الدولة للقانون ، وعلى ان التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ويحظر النص فى القوانين على تحصين اى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء . وان يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل باسباب القبض عليه او اعتقاله فورا ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع عليه أو الاستعانة به ، كما اوجب اعلانه على وجه السرعة بالتهم المنسوبة اليه ، وجعل له ولغيره التظلم أمام القضاء من الاجراء الذى قيد حريته الشخصية كما نص الدستور أيضا لاول مرة على أن كل اعتداء على الحرية الشخصية او حرية الحياة الخاصـة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العـامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء .

واذا كان دستور سنة ١٩٧١ قد أرسى أسس الشرعية وأعاد التوازن بين الحريتين الاجتماعية والسياسية ، فان الامر لا يزال بحاجة الى مزيد من التحليل والتاصيل وهو ما دعا السيد الرئيس الى توجيه النداء الى الجامعات ورجال الفكر والرأى للمساهمة فى هذا العمل بما يكفل توضيح المسار السليم للشعب المصرى فى كافة المجالات .

ولما كان البعض قد انحرف بفكر الثورة الى مفاهيم غريبة عن بيئتنا وعن واقعنا ومستوردة من بيئات تختلف عن البيئة المصرية ، فقد قامت الحاجة الى صياغة فكرنا بما يجعله مستمدا من واقعنا وقيمنا وتراثنا الحضارى والروحى ، دون أن نغفل الاستفادة من تجارب الشعوب الاخرى .

وفى حقيقة الامر فان الاشتراكية الديمقراطية كاطار لنظامنا السياسى والاقتصادى فى مرحلة التطور القادمة قد جاءت حصيلة تطور فكرى عالمى يقوم على دعامتين مترابطتين هما :

الدعامة السياسية : وتتمثل فى الحرية والديمقراطية .

الدعامة الاقتصادية ، وتتمثل فى حرية الفرد اجتماعيا واقتصاديا على نحو يكفل له ممارسة حقوقه السياسية بكفاءة وفاعلية . وبذلك يتحقق توازن سليم بين مصلحة الفرد وصالح المجتمع من ناحية ، وبين حاجات الانسان المادية وحاجته الى القيم الروحية من ناحية أخرى . وبهذا تميزت الاشتراكية الديمقراطية عن التيارين الاخرين فى الفكر العالمى الحديث وهما التيار الاشتراكى الماركسى والتيار الراسمالى .

لقد اقام الفكر الاشتراكى الماركسى نقده للنظام الراسمالى وصور الديمقراطية السياسية التى ياخذ بها على اساس أن الحرية السياسية لا يمكن ممارستها بكفاءة وفاعلية مالم يتحرر الفرد اجتماعيا واقتصاديا ، اذ يستحيل على جاهل أو أمى أو من يتعرض لاستغلال اقتصادى أن تتوافر لديه القدرة أو الحرية اللازمتان لابداء رايه فى شئون وطنه . ويستطرد الفكر الماركسى انتقاده للنظام الراسمالى مشيرا الى أن الملكية الخاصة لابد وأن تنطوى على الاستغلال ، ومن ثم يتعين القضاء عليها . ويضيف ان حل التناقض الطبقى القائم داخل المجتمع الراسمالى والتحول الى الاشتراكية لا يمكن أن يتم الا من خلال ثورة

الطبقة العاملة (البروليتاريا) التى يحق لها منفردة السيطرة على الحكم .

ولقد تناول العديد من المفكرين الفكر الاشتراكى الماركسى بالنقد والتحليل . ولم يقتصر الامر فى هذا على مؤيدى النظام الراسمالى ، بل شمل ايضـــا طائفة هامة من المفكرين الذين رفضوا هذا النظام وتبنوا النظام الاشتراكى بما يؤكد عليه من ضرورة تحرر الفرد اجتماعيا واقتصاديا . ولقد تناولت هذه الانتقادات الاسس الفكرية التى قامت عليهـــا النظرية الماركسية وما أسفرت عنه فى التطبيق فى العديد من دول أوروبا وبعض الدول الاخذة فى النمـــو .

وتركزت هذه الانتقادات بصفة خاصة فى الكشف عن أوجه الضعف فى نظرية العمل فى القيمة ، وهى النظرية التى تفسر فكرة فائض القيمة التى بنى ماركس على أساسها هجـــومه على الملكية الخاصة . كما أبرزت أوجه القصور فى الفلسفة المادية التاريخية والمنهج الجدلى اللذين بنى عليهما ماركس فكره حول الصراع الطبقى وكيفية قيامه عن طريق ثورة ودكتاتورية الطبقة العاملة .

على أن أهم ما تعرضت له النظرية الاشتراكية الماركسية من نقد يتمثل فى تجاهل بنيانها الفكرى لحرية الفرد وذاتيته ، وما أكده التطبيق العملى لها فى كثير من الدول من أن التحرر اجتماعيـــا واقتصاديا لا يكفى مالم تصاحبه ممارسة حقيقيـــة للحرية السياسية كاملة ، وفضلا عن ذلك فلقـد اكدت التجربة بجلاء ان تحرر الفرد من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ــ وهـــذا هو جوهـــر الاشتراكية كما أوضحنا ــ لا يمكن أن يتحقق على نحو كامل دون توافر الديمقراطية السياسية وما تعنيه من تعدد الاراء . واذا كان ماركس قد تكلم كثيرا عن سيطرة واستغلال الطبقة الاقتصادية صاحبة رءوس الاموال من خلال ملكيتها لوسائل الانتاج، فان التجربة فى الكثير من الـدول التى تبنت فكره قد أبرزت أن سيطرة واستغلال الطبقة البيروقراطية التى تتحكم فى وسائل الانتاج دون أن تتملكها قانونا قـــد يكون أقسى وطأة على جماهير الشعب اذا ما قامت بادارتها لصالحها واســـتخدمتها كأداة لتحقيق مأربها ، الامر الذى غالبا ما يتحقق فى غيبة حرية الراى وسيادة القـــانون وغيرهما من المبادىء الاساسية فى الديمقراطية السياسية .

ومن ناحية أخرى فان الفكر الرأسمالي في تركيزه على حرية الفرد قد تجاهل حقيقة ما يوجـــد بين الحرية السياسية وبين تحرر الفرد اجتماعيـــا واقتصاديا من ترابط عضوى قوى . حقا أن النظام الرأسمالي قد حاول ، من خلال تطبيقاته وممارسة الحرية والديمقراطية السياسية ، أن يصحح بعض ما ينتاب هيكله من خلل ، الا أن استمرار العديد من صور الاستغلال وتفاوت توزيع الدخول بين الأفراد وبين أقاليم الدولة الواحدة ظل احدى سماته التي لا يمكن تجاهلها .

واذا كانت مصر قـــد اختارت الاشتراكية الديمقراطية أساسا لنظامها السياسي والاقتصادى فلأنها تمثل فكرا متقدما على الاشتراكية الماركسية وعلى الفكر الرأسمالي من حيث أنها تقيم توازنا بين الحرية والديمقراطية من جهة ، وبين وجوب تحرر الانسان اجتماعيا واقتصاديا من جهة أخرى، بل أن في تراثنا الديني والفكرى والحضارى ما يتفق مع أسسها ومنهجها العام .

الديمقراطية

ان الديمقراطية في أوسع معانيها هي حـــكم الشعب بالشعب لصالح الشعب . واذا لم يكن ثمة خلاف في مفهوم هذا المبدأ ، فان التباين يكمن في التطبيق .

ولكي يتحقق حكم الشعب ينبغي توافر أمـــور أساسية نجملها فيما يلي :

١ ـ سيادة القانون :

وتعنى في مدلولها العام ان ترد جميع التصرفات سواء صدرت من حاكم أو محكوم الى قاعـــدة قانونية معلومة سلفا. ووفقا لمـا هو متبع في الدول الديمقراطية فانه يجيء في مقدمة هذه القواعد نصوص الدستور ، فالقوانين العادية ، فالقرارات الادارية ، بحيث تحترم كل قاعدة ما يعلوها من قواعد .

ويستلزم اعمال هذا المبدأ أيضا وجود جهـــة قضائية لمراقبة مدى شرعية التطبيق . وقــد عنى دستورنا بتخصيص بابه الرابع لمبدأ سيادة القانون، والأمل معقود على استكمال التشريعـــات التي يتطلبها وضع هذا المبدأ موضع التطبيق الكامل مثل : قانون المحكمة الدستورية ، وقانون المدعى الاشتراكي .

٢ ـ استقلال القضاء :

ان القضاء الحر المستقل هو الحارس الامين على سيادة القانون وعلى حريات الافراد وأرواحهم واعراضهم واموالهم . ولذلك فانه يتعين ان تكفل له جميع الضمانات المادية والادبية حتى يؤدى واجبه فى استقرار واستقلال ، وحتى نجنبه ماقد يتعرض له من ترهيب أو ترغيب .

٣ ـ حرية الصحافة :

ان للصحافة دورا خطيرا فى التعبير عن الرأى العام وتوجيهه ، وفى وضع حقائق أمام الشعب وتبصيره ، كما أنها اداة فعالة لمراقبة تصرفات الحاكمين وترجمة رغبات وآمال المحكومين . وهى لا تستطيع النهوض بهذه المهمة الكبرى الا اذا توفر لها الاستقلال الحقيقى عن أجهزة الحكومة . ويقابل هذا الاستقلال التزامها الكامل بميثاق شرف للعمل الصحفى ومراقبة مصادر تمويلها .

وقد أصبح من الضرورى مع قيام الاحزاب وانتهاء مرحلة الرأى الواحد أن تنطلق حرية اصدار الصحف .

حرص الدستور على تاكيد الحقوق والحريات العامة ولاشك أن اعمال النصوص التى تضمنها الدستور فى هذا الخصوص يقتضى اصدار التشريعات التى تضمن وضعها مواضع التنفيذ ..

على ان الضمان الحقيقى لمارسة الحريات انما يكمن فى ايمان الجميع بها حاكمين ومحكومين بحيث تصبح أعلى واسمى قيمة فى الحياة ، يحرص الناس عليها مهما كلفهم ذلك من جهد أو عناء . ولذلك فانه يجب غرس هذه القيمة السامية فى نفوس الافراد وأن يتعودوا عليها منذ مراحل التعليم الاولى وفى الممارسة اليومية .

ارتبطت الديمقراطية النيابية فى العالم أجمع بتعدد التنظيمات السياسية الشعبية وهى ماتعرف بالاحزاب ، فالاحزاب وسيلة لتجميع المواطنين الذين يؤمنون بفكر معين ، واداه لتربية القيادات الشعبية ، وضمانة لتجنب الامة مخاطر الصراع الطبقى وكفالة التغيير السلمى للحكومات .

واذا كان صدور قانون الاحزاب الجديد يمثل خطوة هامة على الطريق ، فانه من المتعين أن تكون الاحزاب أداة للبناء لا للهدم وللتجميع لا للتفريق . ولذلك يجب أن تصاغ فكرة النظام العام الذى تلتزم به جميع الاحزاب أيا كانت مذاهبها أو برامجها .

فكرة النظام العام تحتاج فى هذا المجـال الى دراسة متانية ومستفيضة تشارك فيها مختلف الجهات حتى تحقق الغرض المنشود منها دون أن تكون معوقة للاحزاب فى ممارستها للحرية .

وقد يكون من عناصر فكرة النظام العام فى هذا الخصوص :

[أ] التأكيد على القيم الروحية المستمدة من الاديان السماوية ودون انحراف بها عن مضمونها الحقيقى .

[ب] نبذ فكرة الصراع الدموى التى تتنافر مع طبيعة شعبنا وقيمه الدينية وتقاليده الاجتماعية .

[جـ] النظام الجمهورى كركيزة اساسية لنظام الحكم .

[د] الالتزام بالاشتراكية الديمقراطية .

[هـ] تأكيد دور القطاع الخاص الى جانب القطاع العام فى حدود الدور المرسوم لكل منهما .

[و] التأكيد على حـرية تكوين التنظيمات الشعبية .

[ز] تحديد قدر أدنى من الحريات السياسية يكون بمنأى عن الجدل الحزبى .

[ح] التأكيد على القومية العربية .

ومن ناحية أخرى فانه من الضرورى لاستكمال قيام الاحـــزاب بدورها الفعـــال فى تحقيق الديمقراطية ان تتوافر لها ضمانة أخرى أساسية تتمثل فى تشكيل جهة محايدة تضم عناصر قضائية وسياسية للتثبت من جدية طلب انشاء الاحزاب وبذلك تضمن ان تكون مواقع تكوين الحزب مبنية على اسباب جدية ولبس على مجرد الرغبة فى عدم قيام حزب معين .

لمـا كان النظام الجمهورى ركيزة اساسـية لنظام الحكم فانه من المتعين توجيه قيم المجتمع لاسيما فى نظام التعليم ومجال الثقافة بما يدعمه ويعمقه فى نفوس المواطنين . ومما يدعم هذا المعنى ايضا جعل محاولة تغيير النظام الجمهورى جريمة مغلظة العقاب . كما يتعين تضمين الدستور نصا صريحا يحول دون تعديل نصوصه المتعلقة بنظام الحكم الجمهورى .

ان النظام الديمقراطى النيابى لا يقوم على الاحزاب السياسية وحدها ، بل انه يستند ايضا على النقابات العمالية والمهنية بمختلف صورها وأسمائها باعتبارها وسيلة لتنمية الوعى السياسى والاجتماعى لاعضائها من ناحية ولترشيد الانتاج والخدمات من ناحية أخرى .

كما يجب التاكيد على دور الجمعيات باعتبارها وسيلة للخدمة العامة حيث روح التعاون بين الافراد ، فضلا عن انها تحد من اعتماد المواطنين اعتمادا كليا على السلطات الحكومية فى اشباع حاجاتهم المتنوعة والمتجددة .

ان اقرار المبدأ الديمقراطى يستوجب افساح اكبر مجال ممكن امام الشعب لكى يختار قياداته بنفسه . ولقد حقق قانون الحكم المحلى الجديد رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ خطوة هامة فى هذا المجال، اذ جعل تشكيل المجالس المحلية بجميع مستوياتها يتم بطريق الانتخاب المباشر ، كما انه جعل كل مجلس ينتخب رياساته من بين أعضائه .

وقد يكون من المفيد — تدعيما للديمقراطية — توسيع نطاق التجربة لتمكين الشعب من اختيار قياداته الاخرى على الصعيد المحلى وفى بعض المجالات التنفيذية .

وضمانا لترسيخ المبدأ الديمقراطى ومنعا للانحراف وتسلط الفرد وضمانا للتجدد فان ديمقراطية القيادة مبدأ يجب العمل على تطبيقه فى أوسع نطاق وفى كافة المجالات . واذا كانت وثائق الثورة قد اعترفت بهذا المبدأ وابرزت اهميته، الا أن التطبيق العملى لم يكن على مستوى النظرية مما أدى ببعض القيادات الى التسلط على الادارة فى كثير من المواقع، مما هيأ الفرصة للانحرافات.

الاشتراكية

لقد رفعت الثورة شعار الاشتراكية وضمنته دساتيرها المتعاقبة . وبلغ قمته فى دستورها الاخير دستور سنة ١٩٧١ الذى خصص الباب الثانى بفصليه الاول والثانى لتحديد المقومات الاساسية للمجتمع المصرى . وبالرغم من بروز الطابع الاجتماعى فى دساتير الثورة المتعاقبة منذ دستور ١٩٥٦ فان الملاحظ أن القائمة التى وردت بالباب المشار اليه قد جاءت أوفى ما تكون حتى بالقياس الى أحدث الدساتير العالمية فى هذا الصدد . ويكفى أن نذكر على سبيل المثال المبادىء المنصوص عليها فى الباب المشار اليه ، فقد نص هذا الباب على ضرورة قيام المجتمع على أساس التضامن الاجتماعى وعلى التزام الدولة بكفالة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين والاهتمام بالاسرة المصرية والحفاظ على طابعها

الاصيل وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد قوامها الدين والاخلاق والوطنية ، وعلى الزام الدولة بحماية الامومة والطفولة ورعاية النشء والشباب ورعاية الاخلاق العامة وحمايتها والتمكين للتقاليد المصرية الاصيلة ، وعلى أن العمل حق وواجب

وشرف تكفله الدولة للجميع ، وعلى وجوب كفالة الدولة للخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وخدمات التامين الاجتماعي والصحى ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعـا .

كما عنى دستورنا الدائم بالتعليم وجعله الزاميا فى المرحلة الابتدائية وحتم ان يمتد الالزام الى مراحل اخرى وان تشرف الدولة على التعليم كله وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى . كما اهتم بالتربية الدينيةوجعلها مادة اساسية فى مناهج التعليم العام . وختم الدستور ذلك كله بالنص على ان التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى مراحله المختلفة وهو مبدأ لم تصل اليه كثير من الدول الديمقراطية بعد .

أما عن المقومات الاقتصادية فقد أولاها دستورنا الدائم عناية خاصة ، إذ اوجب ان ينظم الاقتصاد وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومى وعدالة التوزيع ورفعمستوى المعيشة والقضاء على البطالة وزيادة فرصالعمل وربط الاجر بالانتاج وضمان حد ادنى للاجور ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول ، كما أوجب أن يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج وإن يوجه فائضها وفقا لخطة تنمية تضعها الدولة ، وأن يكون لكل مواطن نصيب فى الناتج القومى يحدده القانون بمراعاة عمل المواطن أو ملكيته غير المستغلة ، وأن يكون للعاملين نصيب فى ادارة المشروعات وفىارباحها فى مقابل ان يلتزموا بتنمية الانتاج وتنفيذ الخطة العامة فى وحداتهم الانتاجية وأن يحافظوا على أدوات الانتاج باعتباره واجبا وطنيا .

وقد سجلدستور ١٩٧١ المبدأ الذى استحدثته الثورة من ضرورة تمثيل العمال فى مجالسادارة وحدات القطاع العام فى حدود خمسين فىالمائة من عدد أعضاء هذه المجالس . كما اوجب ان

تعمل الدولة على ان يكفل القانون لصغار الفلاحين وصغار الحرفيين ٨٠ ٪ من عضوية مجالس ادارة الجمعيات التعاونية والزراعية والجمعيات التعاونية الصناعية .

وقد حرص الدستور أيضا على أن يذكرأنواع الملكية الثلاثة وأن يخضعها لرقابة الشعب وهى : الملكية العامة المتمثلة فى القطاع العام الذى يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية . والملكية التعاونية وهى ملكية الجمعيات التعاونية التى يتعين أن يرعاها القانون ويضمن لها الادارة الذاتية . واخيرا الملكية الخاصة المتمثلة فى رأس المال غير المستغل ، وقد أوجب الدستور أن ينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى اطار خطة التنمية دون انحراف او استغلال وبشرط ألا تتعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للشعب .

ولمواجهة بعض الاساءات التى تمت فى الماضى فان دستورناالدائم قد حرص على وضع الضمانات التى تكفل حماية الملكية الخاصة ، وحرم فرض الحراسة عليها الا فى الاحوال المبينة فى القانون وبحكم قضائى . كما أوجب ألا تنزع الملكية الخاصة الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض يحدده القانون .

كما نص الدستور صراحة على كفالة حق الارث .

ولذات الاعتبار المشار اليه فقد حرم الدستور الدائم التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبضمانين هما ، أن يتم بقانون ، وأن يكون فى مقابل تعويض عادل . كما حظر بصورة مطلقة المصادرة العامة للاموال ، كما حرم المصادرة الخاصة الا بمقتضى حكم قضائى .

ولاشك أن هذه الضمانات التى حرص الدستور الحالى على النص عليها كانت صدى للتجاوزات التى حدثت فى الماضى تحت شعار الاشتراكية .

فاذا نحن حاولنا الان تقييم التجربةالاشتراكية فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ فاننا نلاحظ أنها من الناحيتين ٢المالية والاقتصادية لم تكن كلها ايجابيات ولم تكن كلها سلبيات . فالاصلاح الزراعى والاهتمام بالتنمية واعداد وتنفيذ برامج وخطط الانماء ، وتحقيق جملة من الاصلاحات الاجتماعية ومجانية التعليم فى جميع مراحله

واقامة السد العالى ومكاسب الطبقة العاملة كل هذه وغيرها هى بدون خلاف من ايجابيات تلك الفترة . ولكن فى الوقت ذاته قد صاحب هذه الايجابيات جملة من الاخطاء والسلبيات من الناحيتين السياسية والاقتصادية .

فمن الناحية السياسية يمكن القول بأن الحرية السياسية قد انعدمت تماما خلال تلك الفترة . حيث لم تتوافر للمواطنين حرية الاجتماع أو حرية التعبير عن الراى أو حرية النقد أو حرية النشر فى حدود الضوابط القانونية . ولقد كانت القيادات الحاكمة فى تلك الفترة تستخدم اسلوب القسوة والارهاب فى تكميم الافواه وكبت اصوات المعارضة ، ولم تتردد فى الالتجاء الى اساليب الفصل التعسفى ومصادرة الاموال وفرض الحراسة والاعتقال لكل من تسول له نفسه أن يوجه نقدا أو يقدم رأيا معارضا . وهكذا سادت الدكتاتورية وظهرت مراكز القوى التى أصبحت تتحكم فى مقدرات الشعب .

أما من الناحية الاقتصادية فان اهم سلبيات تلك الفترة هى اضعاف القطاع الخاص بدلا من تشجيعه على الاسهام فى عملية التنمية ،واتباع سياسة الانغلاق مما ادى الى عزل الاقتصاد المصرى عن التقدم التكنولوجى فى العالم ، والاعتماد على من اطلق عليهم أهل الثقة دون أهل الخبرة عند تعيين القيادات فى القطاع العام ، والتوسع فى انشاء صناعات جديدة لا تتوافر لها مقومات النجاح ، بدلا من التوسع الراسى فى الصناعات التى تتوافر مقومات نجاحها ، وعدم مواجهة مشكلة الامية التى تفاقمت خلال تلك الفترة .

ولاشك أن هذه السلبيات جميعا لا ترجع الى المبدأ الاشتراكى فى ذاته ، ولكنها اخطاءصاحبت التطبيق لظروف متعددة ، أهمهاغيبة الديمقراطية، ومن هنا كان لابد من التلازم بينهما باعتبارهما وجهين لعملة واحدة .

وبدراسة النصوص التى وردت فى دستور سنة ١٩٧١ يتضح أنها تنطوى على تحديد موقفنا ازاء ثلاث قضايا رئيسية ذاتصلة وثيقة بالتطبيق الاشتراكى : القضية الاولى : ملكية ادوات الانتاج ، القضية الثانية : توزيع عائد الانتاج ، القضية الثالثة : اسلوب ادارة الانتاج .

ومما يجدر ملاحظته ان هذهالنصوص الدستورية

التى تعد تعبيرا عن ضمير الجماعة وحصيلة تجاربها الطويلة قد جاءت أحكامها متفقة مع أسس التفكير الاشتراكى الديمقراطى وفلسفته العامة كما صاغها قادة هذا التفكير وكما أوضحت عنها تجارب الكثير من الدول التى قامت بتطبيقه . ومن ثم فان اية محاولة لتاصيل الاشتراكية الديمقراطية وتطبيقها فى مصر لابد وأن ترتكز فى جوهرها على ما تضمنه الدستور باعتباره أحد الوثيقتين الوحيدتين لتحديد مسار حركتنا فى المرحلة القادمة . فالاشتراكية باعتبارها احدى دعامتى الفكر الاشتراكى الديمقراطى تتضح معالمها من خلال ما تقدمه من حلول ازاء القضايا الثلاث المشار اليها . الا انه يتعين الاشارة الى ان النصوص الدستورية تكتفى بايضاح المبادىء العامة والاساسية بينما أن اية محاولة لتأصيل الاشتراكية الديمقراطية وتطبيقها فى مصر لابد وان تتعرض الى المزيد من التفاصيل التى يتعين تحديدها بدقة ووضوح ومعالجتها على هدى المبادىء العامة والاساسية .

واذا كان جوهر الاشتراكية فى الفكر الاشتراكى الديمقراطى هو تحقيق تحرر الفرد اجتماعيا واقتصاديا : وهو ما يعنى بتعبير اخر أن تتحقق المساواة بين الجميع فى الحقوق والواجبات وأن تذوب الفروق بين الطبقات فضلا عن العمل المستمر لرفع مستوى المعيشة وتحقيق العدالة فى توزيع الثروة والدخل بين افراد الشعب فان المجتمع يعد اشتراكيا ديمقراطيا او لا يعد على حسب مدى اتفاق معالجته للقضايا الثلاث المشار اليها مع هدف تحرير الفرداجتماعيا واقتصاديا . ولكى يتحقق ذلك الهدف فى مصر وتسود الاشتراكية الديمقراطية فان معالجتنالهذه القضايا الثلاث لابد وان ينبنى فى الواقع العملى على أسس محددة وهى أسس يتم استخلاصها مسترشدين بالمبادىء العامة والاساسية التى وردت فى الدستور وتلك التى صاغها مفكروا الاشتراكية الديمقراطية وافصحت عنها تجارب الدول التى قامت بتطبيقها . وفيما يلى أهم هذه الاسس :

اولا : الاشتراكية الديمقراطية وملكية ادوات الانتاج :

تحرص الاشتراكية الديمقراطية : وفى ذلك يتفق معها دستور مصر — على التفرقة بين

أمرين ، أولهما ملكية الشعب لادوات الانتاج وثانيهما سيطرة الشعب على أدوات الانتاج . فالاشتراكية الديمقراطية حريصة على ضرورة سيطرة الشعب على جميع ادوات الانتاج الا انها تختلف عن الماركسية التى تدعى بأن السيطرة الكاملة للشعب على أدوات الانتاج لا تتم الا عن طريق ملكية الشعب كاملة لادوات الانتاج . فالاشتراكية الديمقراطية ترى أن السيطرة يمكن أن تتم عن طريق التاميم « ملكية الشعب » كما يمكن أن تتم بطرق أخرى عديدة تنطوى على وضع قيود قانونية على مباشرة حق الملكية تضمن حسن أدائها لوظيفتها الاجتماعية دون استغلال .

واذا كانت الاشتراكية الديمقراطية تختلف عن الماركسية على النحو السابق بيانه فانها تختلف عن الرأسمالية أيضا . فالرأسمالية لا تسمح بملكية الشعب لادوات الانتاج الا فى حدود ضيقة وفى نطاق بعض المرافق العامة أو المشروعات التى لا يقبل القطاع الخاص – لسبب أو لاخر – على الاهتماموالقيام بها . أما الاشتراكية الديمقراطية فانها لا تنظر الى القطاع العام باعتباره أداة للقيام بما لا يرغب القطاع الخاص القيام به ولكنها تنظر اليه باعتبارهركيزة اساسية لقيادة عملية التنمية الاقتصادية ولتحقيق مزيد منالرفاهية للمجتمع عن طريق تبنيه لاهداف اجتماعية دون الاقتصار على مجرد تحقيق الربح. فالاشتراكية الديمقراطية ترى أن لكل من الملكية العامة والملكية الخاصة وظيفة اجتماعية أساسية تؤديها كل منهما مما يحقق تحرر الفرد اجتماعيا واقتصاديا . فاذا كان للقطاع العام وظيفة اجتماعية اساسية تتمثل فى قيادة عملية التنمية عن طريق تبنى معايير اجتماعية لحساب النفع والعائد عند دراسة جدوى اقامة المشروعات 90 كما تتمثل فى تبنى سياسات للاسعار والاجور والتشغيل تتفق مع الرغبة فى تعظيم رفاهية المجتمع لا تعظيم ربح المشروع ، فان للملكية الخاصة وظيفتها الاجتماعية ايضا . انالاشتراكية الديمقراطية ترى فى الملكية الخاصة اداة لتوفير الحافز لدى الافراد لاستخدام مدخراتهم فى الانتاجية بدلا من تبديدها استهلاكا واكتنازا .ا كما ترى أن وجود القطاع الخاص يساعد على

خلق المزيد من المنافسة التى تساهم فى ترشيد القطاع العام وزيادة كفاءته ، كما أن فى وجودها تعبيرا الى حد ما ، عن الحرية والديمقراطية وهما من السمات الاساسية للاشتراكية الديمقراطية . وعليه فان تنظيم هيكل الانتاج فى ظل الاشتراكية الديمقراطية يقوم على وجود قطاعين رئيسيين .

القطاع الاول : قطاع ملكية الشعب لادوات الانتاج .

وقد تاخذ ملكية الشعب لادوات الانتاج صورا متعددة فقد تاخذ صورة ملكية الدولة لادوات الانتاج وقد تاخذ صورة ملكية العاملين بالمشروع له ، كما قد تاخذ صورة الملكية التعاونية .

وقد ياخذ صورا قانونية متعددة كصورة المشروع الفردى او شركات التوصية او الشركات المساهمة وغيرها ولكن السمة الاساسية للقطاع الخاص فى ظل الاشتراكية الديمقراطية انه لابد فى النهاية ان يخضع لسيطرة الشعب وتتمثل هذه السيطرة اساسا فى امور ثلاثة رئيسية .

[أ] ان تاتى مشروعات القطاع الخاص ضمن اطار خطة قومية يتم وضعها فى اطار فلسفة الدولة الاقتصادية والاجتماعية .

[ب] ان يخضع القطاع الخاص فى تحديده للاسعار والاجور وغيرها للقيود التى يرتئيها المجتمع ضرورة ومن خلال مؤسساته الديمقراطية .

[جـ] ان يخضع القطاع الخاص لنظام ضريبى متقدم يحول دون الدخول الطفيلية ويحقق العدالة فى توزيع الثروة والدخل عن طريق نظام ضريبى تصاعدى يرتبط اساسا بفكرة الفائض الاقتصادى

وبالرجوع الى واقع الاقتصاد المصرى بعد ثورة التصحيح فاننا نجد القطاعين قطاع ملكية الشعب والمتمثل اساسا فى ملكية الدولة والملكية التعاونية والقطاع الخاص ، مساهمان جنبا الى جنب فى مجالات الانتاج المختلفة على اختلاف نسبة كل منهما على حسب المجالات الانتاجية الرئيسية من صناعة وزراعة وخدمات .

وفى ضوء مايتجمع لدينا من معلومات عن واقع الاقتصاد المصرى ، وفى ضوء الرغبة فى ان ياتى تنظيمنا لهيكل الانتاج متفقا مع الفلسفة والمبادىء العامة للفكر الاشتراكى الديمقراطى فاننا نود ان نركز على ضرورة أن تتسم تجربتنا ، الى جانب ماسبق ذكره ، بالخصائص التالية :

[أ] ان التسليم بوجود وظيفة اجتماعية اساسية لكل من القطاعين العام والخاص تحقيقا لمزيد من التنمية والحرية الديمقراطية ، لا يعنى ان يوجد كل منهما مستقلا تماما عن الاخر ، بل ان من المتصور ان تزداد فرص التعاون والتكامل فيما بينهما بحيث تنشأ العديد من المشروعات المختلفة التى يساهم فيها القطاعان بنسب مختلفة .

[ب] ان تحديد الحجم النسبى لكل من القطاعين العام والخاص وكذلك تحديد حجم القطاع المختلط لا يجوز أن يتم على أساس تخصيص نسب جامدة ومحددة مسبقا . ان الامر لابد وأن ينطوى على قدر من المرونة يتيح لكل قطاع قدرا معقولا من حرية التصرف باعادة الاستثمار فى مشروعات جديدة أو التوسع فى المشروعات القائمة ولكنها مرونه لا يجوز بحال من الاحوال ان تخل بدور القطاع العام كرائد وقائد لعملية التنمية وتحقيق رفاهية المجتمع .

كذلك فانه لا يجوز تحديد نطاق القطاع المملوك للشعب أو الخاص أو المختلط فى مجالات انتاجه دون غيرها وفقا لنصوص قانونية جامدة ، بل يتعين ترك ذلك يقرره كل قطاع فى ضوء طبيعة وظيفة النشاط الانتاجى المراد مباشرته وفى ضوء مرحلة النمو وطبيعة المتغيرات الاقتصادية الاخرى التى تحكم الانتاج . ان الغالب الاعم أن يتجه القطاع العام الى الصناعات الثقيلة والمرافق العامة ــ كما أن فى الغالب الاعم يتجه القطاع الخاص الى الصناعات الصغيرة والمتوسطة والى قطاع الزراعة والخدمات ، ولكن لا يوجد مايمنع من تداخل نشاط منهما فى القطاعات المختلفة وهذا مايبرر عدم الالتزام بقيود لا ضرورة لها فى ضوء الحكمة الاساسية من تواجد هذه القطاعات .

[جـ] انه اذا كان قد اخذ على المرحلة السابقة على ثورة التصحيح بانها قد حالت دون انطلاق القطاع الخاص وقيامه بدوره نتيجة تسلط افكار غريبة عنا وعن تراثنا فانه لا يجوز ان تتخذ بعض اخطاء القطاع العام خلال فترة غياب الديمقراطية وتقديم اهل الثقة على اهل الخبرة ذريعة للقضاء عليه مما يخل بالتوازن الذى تتطلبه الاشتراكية الديمقراطية . ان كل مانستطيع تاكيده هو ضرورة العمل المستمر على ترشيد القطاع العام وتطوير اساليب اداراته بما يكفل رفع كفاءته وزيادة مساهمته فى نمو الدخل القومى .

ولا يتعارض ذلك مع امكانية التخلص من بعض الوحدات الحالية للقطاع العام عن طريق تصفيتها أو تمليكها للقطاع الخاص لاتفاقها مع مايتميز به من خصائص او تملكها بالمشاركة مع القطاع الخاص وذلك اذا ما تأكد استحالة نجاحها فى آداء رسالتها الاجتماعية وهى فى اطار من الملكية العامة . كما أن ذلك لا يتعارض مع فتح القطاع العام لمجالات جديدة فى الانتاج والتوزيع منفردا أو منافسا للقطاع الخاص او متعاونا معه . ان القيد الاساسى لكل ذلك هو أن يتم على هدى من المعايير الاساسية التى تبناها المجتمع الاشتراكى الديمقراطى فى تحديده للوظائف الاجتماعية للملكية أدوات الانتاج وفى ضوء الهدف النهائى لتحرير الفرد اجتماعيا واقتصاديا وممارسته للحرية السياسية والديمقراطية .

ان جوهر الاختلاف بين الايديولوجيات والانظمة السياسية المختلفة انما يكمن بحق فى فلسفة ونظرة كل منها تجاه كيفية توزيع عائد الانتاج وما يعنيه ذلك من تحديد المستفيد النهائى من العملية الانتاجية . واذا كانت الاختلافات بين الايديولوجيات والانظمة السياسية تمتد لتشمل العديد من القضايا الاخرى فان هذه الاختلافات الاخيرة غالبا ماتكون فى الواقع انعكاسا وفى أحيان أخرى امتدادا منطقيا للموقف الجوهرى والمبدئى تجاه قضية توزيع عائد الانتاج . ولنأخذ مثالا على ذلك بالنظام الراسمالى . ان نقطة البداية فى هذا النظام ان من يحصل على عائد الانتاج هو من يملك القوة الشرائية أيا كان مصدرها ربحا او أجرا أو ريعا أو فائدة وعليه فان ماينتج هو مايطلبه السوق ، بصرف النظر عن أهميته وضرورته للمجتمع ككل ، وبصرف النظر عما اذا كان من يملك القوة الشرائية هو أكثر الناس احتياجا لما يتم انتاجه من عدمه . كما ان الاعتداد بالقوة الشرائية أيا كان مصدرها يعنى الاعتداد أساسا بالملكية الخاصة وما تدره من ربح أو ريع او فائدة ، كما يعنى أن جهاز السوق هو الجهاز المتحكم فى تحديد مستوى الفن الانتاجى « التكنولوجيا » الواجب الاتباع ، ونوعية الانتاج ومقدار النمو الى غير ذلك . وهكذا نستطيع أن نؤكد هذه الحقيقة بالنسبة للايديولوجيات والانظمة الاخرى . ولنا أن نتساءل الان عن فلسفة ونظرة الاشتراكية الديمقراطية تجاه كيفية توزيع عائد الانتاج؟ ان نقطة البداية فى الاشتراكية الديمقراطية

تقتضى أن يرجع عائد الانتاج الى من قام بجهد لتحقيقه . الاانها فى تفسيرها لمن « قام بالجهد » تختلف عن الاشتراكية الماركسية من حيث أنهـا تسمح بأن يدخل فى مدلول هذا الاصطلاح بالاضافة الى من يقوم بالعمل — من يقوم بتوظيف مدخراته لتحقيق المزيد من الانتاج . وفى هذا اعتراف بأن جهد القطاع الخاص بما يقوم به من استثمارات عن طريق مدخراته هو جهد خلاق يتعين تشجيعه واعطاؤه الحق فى الحصول على عائد فى صورة أرباح أو ريع أو فائدة ويتمثل التحفظ الاساسى فى عدم تجاوز العائد مابذل من جهد ومن ثم يتعين مراعاة عدم تمكين القطاع الخاص من الاحتكار أو الاستغلال .

ومن ناحية اخرى فان الاشتراكية الديمقراطية تستطيع ان تدخل فى اعتبارها وفى هذا تختلف أساسا عن الرأسمالية — ان هنساك من يبذل الجهد ولكن لا يحصل على عائد يـكفى حاجاته الاساسية ، أما لضعف مستوى تعليمه ومهارته، وأما لظروف السوق الذى يعمل به ، وان هناك من العاطلين ممن لم تتح لهم الفرصة للعمل ، كما انها تدخل ايضا فى الاعتبار امكان وجـود تفاوت فى الدخول يتجاوز الحدود المعقولة . فى كل هذه الحالات يختل مبدأ ضرورة تحـرير الفرد اجتماعيا واقتصاديا . اذ لا شك ان من لا يستطيع ان يحصل على عمل او من يعمل ولا يحصل على عائد كاف لاشباع حاجاته الاساسية أو من يوجد بين دخله ودخل الاخرين بون شاسع لا يمكن القول بتحرره من الاثار السـلبية للتميز والتفرقة الاجتماعية والاقتصادية وذلك فان الاشتراكية الديمقراطية — اعمالا لمبدأ التكافل الاجتماعى وتاكيدا لتحرر الفرد اجتماعيا واقتصـاديا — لا تقف مكتوفة الايدى ازاء هذه الظواهر ، بل تصر على ضرورة تصحيحها عن طريق نظام ضريبى متقدم يقوم على فكرة العدالة الاجتماعية ، وعن طريق ايجاد المزيد من فرص العمل ، واعتبـار العمل حقا ، وعن طريق ربط العمل بالانتـــاج ووضع حد ادنى للاجور . وقد تضمن دستورنا من النصوص ما يكفل تحقيق ذلك .

ولا شك اننا فى مصر ، ونحن على ابـواب مرحلة جديدة للتطور شعارها تطبيق الاشتراكية الديمقراطية فى حاجة الى المزيد من الدراسات لايضاح ما تقدم ذكره ، فانه قد يكون من المفيد

التركيز على ضرورة ان يراعى فى التطبيق الاسس التالية :

١ – ان تحدد استراتيجية الانتاج فى مصر على اساس اشباع الحاجات الاساسية للجماهيروفى مقدمتها احتياجات الغذاء الاساسية والمسكن الملائم فضلا عن خدمات التعليم والصحة والتامين الاجتماعى والمواصلات . ان اتباع هذه الاستراتيجية يضمن ان يتم الانتاج لصالح السواد الاعظم من الشعب .

ان الحديث عن هذه الاستراتيجية فى الفكر الاقتصادى لم يتجاوز العشر سنوات ولقد زاد الاهتمام بها بعد اعلان النظام الاقتصادى الدولى الجديد الذى تبنته منظمة الامم المتحدة سنة١٩٦٦ والذى اعتبر هذه الاستراتيجية احدالأسس الهامة لما يدعو اليه من اعادة بناء المجتمع الدولى . ان من مزايا هذه الاستراتيجية ، الى جانب توجيهها للانتاج لصالح السواد الاعظم من الشعب انها تسهم فى التقليل من تبعية الدول الاخذة فى النمو للدول المتقدمة صناعيا ، وبذلك تسهم فى المزيد من الاعتماد على الذات وتقلل من اعتماد الدول الاخذة فى النمو على القروض والمساعدات الاجنبية لتمويل استثماراتها . ولا شك ان هذه الاستراتيجية بمضمونها المشار اليه تتفق مع المبادىء والفلسفة الاساسية للاشتراكية الديمقراطية .

ولا يفوتنا ونحن ندعو الى هذه الاستراتيجية فى الانتاج ان نشير الى محاذيرها ، وفىمقدمتها الخشية من ان ينقلب الاعتماد على الذات الى اتباع صورة من صور الاكتفاء الذاتى وما يعنيه من عزلة عن العالم الخارجى وتبديد للموارد . كما ان تحديد الحاجات الاساسية التى يتعين اشباعها لا يجوز ان يكون جامدا او قائما على حقد طبقى وانما يجب أن يتصف بقدر من المرونة بحيثيسمح بتطوير مفهوم الحاجات الاساسية مع تطور مستوى الدخل ، ومع تفاوت ما يعد حاجةاساسية لمجموعة من الافراد وما يعد حاجة اساسية لمجموعة اخرى فى ضوء القدر المسموح به لهذا التفاوت فى ظل نظامنا الاشتراكى الديمقراطى .

٢ – ان تحقيق العدالة فى توزيع الثروةوالدخل هو أمر نسبى ومتطور ، ولابد وان يتمشى مع ضمير الجماعة وديناميكية حركة المجتمع . كذلك

فان مفهوم العدالة لا يجوز ان يقتصر على اعادة توزيع الدخل من الفقير الى الغنى ، بل لابد وان يمتد ليشمل الصور الاساسية الاتية :

أ ــ اتاحة فرصة العمل للجميع ، على ان يكون عملا منتجا يساهم فى زيادة الرفاهية وليس عبئا على كاهل الوحدة الانتاجية كمايحدث احيانا فى بعض وحدات القطاع العام .

ب ــ ان يشمل معنى العدالة فىتوزيع الاقاليم المختلفة بحيث يتحقق المزيد من المساواة بين الريف والحضر وبين الاقاليم والمحافظات المختلفة وهذا يقتضى الاخذ بمبدأ التصنيع الزراعى والتخطيط الاقليمى .

جـ ــ التوسع فى تقديم الخدمات الاساسيةوفى مقدمتها التعليم والصحة والتامين الاجتماعى . ولعل التعليم فى مصر مما يتعين اعطاؤه المزيد من الاهتمام والامكانيات ليقوم بدوره الهام فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتقريب الفوارق بين طبقات المجتمع الامر الذى يؤدى الى تحقيق المزيد من المساواة فى الاجل الطويل ، فضلا عما يساهم به فى زيادة قدرات الفرد وانتاجيته وفى حصوله على نصيب اكبر من عائد التنمية .

ثالثا : الاشتراكية الديمقراطية واسلوب ادارة الانتاج :

اذا كانت الايديولوجيات والنظم السياسية المختلفة تتحدد طبيعتها على ضوء موقفها تجاه ملكية ادوات الانتاج وتحديد كيفية توزيع عائد الانتاج على النحو السابق بيانه ، فان الصورة تكتمل اذا ما تعرضنا الى القضية التالية وهى اسلوب ادارة الانتاج . وفى هذا المجال نستطيع ان نفرق بين أسلوبين أساسيين : الاول اسلوب جهاز السوق وهو الاسلوب الذى يتبناه النظام الرأسمالى ، والثانى اسلوب التخطيط وهو الاسلوب الذى يتبناه النظام الاشتراكى بمختلف اتجاهاته .

ولقد ثار الكثير من الجدل فى الفكر الاقتصادى حول مزايا وعيوب كل من الاسلوبين وكان من الاثار الايجابية لهذا الجدل ان بدأ كل فريق يتبين ان الكثير من أوجه القصور تنتاب اسلوبه فى ادارة الانتاج يمكن علاجها اذا هو أخذ بقدر من الاسلوب الذى يتبناه الفريق الاخر ، بشرط ان لا يؤدى ذلك الى تغيير جوهرى فى طبيعة اسلوبه وارتباطه بالقيم الاساسية لنظامه. فوجدنا النظم الرأسمالية

فى الغرب تاخذ بقدر من اسلوب التخطيط ، كما وجدنا دولا كالاتحاد السوفيتى بدأت تسمح لالية السوق بأن تلعب دورا متزايدا فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج وتوزيعه .

ولقد كانت النظم الاشتراكية الديمقراطية اسبق النظم الاشتراكية فى تطعيمها لاسلوب التخطيط بقدر من ميكانيكية السوق يختلف من دولة الى اخرى ومن مرحلة تنمية الى مرحلة اخرى ، وفقا لما تسفر عنه الدراسات المتعلقة بطبيعة السوق وطبيعة المتغيرات الاقتصادية المؤثرة عليه .

واذا كان اسلوب التخطيط ــ بعد تطعيمه بقدر الية السوق هو الاسلوب الاساسى الذى تبنته الاشتراكية الديمقراطية فى ادارتها للانتاج ، كما انه الاسلوب الذى تبناه دستور سنة ١٩٧١ ، فلابد من أن نؤكد ان التخطيط فى ظل الاشتراكية الديمقراطية يجب ان يتسم بمجموعة من السمات الاخرى التى تميزه عن التخطيط فى ظل الرأسمالية وفى ظل الاتجاهات الاشتراكية الاخرى وخاصة تلك الاتجاهات المطبقة فى دول المعسكر الشرقى ، وفى مقدمة هذه السمات ما يلى :

أ ــ انه تخطيط ديمقراطى : ولهذه السمة مدلولها واثرها فى تحديد من له الحق فى اعتماد الخطة وفى مراقبة تنفيذها . ومن شأن ديمقراطية التخطيط الا تقر الخطة الا بعد مناقشات جادة ، وبعد توافر كافة البيانات التى تساعد على اصدار القرار السليم . كما يتعين ان تمتد المناقشة الجادة الى مختلف مستويات وفئات المجتمع . أن التأكيد على ديمقراطية التخطيط هو تأكيد على الحرية والديمقراطية السياسية وعلى ارتباطه العضوى بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية . ثم ان الديمقراطية كفيلة باضفاء قدر من المرونة على الخطة وهو الامر المرغوب فيه فى كثير من الظروف .

٢ ــ انه تخطيط شامل : ويعنى ذلك وجوب ان يتناول التخطيط القطاعات الاساسية وهى القطاع الزراعى والقطاع الصناعى وقطاع الخدمات بفروعه المختلفة وان يحقق قدرا اساسيا من التنسيق بينها . وليس هنا مجال الكلام فى تفاصيل السياسات والاجراءات التى يتعين على التخطيط فى ظل التطبيق الاشتراكى الديمقراطى فى مصر ان يتبعها فى تنمية هذه القطاعات المختلفة ، وان موضع ذلك دراسات تفصيلية تقوم

بها الاجهزة المختصة فى الدولة . الا ان بعض الحقائق البارزة تكاد تفرض ذاتيتها على ايةمحاولة للتخطيط فى هذه القطاعات ، ولعل فى مقدمتها ضرورة العمل على زيادة الرقعة الزراعية وتحقيق المزيد من الامن الغذائى وضرورة التوسع فى المجمعات الزراعية الصناعية لتحقيق المزيد من القيمة المضافة ، فضلا عن ضرورة اعطاء قطاعات التشييد والبناء والتعليم اولوية فى استثمارات الخدمات .

وفضلا عن ذلك فان التخطيط فى مصر فىالمرحلة القادمة لابد وان يتعرض الى قضيتين هامتين يخشى ان يؤدى تجاهلهما الى تعطيل قدرتنا على تحقيق اهداف الاشتراكية الديمقراطية . هاتان القضيتان هما : قضية السكان، وقضيةالاستخدام الامثل للقوى العاملة . فمصر تواجه انفجارا سكانيا يهدد بالتهام عائد التنمية ومن ثم يتعين التخطيط للنمو السكانى لياتى متفقا مع ما يهدف اليه من زيادة مستوى معيشة الفرد . كما يجب اعادة توزيع سكان مصر بحيث ينتشرون على مساحة أوسع وبحيث يقل التكدس فى المدنالكبيرة اما الاستخدام الامثل للقوى العاملة فهو أمر تفرضه حقيقة ان الميزة النسبية الاساسية التى تتمتع بها مصر انما تتمثل اساسا فيما يتوفر لديها من قوى عاملة . ومن ثم لا يجوز بحال من الاحوال ان تهدر انتاجية هذه القوى عن طريق تشغيلها فيما لايزيد الانتاج . ولا شك ان التخطيط للاستخدام الامثل للقوى العاملة انما يرتبط بخطة التعليم والتدريب فضلا عن ارتباطه بموقف الخطة ازاء سياسة الاجور والاسعار وازاء تغيير نظرة الشباب الى العمل اليدوى والعمل الفنى .

٣ ــ ان يتمالتخطيط على المستوى الاقليمىالى جانب المستوى القومى مع ضرورة تحقيق التنسيق الكامل بين المستويين . ومن شان توافر هذه السمة تحقيق النتائج الاتية :

أ ــ انالتخطيط الاقليمى يعنى المزيد منالاهتمام بالاقاليم والمحليات وهو يساهم بالتالى فى المزيد من تحقيق العدالة بين أقاليم الدولة الواحدة وبين الريف والحضر . ولا شك فى ان هذه الصورة من صور العدالة تعد من اسس الاشتراكية الديمقراطية .

ب ــ ان التخطيط الاقليمى يتيح لابناء الاقليم فرصة المشاركة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية اقليمهم وفى متابعة تنفيذ ما تسفر عنه هذه

القرارات من مشروعات . وبذلك يتحقق المزيد من الديمقراطية والحرية السياسية الحقة لجماهير الشعب .

جـ ـ ان التخطيط الاقليمي بما يعنيه من ابراز دور المحليات يسهم في حل الكثير من المشاكل الصعبة التي يواجهها الاقتصاد المصري . فالمحليات من خلال خططها الاقليمية ، تستطيع ان تلجا الى قدر متزايد من الجهود الذاتية والشعبية مما يخفف العبء عن كاهل الميزانية العامة ويساعد على زيادة المدخرات وفرص تمويل المشروعات .

ويتضح مما تقدم أن اشتراكيتنا الديمقراطية تتخذ موقفا وسطا بين المذاهب الفردية والاشتراكات المتطرفة ، ايمانا بقوله تعالى « وكذلك جعلناكم امة وسطا » فالاشتراكية الديمقراطية تؤمن بضرورة التوازن بين حقوق الفرد ومصلحة الجماعة . ولذلك وجب الحرص على ذاتية الفرد وعلى تنمية قدراته الذاتية وعناصر المبادأة والإبداع والخلق فيه ، تلك القدرات التي كثيرا ما خمدت جذوتها في ظل النظم الاشتراكية الاخرى . على أن تحقيق ذلك كله يجب ان يظل في اطار اهداف ومصالح الجماعة والمبادىء الاساسية للمجتمع المصري .

وان حل المشكلة الاقتصادية ـ على فرض الوصول اليه ـ لا يكفي، ما لم يؤد الى ممارسة الحرية السياسية كاملة . فان اية تجربة اشتراكية لا تصل بالمجتمع الاشتراكي الىالحرية السياسية على أعلى مستوياتها الانسانية ، تعتبر تجربة فاشلة بل هي اشتراكية بلا جدال. بل ان الاشتراكية بمضمونها الاقتصادي كمجرد ضمان للطعام ، لا يمكن أن تستمر لاجل طويل، ما لم تقترن بالحرية السياسية فكرا وممارسة . فالدكتاتورية بطبيعتها تخلق فاصلا بين الحاكمين والمحكومين ، وتؤدي الى خلق طبقة ثالثة من المنافقين تتولى بالتدريج ، توسيع الهوة بين الطبقتين لتستفيد من نوع ردىء من الوساطة السياسية بينهما ، فيدور الجدل حول مشكلات وهمية وحلول لا تقل زيفا ، بينما يتحول المجتمع بالتدريج ـ على فرض أنه بدأ اشتراكيا ـ الى مجتمع طبقي بكل معنى الكلمة ، مجتمع تمارس فيه شتى أنواع استغلال الانسان ، ويضيع فيه على الفرد المقهور حتى ضمان الطعام .

من الضروري اذن أن نرفع عن الانسان المصرى ما عاناه فترة طويلة من اهدار لكرامته وفقدانه الشعور بالامن . ولن يكون ذلك ممكنا الا اذا كان رائدنا هو الحرص الكامل على كرامته وحريته ورفع مستواه الاجتماعى ، وتمكينه من التعبير عن رايه واشتراكه فى اتخاذ القرار على كافة المستويات ، والا اذا كفلنا له الشعور بالامن فى شخصه ورزقه وماله. بهذا كله نستطيع ان ننمى فى المواطن الاحساس بالانتماء للوطن والبعد عن السلبية .

ومن ناحية اخرى ، فان تطبيقنا للاشتراكية والديمقراطية لابد أن يكون مرتبطا بتراثنا وقيمنا وبيئتنا . فمنذ العصور القديمة وحتى الوقت الحاضر نظم المصرى استخدام مياه النيل — شريان الحياة فى بلده — على أسس اشتراكية . وآمن ايمانا عميقا بالروح الاشتراكية التى حملتها اليه الاديان السماوية من المسيحية والاسلام فليس يجوز بحال من الاحوال أن نتجاهل ذلك التراث الذى اتصل حبله فى بلدنا ومنطقتنا قرونا عدة . فان محاولة استيراد ايديولوجيات جاهزة وحمل الناس عليها حملا، يعد اساءة بالغة الى الانسان والى هذه الايديولوجيات نفسها فى ذات الوقت. فلهذه الايديولوجيات تاريخها وحلقات تطورها الفلسفى مع تطور المجتمع الذى نبتت فيه . فالمجتمع كالجسم الحى سواء بسواء ، اذا زرعت فيه ما ليس منه رفضه واستعصى عليه . وهذا ما يفسر لنا كيف ان محاولة البعض خلال العشرين سنة الماضية اقحام بعض الايديولوجيات الاجنبية بزمتها فى بيئتها قد باءت بالفشل وقوبلت بالرفض التام من السواد الاعظم لشعبنا .

ان تراثنا الاسلامى يقدم لنا معينا لا يغيض . فاذا كانت الاشتراكية تنادى — من بين ما تنادى به — بتقييد الملكية الخاصة للصالح العام وبتدخل الدولة ، فان الاسلام لم يضق بذلك، فان الفقهاء متفقون على أن يد المالك يد استخلاف ، ومعنى ذلك ان للملكية وظيفة اجتماعية . ولقد قام النظام الاسلامى كما هو معلوم على مبدأ التكافل والتضامن من بين جميع أفراد المجتمع بحيث جعل فى أموال القادرين حقا معلوما للسائلين

والمحرومين ، وهذا المعنى ينبغى ان يغرس فى نفوس الافراد ، فهو جزء من وجدان هذه الامة، وخلق أصيل فيها ، تاتيه طائعة مختارة ، ولا تحتاج فيه الى وازع من أيديولوجية أو فلسفة غير حضارتها ، وقيم غير تراثها .

ولا يختلف أمر الديمقراطية عن الاشتراكية . فلقد قامت بها الشورى في الاسلام . واذا كان الاسلام لم يفرض نظاما تقوم به الشورى وانما تركه للاجتهاد ، الا انه حرص الحرص كله على روح الشورى او روح الديمقراطية . فليست المجالس والهيئات وسائر الاشكال التى تقوم بها الديمقراطية سوى وسائل غير مقصودة لذاتها فقد تقوم المجالس فى ظل الدكتاتورية . وانما الديمقراطية هى فى الحقيقة خلق ومنهج حياة ، وسلوك ينتهى الى تحقيق صالح المجتمع والحفاظ على كرامة الفرد وحريته .

ومؤدى هذا جميعه ، اننا اذا اقمنا مذهبنا فى السياسة والاقتصاد على أصولهما القائمة فى التراث اتصل حل حضارتنا وتحقق لنا ثبات الجوهر ، دون أن نسد السبيل أمام التطور الذى يتحقق باجتهاد العلماء والمفكرين .

وعلى الله قصد السبيل



« اننا الآن نبدأ مرحلة جديدة من التطور بتطبيق الاشتراكية الديمقراطية والتي هدفها اعادة بناء الانسان المصرى على اسس سليمة قوامها القيم والروح والفكر والوعى وفى ضوء منجزات العصر الذى نعيشه حتى نصل به الى مستقبل افضل ينعم فيه بالرفعة والامن والاستقرار والرفاهية . »

الرئيس أنور السادات

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٧/٩/١٣

٤ نقاط رئيسـية فى تقرير موللر للسادات

موللر : مصر وصلت اقتصاديا للصفر قبل تولى السادات الرياسة

عقد الدكتور موللر امس مؤتمرا صحفيا حضره الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد وزير التخطيط المصرى ، وزع فيه تقريره الذى يركز على ٤ نقاط رئيسية هى :

(١) علاقات مصر بالعالم الخارجى . (٢) استراتيجية التنمية فى مصر . (٣) استراتيجية التنمية فى القطاعات الرئيسية الثلاثة : الصناعة والزراعة والخدمات .

(٤) السياسات الاجتماعية والتعليمية المكملة لسياسات التنمية الاقتصادية .

وقال الدكتور انه راعى فى تقريره الاقتصادى أن يتضمن توصيات عملية ممكنة التحقيق سياسيا ، وقال لقد قدمت التقرير الى الرئيس أنور السادات ، وأضفت اليه بعض التعليقات ، وسوف يحتاج مساعدو الرئيس لبعض الوقت لدراسته ، واقرار مدى ما يستطيعون تنفيذه ، والفترة الزمنية اللازمة لذلك لانه ليس من السهل تنفيذه فى فترة قصيرة او دفعة واحدة لان هناك امورا عاجلة تحتاج الى تنفيذ فورى ، وامورا اخرى تحتاج الى فترة اطول .

وقال وزير التخطيط أن تقرير المستشار موللر يضم ٤ بنود ، ولقد تمنيت أن احصل عليه منذ شهرين قبل وضع الخطة ، ولكن من دواعى سعادتى أن فحوى التقرير ومضمونه يتفقان فى الكثير مع مشروع الخطة التى تقدمنا بها .

وسئل الخبير الالمانى عن نقطة الانطلاق التى يجب أن تبدأ بها مصر من نقطة الصفر التى وصلت اليها .. فقال أن مصر لم تصل الى نقطة الصفر

واضاف الدكتور موللر : لقد استطاع الرئيس السادات أن يعيد الثقة فى مصر ولمصر ، بالنسبة للدول التى تتعاون معها ، والمؤسسات الدولية وليس مع الدول العربية فحسب بل ايضا مع الدول الصديقة فى الغرب مثل امريكا والمانيا الغربية ، واصبح من السهل جدا وجود اصدقاء للتعاون مع مصر ودعمها .

ولقد استطاع الرئيس السادات أن يتخذ موقفا رائعا بالحصول على المعونات التى تحتاج اليها مصر ، وبدون هذه الثقة التى خلقها السادات لما أمكن تحقيق ما تم تحقيقه ، فقد زادت خلال عامى ١٩٧٦ و١٩٧٧ الموارد ، ولابد من استخدامها الان لدعم الاستقرار **الاقتصادى لصالح السياسة الاجتماعية واستقلال هذا البلد .**

وعقب الدكتور عبد المجيد قائلا : اننى أؤيد كل ما قاله الدكتور موللر واضيف انه عندما يتكلم عن الدول الصديقة ، فاننى اتكلم ايضا عن سياسة الانفتاح التى تسير عليها مصر ، باعتبارها سياسة عملية لادخال التكنولوجيا الحديثة وزيادة القدرة الانتاجية والموارد ، وقد ابدت الدول العربية واوربا ، وامريكا واليابان من استعدادها لتقديم التكنولوجيا ، ولذلك فان سياسة الانفتاح تمثل عنصرا اساسيا لتحقيق ذلك ، **وهذا جزء من الاستراتيجية العامة ولابد من اعتمادنا على انفسنا وقدراتنا ، بمعنى اننا نرحب بمساعدة الاخرين بدون اى حساسيات ونحن على ثقة بقدرتنا ، وهذه الثقة زادت خلال عدة شهور ، ووصلنا الى مرحلة امكانية سداد قروضنا الطويلة والقصيرة واستطعنا ان نفى بكل التزامات مديونياتنا .**

سؤال : للاهرام — هل وضعت فى اعتبارك احتمالات الحرب والسلام ؟

وميزانية مصر العسكرية المترتبة على ذلك والتزاماتها ؟

موللر : من الطبيعي أننا نضع في اعتبارنا الموقف الراهن ، ووجود حالة حرب قائمة ، ولا نضع في اعتبارنامثلا نتائج الانتخابات الاسرائيلية ، وهذا لا يمنع مناقشة احتمال حدوث مواجهة أو تحقيق سلام ، **ولذلك فاننا لانستطيع ان نناقش انقاص الانفاق العسكرى أو الحد منه .**

سؤال : هل وضعت أولوياتبالنسبة لتنفيذ التقرير ؟

موللر : أشرت الى أن المواصلات والاتصالات التليفونية واللاسلكية لها أولوية عظمى لانها تمثل عنصرا هاما للاستثمار ، ولابد أن يكون لرجال الاعمال القدرة على الاتصال بالعالم الخارجي وفي نفس الوقت راعيت وضع اقتراحات معقولة وممكنة .

سؤال : ما هي توصياتك بالنسبة للدعم ؟

موللر : اشرت الى هذا الموضوع وضرورة معالجته بكل حذر ودقة ، نظرا لاهمية النتائج التي تترتب عليه لننظر الى مصر ، وننظر الى بقية دول العالم ، فلا تزال تدفع دعما لخفض سعر الزبد واللحم مثلا ونحن في المانيا الغربية ندفع اعانة لبعض انواع الاغذية بالرغم من اننا حققنا ما يسمى بالمعجزة الاقتصادية .

سؤال للاهرام : ماهو موقفتقريرك من النظام الاشتراكي في مصر ، وما يترتب عليه من التزامات واحيانا مشاكل مثل العمالة الزائدة والتزام الحكومة بتعيين الخريجين ، واستهلاك جزء كبير من ميزانية الدولة في دفع مرتبات الموظفين ؟

موللر : نحن لا نؤيد قيام نظام اقتصادى اشتراكى ، لاننا لم نضع تقريرنا على أساس نظام اشتراكيولكن الحكومة تضطر الى تعيين الموظفين في الحكومة والقطاع العام لمنع البطالة ، وقد تقدمنا باقتراحات بهذا المعنى ، ولابد أن يتم ذلك على مراحل وفي خطوات وبكل عناية ، بحيث لا يؤدىالى اضرار ولابد من أن نصل الى جذور المشكلة ونعالجها .

الفاينانشيال تايمز تشيد بسياسة السادات الاقتصادية

لندن في ٤ ـ ا.ش.ا ـ اشادت صحيفة « فاينانشيال تايمز » البريطانية اليوم بالسياسة الاقتصادية للرئيس السادات ، ودعوته للانفتاح الاقتصادى

واشارت الصحيفة الى أن دليل نجاح هذه السياسة وتشجيعها للمستثمرين هو تعاقد مصر مع شركة فورد الامريكية للسيارات لانشاء مصنع بمنطقة العامرية في الاسكندرية ، يمكنه انتاج ١٠ آلاف سيارة نقل و ١٥٠ الف محرك ديزل فى العام ، بالإضافة الى اعادة تشغيل مصانع التجميع .

وقالت الصحيفة ان التعاقد الذى تبلغ قيمته ١٤٥ مليون دولاريقضى بأن تكتتب الحكومة المصرية بواقع ٤٠ فى المائة من رأسمال المشروع على أن يمتلك المستثمرون العرب وعدد من البنوك العربية النسبة الباقية .

وفى نيويورك اكدت شركة فورد نبأ الاتفاق مع مصر ، واوضحت انه يتضمن ايضا انشاء مجموعة من الصناعات لانتاج سيارات النقل والاتوبيسات المتوسطة يخصص ثلثها للتصدير .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ : ١٩٧٨/٣/٢٣

■ الرئيس يطلب فى اجتمـــاع موسع للقيـــادات التنفيـــذية :

تثبيت أسعار السلع الأساسية وربط الأجور بالأسعار
السادات يؤكد على ضرورة التنمية ورفع معاناة الجماهير

في لقـــاء موسع مع القيادات التنفيذية امس طلب الرئيس انور السادات ضرورة اســـتمرار ربط الاجور بالاسعار ، بما يحقق التناسب بين معدلات الزيادة في الاجور والمرتبات والزيادة فى تكلفة نفقات المعيشة .

واكد الرئيس على بذل كل الجهود التي تؤدي الى تثبيت اسعار السلع الاساسية ، وتوفير السلع التموينية والاستهلاكية باسعار مناسبة .

كما طلب الرئيس من القيـــادات التنفيذية : أن يحقق قانون الضرائب العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع اعباء المعيشة .وأن يستهدف قانون العاملين بالدولة ربط الاجر بالانتاج .

وركز الرئيس على ضرورة دفـــع معركة التنمية الشاملة واصلاح المسار الاقتصادى من اجل رفع المعاناة عن الجماهير ..

وقال الرئيس السادات، أن التنمية ينبغى أن تأخذ الاولوية الـــكاملة الى جوار الجهود الدبلوماسية والسياسية التى يتم بذلها من اجل استخلاص الحق العربى .

وفى نفس الاجتماع اكـــد الرئيس السادات انه لا رجوع فى المســـار الديموقراطى — وأن اى خروج عن المسار الديمقراطى السليم لا يشكل الا اقلية محدودة لن تعوق المسيرة .

وقد حضر الاجتماع الموسع كل من الســـادة حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية وممدوح سالم رئيس الوزراء والدكتور عبد المنعم القيســـونى نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ومحمد حامد محمود وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية والشباب ، ومحمد نبوى اسماعيل ، وزير الداخلية ،والدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصـــــادي والدكتور صلاح حامد وزير المالية .

وفى بداية الاجتماع قال الرئيس :

اننا بجانب جهودنا الدبلوماسية ، والسياسية على النطـــاق العـــالمى لاستخلاص الحق العربى بعودة الاراضى المحتلة ، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وحقه فى اقامـــة وطنه وتقرير مصيره فان معركة التنمية الشاملة واصلاح المسار الاقتصادى ورفع المعاناة من الجماهير ، يجب أن تأخذ أولوياتها الاولى وان تنهض لها كل الجهـــات المســـئولة التنفيذية والتشريعية والشعبية والسياسية .

وقد تم فى الاجتماع بحث كل المسائل المتعلقة بهذه الجوانب ، وذلك على الوجه التالى :

أولا : تم استعراض الموقف السياسى الداخلى ، واكد رئيس الجمهورية ، انه لا رجوع فى المسار الديموقراطى السليم وانه واثق وثوقا تاما من نجاح التجربة الديموقراطية وان القـــاعدة الشعبية سليمة تماما فى تفهم المسار الديموقراطى وممارسته على أوســـع نطاق ، وان الصحافة تقوم بدورها فى عرض جميع الاراء ، واكد السيد رئيس الجمهورية ان أى خروج على سلامة التطبيق الديموقراطى لا يشكل الا أقلية ضئيلة لن تعوق المسار الديموقراطى

السليم ، وان العمل السياسي يجب أن يكرس جهوده لدفع حركة التنمية والبناء ، وحشد الجماهير للمشاركة في التعمير ، والاستثمار ومواجهة كافة التراكمات ، والمشاكل الموروثة .

ثانيا : استعرض السيد رئيس الجمهورية مع السيد ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء والدكتور القيسوني والسادة وزراء المجموعة الاقتصادية، ووزير الدولة للحكم المحلي ، ماتم من تطور اصلاح المسار الاقتصادى وتقدمه حيث ارتفع اجمالي الانتاج القومي من ١٠٤٨٢ مليون جنيه عام ١٩٧٦ ، الى ١١٧٤١ مليون جنيه عام ١٩٧٧ بزيادة قدرها ١٢٥٩ مليون جنيه بنسبة ١٢ في المائة ، وارتفع اجمالي الدخل القومي من ٥٤٥٥مليون جنيه عام ١٩٧٦ الى ٦٢١٦ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ، بزيادة قدرها٧٦١ مليون جنيه بنسبة ١٤ في المائة وارتفع اجمالي الاستثمارات من ١٣٤٤ مليون جنيه عام ١٩٧٦ الى ١٧٦٠ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ، بزيادة قدرها ٤١٦ مليون جنيه بنسبة ٣١ في المائة ثم الى ١٤٨٣ مليون جنيه سنة ١٩٧٨ .

وانخفض العجز التجاري في ميزان المدفوعات من ٥٩٣ مليون جنيه عام ١٩٧٦ الى ٤٩١ مليون جنيه عام١٩٧٧

ثالثا : عرض الدكتور حامدالسايح وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى مسار استخدام القروض والمعونات الخارجية وتبين أن القدرة الاستيعابية لاستخدام هذه القروض قد تقدمت بشكل أساسي

رابعا : بالنسبة لتحقيق العدل الاجتماعي **اكد الرئيس على الحقائق الاتية** :

● **ضرورة العمل على استمرار تناسب الاجور مع تكاليف المعيشة والاسكان .**

● أن يخرج قانون الضرائب مؤكدا عدالة توزيع الاعباء .

● أن يحقق قانون العاملين بالدولة والقطاع العام الجديد ربط الاجر بالانتاج .

وقد عرض السيد ممدوح سالم

تقريرا حول معدلات الزيادة فى الاجور والمرتبات ، سواء فى الحكومة أو القطاع العام ، أو القطاع الخاص وباعتبار سنة ١٩٧٤ سنة أساس فقد تبين أن أجور العاملين بالحكومة والقطاع العام قد حققت زيادة بنسبة ٣ر٢٢٪ عام٧٥ ثم ارتفعت الى ٣ر٤٥٪ فى سنة ١٩٧٦ ، ثم ٢ر٥٣٪ عام٧٧ وفى ميزانية العام الحالى تم ادارج مبلغ ٩٠٤ ملايين جنيه لزيادة اجور العاملين بنسبة ٣ر٦١٪ عنها فى سنة الاساس عام ١٩٧٤ . وقد ارتفع متوسط أجر العامل قياسا الى سنة الاساس ١٩٧٤ ٥ر٨٪ عام ٧٥وبنسبة ٢٣٪ عام ٧٦ وينتظر ارتفاع متوسط اجر العامل الى ٥٢٣م جنيها فى السنة بزيادة قدرها ٤ر٥٨٪ هذا العام .

كما تناول الاجتماع نسب الزيادة فى أسعار المحاصيل الزراعية حيث بلغت نسبة الزيادة فى اسعار القمح خلال اعوام بين عامى ٧٥ ، ١٩٧٧ ٢٢٪ ، كما بلغت نسبة الزيادة فى سعر الفول ٤٤٪ والعدس ٤٧٪ والارز نسبتها ٥٦٪ كما ارتفع سعر القصب بنسبة ٣٣٪ .

كما ارتفع سعر القطن بنسبة ٧٪ عام ١٩٧٥ ، ٣٥٪ عام ٧٦ ثم بنسبة ٤٤٪ سنة ٧٧ .

ثم عرض الدكتور عبد المنعم القيسونى لجهود اصلاح المسار الاقتصادى ، ومواجهة عجز الموازنة وميزان المدفوعات والاصلاح النقدى ومواجهة الاختناقات فى المرافق والخدمات .

ثم تناول الاجتماع مناقشة المشاكل المتراكمة فى مختلف القطاعات والخدمات .

ثم استعرض السيد نبوى اسماعيل وزير الداخلية لجهود الوزارة بالتعاون مع قطاع التموين للسيطرة على الاسواق والاسعار .

وفى ختام الاجتماع ركز الرئيس على ضرورة تركيز الجهود على تحقيق الامن الغذائى بحيث يتوفر للمواطنين الغذاء بوفرة وبالاسعار المناسبة مع العمل على تثبيت اسعار السلع الاساسية ، ومواجهة كل الذين يحاولون استغلال معاناة الشعب .

الرئيس يطلب خطة تفصيلية لمشروعات رفع المعاناة عن الجماهير

طلب الرئيس انور السادات فى اجتماع موسع عقده أمس ، مع القيادات التنفيذية ، اعـــداد خطة تفصيلية للمشروعات والاعمال التى تحقق رفع المعاناة عن الجماهيرفى مختلف المجالات

وركز الرئيس فى حديثه خلال الاجتماع الذى استمر ساعة ونصف الساعة على مشاكل الخدمات والمرافق وتوفير السلع الغذائية والاقمشة الشعبية ، وقرر الرئيس السادات عقد اجتماعات دورية للقيادات التنفيذية فى المستقبل يحضرها رئيس الوزراء لمتابعة مايتم من اجراءات أولا بأول لتخفيف المعاناة عن المواطنين

وقد حضر اجتماع الرئيس أمس ، السادة : المهندس سليمان متولى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والحكم المحلى ونبوى اسماعيل وزير الداخلية وناصف طاحون وزير التموين والمهندس حسنى السيد وزير الدولة للاسكان وسعد مأمون محافظ القاهرة والمهندس احمد عبد الاخر مدير مكتب الرئيس للاتصال الحزبى .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٨/١٢/٢٢

الرئيس يطلب عمل حصر لخسـائر مصر وديونهـا

أعلن الرئيس السادات انه طلب الى الدكتور مصطفى خليل رئيس مجلس الوزراء أن يقوم بعمل حصر لخسائر مصر وديونها والوضع الاقتصـادى بالكامل وأن يوضح هذا بالارقام .

وقال الرئيس السادات اننا ليس لدينا ما نخشاه وأنا طلبت هذا لكى نناقشه جميعا وان كان هنـاك خطأ نصححه .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٩٧٩/٢/٧

د . حامد السايح :
السادات احدث تغييرا في الاستراتيجية الاقتصادية

ديفوس (سويسرا) في ٦ — من ابراهيم نافع — تسلم اليوم الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية جائزة مؤسسة رجال الاعمال الاوروبية المهداة الى الرئيس السادات بوصفه الشخصية الاولى لعام ١٩٧٩

والجائزة التى تسلمها الدكتور السايح اليوم نيابة عن الرئيس السادات ، عبارة عن قطعة من الحجر من جبال منطقة (جريزون) ، وهى المكان الذى تعقد فيه المؤسسة الاوروبية ندوتها هذا العام ، ومكتوب عليها بالذهب : اهداء من ندوة (ديفوس) لمؤسسة رجال الاعمال الاوروبية لعام ١٩٧٩ الى سيادة الرئيس السادات رئيس جمهورية مصر عرفانا بالتزامه التاريخى واسهامه المتميز فى مجال التعاون الاقتصادى الدولى .

وقد ألقى الدكتور السايح بيانا في ندوة المؤسسة اليوم التي حضرها ريمون بار رئيس وزراء فرنسا وخمسمائة شخصية من كبار رجال الاعمال والادارة في جميع الدول الاوروبية ، لخص فيها انجازات الرئيس السادات منذ توليه الحكم في عام ١٩٧١ .

وقال الدكتور السايح ان الرئيس السادات وضع منذ توليه الرئاسة برنامجا ضخما لتحقيق الديمقراطية في مصر ، وكانت أول خطوة في هذا البرنامج هي اعادة سيادة القانون .

وأضاف ان عملية الديمقراطية في مصر استمرت بعد ذلك في سلسلة من الخطوات وكانت آخرها التخلص من نظام الحزب الواحد .

وأكد الدكتور السايح أن الرئيس السادات كانت لديه الشجاعة والرغبة في احداث تغييرات ضرورية في الاستراتيجية الاقتصادية ، وقد أيده الشعب تماما في هذا المجال . □

صحيفة ألمانية تشيد بجهود السادات لتحقيق الرفاهية للشعب المصرى

هامبورج في ١١ — أ.ش.أ — اشادت صحيفة « فلت أم زونتاج » الالمانية الغربية بالسياسة الحكيمة للرئيس السادات .

وأشارت الى أن الرئيس السادات طلب من الوزراء المصريين ان يكونوا قدوة في حركة الاصلاح التى يقوم بها بهدف النهوض بالانسان المصرى وتحقيق الرفاهية له .

كما أشارت الصحيفة الى الجولة التى سيقوم بها الرئيس السادات الى الولايات المتحدة واليابان والمانيا الغربية وأن الهدف منها هو توفير التمويل اللازم لتنمية الاقتصاد المصرى والذى يصل الى ٣٠ مليار مارك المانى غربى ●

وأضافت أن الرئيس السادات قد وعد الشعب المصرى بتحسين احواله المعيشية وانهاء مشاكله اليومية وذلك بعد زيادة حصيلة البلاد من البترول والسياحة وقناة السويس ●

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ : ١٩٧٩/٩/١٠

السـادات يطلب تركيز الجهود على رفع المعاناة عن الطبقات الشعبية

لامساس بأسـعار السلع الأساسية التى تمثل صميم احتياجات الشـعب

قصر السـداد بالعمـلات الأجنبيـة على الكمـاليات بعد ارتفـاع حجم اسـتيرادها الى ٢١٠ مـلايين جنيـه

طلب الرئيس أنور السادات فى الاجتماع المطول الذى أستمر ٣ سـاعات أمس وحضره كبار القيادات السياسية والاقتصادية فى الدولة ضرورة تدعيم سياسة الدولة تجاه المزيد من الحقوق والخدمات للطبقات الشعبية الذين يعتبرون أصحاب المصلحة الحقيقية للدولة وذلك من خلال ٣ مبادىء رئيسـية هى :

(١) أنه لا مساس بأسعار السلع الاساسية التى تعتبر من صميم احتياجات جماهير الشعب .
(٢) ان وضع مصر الاقتصادى مطمئن ، بدليل ان مصر تقوم بدفع التزاماتها تجاه الدول الاخرى فى مواعيدها المحددة ، مع احتفاظ الاقتصاد المصرى بقدرته فى تحقيق معدل مرتفع للتنمية ، وهذا سوف يدفع اقتصادنا الى تحقيق الطموح المنشود له فى التقدم .
(٣) ان سياسة الدعم الاقتصادى للسلع الاساسية لن يتم قطعها او تغييرها كما يردد البعض ، ولكن سيكون هناك اعادة توزيع جغرافى واجتماعى لها ، بحيث تصل الى من يستحقها من الطبقات الشعبية العريضة .

كذلك طلب الرئيس السادات ان تستمر الحكومة فى دراستها بالمشاركة مع الحزب الوطنى الديمقراطى فى عمليات تحقيق : التنمية الشعبية ، وترشيد الاستهلاك ، ودراسة احتياجات الجماهير ، بحيث يكفل لكافة قطاعات الشعب سلعها الاساسية وخدماتها اليومية ، وحقها فى الحصول على المسكن والملبس المناسب .

وقد ضرب الرئيس امثلة بتجارب دولية فى عملية الاستفادة من المشاركة الشعبية فى عملية التنمية .

وقد أدلى السيد منصور حسن ، وزير شئون رئاسة الجمهورية بتصريح حول أهم مادار فى هذا الاجتماع . أكد فيه أن الاجتماع قد دار حول نقطتين :

□ الاولى : انطباع الرئيس حول نتائج زيارته لحيفا .

□ والثانية : حول الموقف الاقتصادى وخطة التحرك للفترة القادمة من أجل تحقيق أوسع تنمية للجماهير

وفيما يختص بنتائج زيارة حيفا ، قال السيد منصور حسن ان الرئيس قد أوضح ما لمسه بصفة عامة من حفاوة المشاعر فى الشارع الاسرائيلى وكيف تحول المجتمع الاسرائيلى ليصبح متطلعا الى السلام وتحقيق تقدم فى نتائجه وأن هذا يعتبر ضمانا لتنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه فى معاهدة السلام بين مصر واسرائيل وأكد أنه ليس هناك أية مشاكل لاتمام هذا الاتفاق .

وفيما يختص بمفاوضات الحكم الذاتى اكد الرئيس السادات أنها مستمرة وتمضى بشكل متقدم وأننا نامل فى أن تتحقق نتائجها الايجابية فى الوقت المحدد لها .

وقال السيد منصور حسن أن رئيس الوزراء الدكتور مصطفى خليل ومجموعة وزراء المجموعة الاقتصادية أوضحوا بعد ذلك القضايا الخاصة بالوضع الاقتصادى وكلها تشير الى أن الوضع الاقتصادى مطمئن وانه بالنسبة لعملية ارتفاع أسعار السلع الاساسية ، أكدت التقارير التى ألقيت خلال هذا الاجتماع أنه لم يحدث أى تعديل فى أسعار هذه السلع .

كذلك تطرق البحث الى القرار رقم ٦٠٠ الخاص بدفع الرسوم الجمركية للسلع المستوردة بدون تحويل عملة بالعملة الاجنبية . حيث أوضح النقاش أن المقصود بالقرار هو :

■ أنه يطبق على السلع التى تم استيرادها بدون تحويل عملة .

■ أن تطبيق قرار الاستيراد بدون تحويل عملة قد بدأ فى بداية الانفتاح الاقتصادى وكان قدره [٨ ملايين جنيه سنويا] والان أصبح ٨٠٠ مليون جنيه منهم ٢١٠ ملايين جنيه سلعا

استهلاكية الجزء الاكبر منها هو من السلع الترفيهية مثال: [مستحضرات التجميل — والاجهزة الكهربائية — شرائط التسجيل]. ::

■ ان الغرض من إصدار هذا القرار هو ترشيد الاستيراد بدون تحويل عملة بحيث يتحول من استيراد السلع الاستهلاكية الى السلع الانتاجية أو السلع الوسيطة ::

■ ان القرار قد نص — من أجل حماية وتشجيع عملية الانتاج — على الا تدفع رسوم السلع الانتاجية أو الوسيطة بالعملة الصعبة ولكن بالعملة المحلية ويقتصر ذلك على السلع الاستهلاكية فقط ::

وعلم مندوب الاهرام انه قد تم اعداد قوائم خاصة للسلع التى سيسرى عليها القرار ٥٠٠٪ أعدتها الوزارات المعنية ويراجعه رئيس الحكومة وان هذه القوائم سوف تذاع فى الايام القليلة القادمة ::

وقال السيد منصور حسن أن الاجتماع قد بحث عملية نقص الصابون من الاسواق وقد أكدت المناقشات حول هذا الموضوع أنه قد حدث بالفعل نقص فى الفترة الماضية لهذه السلعة بسبب النقص فى أحد مستلزمات انتاجها والتى تم توفيرها مما نتج عنه تدبير حصص كبيرة من الصابون فى الاسواق ولكن هذا غير واضح حاليا فى الاسواق بسبب النقص الذى حدث فى الفترة الماضية ولكن تم التأكيد على أن هذه السلعة سوف تتوافر قريبا بشكل ملحوظ ■

وقد حضر هذا الاجتماع الذى استمر ٣ ساعات فى استراحة الرئيس بالهرم السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية ، والدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء ، والدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد ، والدكتور على لطفى وزير المالية والسيد جمال الناظر وزير الدولة للتعاون الاقتصادى والمهندس ابراهيم عطا الله وزير الصناعة والسيد ناصف طاحون وزير التموين والسيد منصور حسن وزير شئون رئاسة الجمهورية □

السادات يرأس اجتماعا هاما اليوم لبحث مشاكل الجماهير

الاجتماع يحضره مبارك وخليل لدراسة :

[١] الحلول العاجلة للمشاكل قبل اعداد الميزانية

[٢] تحديد الفئات التى ينبغى أن تستفيد من الدعم

■ مصدر مسئول « للأهرام » :

لاتفكير الآن فى رفع الأسعار

يعقد الرئيس أنور السادات اليوم اجتماعا هاما فى استراحته بالاسماعيلية يحضره السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية ، والدكتور مصطفى خليل ، رئيس الوزراء وسوف يكون هذا الاجتماع مقصورا على بحث الاوضاع الداخلية ، والمشاكل الجماهيرية واسلوب مواجهتها ، سواء المشاكل العاجلة التى تقتضى اتخاذ القرار الفورى أو المشاكل الاجلة التى ينبغى أن يبدأ حلها من الان •

وسيتم فى هذا الاجتماع ايضا مناقشة خططالحلول العاجلة للمشاكل قبل بدء اعداد الميزانية الجديدة بحيث يتم وضعها على اســاس واقعىوعملى يتفق مع ضرورة الحل الفورى للمشاكل العاجلة ومراعاة حل المشاكل الطويلة الاجل منخلال خطة واضحة الاهداف والتوقيت .

وقد اكد مصدر مسئول للاهرام بانه لا تفكير الان فى رفع الاسعار او فى الغاء الدعم الذى وصل الى ١٦٠٠ مليون جنيه سنويا وان الجهود تبذل الان لترشيد الدعم الذى تستفيد منه فئات قادرة على مواجهة تكاليفالمعيشة

وليس من المعقول أن تتحمل الدولة عنهم مسئولية دعم الاسعار بصورة تثقل كاهل الدولة

ومن المتوقع ان يتم فى اجتماعاليوم ايضا دراسة عدة مبـادىء وأسس لتحديد الفئات التى ينبغى أن تستفيد من الدعم والفئات التى لابد من الغاء هذا الدعم بالنسبة لها بحيث تكون هذه المبادىء والاسس بمثابة ورقة عمل فى اعداد الميزانية الجديدة .

تجنيد كافة امكانيات الدولة لحل مشاكل الجماهير جذريا

السادات يضع فى اجتماعه الهام أمس واجبات محددة أمام الحكومة :

■ وضع ضمانات وصول الدعم لمستحقيه
■ الانتهـاء من قانون الضرائب الجـديد
■ الاسـراع بمد الغاز الطبيعى الى المدن
■ صندوق لتمويل أكبر مشروع استزراع

بحث الرئيس السادات خلال اجتماعه الهـام مع السيد حسنى مبارك والدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء ومنصـورحسـن وزير الدولة لشـئون رئاسـة الجمهورية والذى استمر ٥ ساعات أمس وسـائل تجنيـد كل امكانيـات الـدولة والمواطنين لاقتحام المشكلات التى تعانى منها الجماهير .

وقد طلب الرئيس فى اجتماعه ضرورة وضـع الحلـول الجذرية والفورية لهـذه المشكلات والانتهاء من جميع الدراسـات الهامة حولها

كما دعا الرئيس الحكومة الى خفض مصروفات أجهزة الدولة وتوجيه هذه الوفورات الى مجـال الاستثمار .. وعلى وجه التحديد طلب الرئيس :

أولا : ضرورة وضع الضـمانات التى تـكفل وصول الدعم لمستحقيه الحقيقيين .

ثانيا : ضرورة الانتهاء من قانون الضرائب لكى تؤدى كل الفئات القادرة حق الدولة .

ثالثا : الاسراع بمد الغاز الطبيعى الى المدن لتوفير النقد الاجنبى الذى يصرف على استيراد البوتاجاز .

رابعا : انشاء صندوق لتمويل اكبر مشروع استزراع للاراضى فى مصر تتكون حصـيلته من عائد الابار البترولية فى سيناء والتى ستتسلمها مصر فى مرحلة الانسحاب القادمة .

خامسا : دعوة الحزب الوطنى الى الارتفاع باسلوب ممارسته ونوعية أعضائه لكى يكون قادرا على التحديات التى تفرضها الظروف الراهنة .

وكان السيد منصور حسن وزير الدولة لشئون الرياسة قد أعلن فى نهاية الاجتماع أن الرئيس السادات قد انتهز فرصة نهاية عطلته السنوية ليعطى توجيهاته لكى تستعد جميع الاجهزة بالدراسات اللازمة لكى تكون جاهزة للتنفيذ فى أول يناير وفقا لجدول زمنى محدد يقوم على تجنيد جميع امكانيات الدولة لاقتحام المشكلات المتراكمة منذ سنوات طويلة والتى تمثل عبئا على الجماهير والتى لابد من مواجهتها بحلول جذرية حتى يتمكن المجتمع من الانطلاق بجميع امكانياته ومواطنيه لتحقيق الرخاء الحقيقى الذي نتطلع اليه .

وقال السيد منصور حسن ان الرئيس السادات أوضح فى المجال الخارجى الصورة كاملة والتى تؤكد أن الاستراتيجية التى وضعتها مصر والتى تتميز بخط سياسى واضح ومستقر تكتسب تأييد واحترام الغالبية العظمى من دول العالم برغم محاولات بعض الانظمة العربية البترولية فى التشويش على هذا التأييد وحجبه ، الا أنها تعلم مثل غيرها مدى استقرار هذا الخط السياسى ومدى الاحترام والتأييد الحقيقى الذى تكنه الشعوب جميعا لمصر

بل والاهم من ذلك أن هذه الانظمة — رغم امكانياتها — تعلم أن مصالحها الحقيقية تسير بها ان آجلا أو عاجلا نحو نفس الخط .

وقد لمس الرئيس خلال زيارته الاخيرة لحيفا حرص الشعب الاسرائيلى على تحقيق السلام الذى كان من ثمراته تحقيق الانسحاب عن العريش ولقد تم انجاز الانسحاب بالكامل وفقا لما تحدد فى الاتفاقية .

واستعرض الرئيس الخط العام للمفاوضات وزود رئيس الوزراء بتوجيهاته فى هذا الشأن حول أسلوب انتخابات وتحديد سلطات الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية وغزه .

وقال وزير الدولة لشئون الرياسة أن الرئيس ناقش فى المجال الداخلى القضايا الهامة فى العمل الوطنى وطلب من الحكومة الانتهاء من جميع الدراسات الهامة الجارية الان لوضع الحلول الجذرية للمشكلات الجماهيرية الهامة وتوفير الامكانيات لها فى الميزانية العامة والخطة التى يجرى اعدادها حاليا وذلك لانطلاق العمل فى مختلف المجالات

كذلك أكد الرئيس على ضرورة أن تراعى الحكومة فى الميزانية الجديدة اجراء توفير فى مصروفات أجهزة الدولة واستهلاكها وأن توجه الوفورات التى تتحقق فى هذا المجال الى الاستثمارات وترشيد الدعم الذى تتحمله الدولة بوضع ضمانات وصوله الى مستحقيه الفعليين من أصحاب الدخل المحدود بعيدا عن الوسطاء .

كما أكد الرئيس على ضرورة الانتهاء من قانون الضرائب الجديد لكى تؤدى جميع الفئات القادرة واجبها نحو المجتمع لضمان استقرار واطراد النمو الاقتصادى لكل مواطن على أساس من التكافل والتضامن الاجتماعى بين الجميع

وطلب الرئيس من الحكومة ضرورة الاسراع بالدراسات التى تقوم بها توطئة لمد المدن بالغاز الطبيعى لتوفير الجزء الاكبر من النقد الاجنبى الذى يوجه لاستيراد البوتاجاز ،

وقد طلب الرئيس تخصيص جميع العوائد التى تحصل عليها مصر من آبار البترول الموجودة فى سيناء بعد استعادتها خلال الاسابيع القادمة ووضعها فى صندوق خاص تخصص موارده لتمويل أكبر عملية استزراع

للاراضى الجديدة والتى ستتم خلال عام ١٩٨٠ بالاستعانة باحدث نظم الـرى التى تمت تجاربها خلال الاشهر الماضية واثبتت امكانية استزراع مســاحات كبيرة من الاراضى تحقيقا لخطة الامن الغذائي والقابلة الزيادة في استهلاك الغذاء والخضر والفواكه على وجـه الخصوص مع توفير فائض للتصدير

كذلك أصدر الرئيس توجيهاته بان يقوم وزراء الزراعة واصلاح الاراضى والتعمير والرى باعداد الامكانيات اللازمة والشتلات اسـتعدادا لاكبر عمليـة تشجير من فبراير فى سيناء والواحات والاراضى الجديدة وعلى الترع والمصارف بحيث تتمكن من زراعة ملايين الاشجار سنويا وقد اقر الرئيس انه فى الوقت الذى تقوم فيه الحكومة بهذه المهام العاجلة بالاضـافة الى مابدأته من مشروعات كبرى فستظل هناك مهمة اساسية وهى مهمة تطوير الحـزب الوطنى الديموقراطى لكى يرتفع الحزب الوطنى باسلوب ممارسة ونوعية عضويته لاستقطاب جميع العناصر الوطنية التى تتميز بالجدية والانضباط والتمسك بالقيم التى تليق بشرف العمل من اجل رفع مصر وتقدمها .



الرئيس أنور السادات خلال لقائه أمس مع السيد حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية والدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء ووزراء الاقتصاد والتعاون الاقتصادي والتخطيط والمالية والتموين والزراعة والصناعة والدولة لشئون مجلس الوزراء ومنصور حسن وزير الدولة لرياسة الجمهورية . [تصوير : حسن التوني]

رأى الأهرام

معـــركة الرخـــاء

الاجتماع الاخير الذى عقده الرئيس أنور السادات لمناقشة الشئون الداخلية ، وحلول مشاكل الجماهير ، هو اشارة واضحة لكل أجهزة الدولة بتجنيد امكانياتها وكل طاقاتها لمواجهة معركة الرخاء المنشود

وهذه المعركة لتحقيق الرخاء هى من أضخم المعارك التى يتعين على مصر مواجهتها .. واكبر خطأ يقع فيه شعب مصر هو تصور ان هـذه المعركة هى معركة حكومته وليست معركته كشـعب .. فالحكومة وحدها ، مهما كانت امكانياتها ، لا تستطيع مواجهة التحديات الكبيرة التى يتعين عليها مواجهتهـا فى معركة الرخـاء .. ولكن الشـعب كمجموع .. كأيد عاملة منتجة .. كجباه شريفة تعمل وتعرق .. كجيش كبير موجود فى كل موقع ، وكل وحدة ، وكل مكان .. هذا الشـعب كمجموع يستطيع أن يواجه أضخم التحديات .. وهناك شعوب أخرى كان عليها ان تواجه أكبر مما واجهناه ، واستطاعت بالعمل وبالعرق وبالتفانى وبالاخلاص وبنبذ الانانية ، ان تتجاوز متاعبها وتنطلق الى آفاق التقدم والرخاء .

هى اذن معركة الحكومة ومعركة الشعب معا .. ولكن من مسئولية الحكومة ان تواجه مهمتها القيادية فى تنظيم امكانياتها ، وفى تنسيق قوى الشـعب وطاقاته ، وفى اسـتثمار أعظم ثروات مصر ، وهى الانســان .

والى جانب الحكومة تبدو مهمة الحزب الوطنى ، وهو جزء لا ينفصل عن الحكومة ولا عن الشعب .. ومسئولياته فى هذه المرحلة كبيرة ، والامال المعلقة عليه أكبر .. ومهمته الحقيقية أن يحسن استثمار تلك الجموع الغفيرة التى آمنت برئيسه وبمبادئه ، وان يخوض بها ومعها معركة كل الملايين .. معركة بناء الرخاء والتقدم والانطلاق .. □

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٧ / ١١ / ١٩٧٩

توجيهات للسادات بخفض الانفاق الحكومي

سيارات رئاسة الجمهورية للوزراء فقط

اصدر الرئيس أنور السادات توجيهاته بضغط الانفاق الحكومى والقضاء على أى مصروفات مظهرية وأن يبدأ ذلك بالنسبة لاستخدام السيارات فى رياسة الجمهورية . وحدد الرئيس توجيهاته على النحو التالى :

- تخصص السيارات فقط لموظفى رياسة الجمهورية لمن هم فى درجة وزير فما فوق .
- تصرف للموظفين الاخرين الذين كان لهم حق استخدام السيارات بدل مواصلات أو يسمح لهم بشراء السيارات التى كانت مخصصة لهم اذا رغبوا فى ذلك مع سداد ثمنها فورا .
- الغاء أى بدلات للبنزين ..
- تحول الورشة الضخمة للسيارات الملحقة برياسة الجمهورية الى مشروع انتاجى تشرف عليه القوات المسلحة ، لاصلاح سيارات المواطنين واستخدام المعدات والتجهيزات التى فيها لصالح الشعب .

وقد تقرر الانتهاء من اعداد هذه الترتيبات حتى أول ديسمبر ؛ ليبدأ العمل به اعتبارا من أول يناير وهو موعد بدء الميزانية الجديدة .

■ السـادات فى حديث لمجلة « فورتشـن » :

مصر تنتهج خطا وسطا

فى اقتصادها بين الرأسمالية والاشتراكية

نيويورك فى ١٠ — خاص للاهرام — ادلى الرئيس السادات بحديث الى مجلة « فورتشن » الأمريكية قال فيه : « ان سياستى تقوم على انتهاج خط وسط بين الرأسمالية والاشتراكية ، واتمثل فى ذلك بالمجتمعات الاشتراكية الديمقراطية وخاصة فى النمسا حيث يتولى القطاع العام جزءا كبيرا من الصناعة دون اهدار للكفاءة والحرية السـياسية الكاملة » .

●● وقال الرئيس السادات فى حديث مستفيض سوف ينشر نصه الكامل فى ٢٨ يناير : لقد مررنا بتجربتين تاريخيتين مريرتين اذ عانينا من جراء الشكل الاستعمارى للرأسمالية فى اسوأ صورها ثم شاهدت عن كثب ومن موقع أعلى سلطة ان الاشتراكية على الغرار السوفيتى انتهت هى ايضا الى الفساد التام والى التخلف التكنولوجى .

●● واشار الرئيس السادات الى ان النظام الذى كان قائما قبل عهده ادى الى شل التفكير وروح المبادرة شللا تاما وقد اضطررت أن أبدأ بداية جديدة تماما .

وقد كان اكبر خطأ ارتكب فى عهد جمال عبد الناصر هو انه اتبع مثل لينين بسياسة انشاء صناعة ثقيلة وركز على الكهربة بينما اهمل الزراعة فى مصر ..

وقال الرئيس السادات « ان الزراعة ستبقى اساس الاقتصاد المصرى لعدة قرون قادمة لذلك فانى اعد مشروعات طموحة فى هذا المجال وبعون الله ، فاننا سوف نزيد من مساحة الارض المنزرعة خلال السنوات العشر القادمة من ٦ ملايين الى اكثر من ١٠ ملايين من الافدنة » .

●● وعلقت مجلة « فورتشن » على حديث الرئيس السادات فقالت انه

يأمل فى بناء اقتصاد بلاده عن طريق سياسة الباب المفتوح الذى يقدم حوافز للشركات الاجنبية حتى تدخل الى مصر تكنولوجيا جديدة وانظمة ادارة حديثة.

●● وقد قال الرئيس السادات ان هناك بوادر مشجعة لسياسته التى تهدف الى البعث الاقتصادى « اذ حققت مصر فى العام الماضى زيادة ٩ ٪ فى اجمالى الناتج القومى فوصل الى ١٤ مليار دولار وقال ان مصر قد تحقق فائضا فى ميزان المدفوعات للمرة الثانية على التوالى فى عام١٩٧٩ رغم الاستيراد الضخم للمواد الغذائية ، والعجز فى الميزان التجارى .

وتخصص ميزانية عام ١٩٨٠ من ٢٥ الى ٢٧ فى المائة من اجمالى الناتج القومى للاستثمار فى استزراع الاراضى واعادة البناء الاساسى للبلاد وقال الرئيس السادات أن هذه النسبة المئوية قريبة من النسب المئوية فى دول سريعة النمو مثل كوريا الجنوبية .

●● وقالت مجلة « فورتشن » فى تعليقها ان هناك اربعة عناصر مشجعة للغاية بالنسبة للاقتصاد المصرى وهى اولا التحويلات التى يقوم بتحويلها لمصر ٥ر١ مليون مصرى يعملون فى الدول العربية وقد وصل هذا المبلغ الى مليونى دولار فى عام ١٩٧٩ .

اما العنصر المشجع الثانى فيكمن فى ازدياد عدد الذين يزورون مصر من دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة مما عوض مصر عن انخفاض عدد السائحين العرب نتيجة لرد الفعل العربى لمبادرة السلام التى قام بها السادات وتأمل وزارة السياحة المصرية أن تضاعف ثلاث مرات الدخل من السياحة بحيث يصل الى ٥ر١ مليار دولار عام ١٩٨٥ .

●● والعنصر المشجع الثالث هو انه بالرغم من ان مصر لا تزال خارج منظمة الدول المصدرة للبترول « الاوبيك » الا ان الشركة المصرية العامة للبترول التى تتميز بالكفاءة تصدر حوالى نصف الانتاج البترولى المصرى الذى يصل الى ما يقرب من ٦٠٠ الف برميل يوميا ، ويتم التصدير على اساس عقود يتم التفاوض بشأنها فى كل حالة على حدة وبسعر اقتصاه ٤٠ دولارا للبرميل الواحد .

●● والعنصر المشجع الرابع — للاقتصاد المصرى هو زيادة دخل مصر من قناة السويس ويتم الان تنفيذ برنامج ادخال تحسينات على هذا الممر المائى ويتكلف البرنامج ٣ر١ مليار دولار بحيث تستطيع الناقلات العملاقة المرور من القناة مما قد يؤدى الى زيادة الدخل بحيث يصل الى ٥ر١ مليار دولار فى

موعد اقصاه عام ١٩٨٥ .

●● وفى الوقت نفسه ، وبالرغم من منع الاموال العربية عن مصر الا ان مصر غنية باموال المعونات اذ تتلقى مليارى دولار من المعونة سنويا بما فى ذلك معونة قدرها ارا مليار دولار من الولايات المتحدة ، كما ان سياسة الباب المفتوح التى يتبعها السادات قد شجعت الاستثمارات الاجنبية ، وقد فتحت اربعين شركة امريكية مكاتب لها فى مصر فى العام الماضى وحده فاصبح بذلك عدد الشركات الامريكية فى مصر ٢٠٠ شركة ولا تزال المفاوضات تجرى بالنسبة لاكبر الصفقات ومنها مصنع لشركة فورد لانتاج سيارات نقل ، ومشروع مشترك لانشاء مصنع لانتاج قمصان تشترك فيه شركتا فيليبس وفان هيوزن ، ومشروع لانشاء مصنع لانتاج ادوات تجميل « ريفلون » .

●● **وتقول مجلة « فورتشن »** ان الامل الاكبر بالنسبة لمصر لمواجهة مشكلة تزايد السكان هو استخدام اساليب فنية جديدة لزراعة الاراضى الصحراوية وسيكلف مثل هذا المشروع من الف الى خمسة آلاف دولار لكل فدان يستزرع من الاراضى الصحراوية لتحقق مصر الاكتفاء الذاتى وآلاف الفرص للعمال المصريين .

الأهرام
المصدر: الاهـــرام
التاريخ: ١٤/٣/١٩٨٠
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

السادات يطلب انشاء مجلس أعلى للأسعار والأجور

■ توجيهات الرئيس فى اجتماعه بقيادات الحزب الوطنى:

اقامة جمعيات تعاونية أهلية فى أنحاء البلاد

تعميم فصول الخدمات فى جميع المناطق

أوصى الرئيس أنور السادات فى لقائه الاسبوعى امس باعضاء الحزب الوطنى بان يدرس رئيس الوزراء اقتراحا بانشاء مجلس اعلى للاسعار والاجور على وجه السرعة يتولى ضبط الاسعار وموازنتها مع الدخول · كما أوصى بأن يدرس الحزب اقتراحا باقامة جمعيات تعاونية استهلاكية أهلية فى جميع الاحياء للحد من ارتفاع الاسعار ومواجهة التضخم العالمى ·

وكان الرئيس السادات قد التقى بعد ظهر امس وقيادات الحزب الوطنى بنادى الحزب بكورنيش النيل ، ودام الاجتماع ساعتين ونصف الساعة ، وحضره السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الحزب والدكتور صوفى ابو طالب رئيس مجلس الشعب وعدد من الوزراء

وفى نهاية الاجتماع صرح السيد منصور حسن المتحدث الرسمى للحزب بأن الرئيس أشار فى حديثه الى قيادات الحزب إلى أن العمل السياسى لم يعد خطبا ومؤتمرات ولكنه أصبح بحث كل الاقتراحات وتنفيذها للعمل على تحقيق الرخاء ورفاهية المواطنين ..

وأشار الرئيس الى أن المكتب السياسى فى اجتماعاته المقبلة تناول موضوع الاسعار والسلع الغذائية وبالتالى تكون هذه الموضوعات هى محور الحوار المتعمق .. وطلب من الحاضرين التقدم بتجاربهم واقتراحاتهم حول هذه الموضوعات ..

واضاف السيد منصور حسن انه عرضت خلال الاجتماع تجربة تبنى الحزب لاقامة جمعيات استهلاكية اهلية فى احدى دوائر القاهرة بحيث يتولى الاهالى ادارة هذه الجمعيات وبالتالى أداء مستوى أحسن للخدمة وتوفير السلع بصفة منتظمة ..

وقال ان اقتراحا قدم بان تتحول الجمعيات الاستهلاكية الحالية الى جمعيات اهلية اذا ما رغب المواطنون الاسهام في ذلك . وقد وافق وزير التموين على هذا الاقتراح .

واضاف انه عرضت ايضا تجربة فصول الخدمات القائمة فى حي الخليفة والتي تستهدف رفع اعباء الدروس الخصوصية عن الطلاب .. وقد وافق وزير التعليم على فتح ثماني مدارس لهذه الخدمة يستفيد منها ثلاثة الاف طالب بما يوفر على كل منهم حوالي عشرين جنيها شهريا .

وقد عرضت اقتراحات اخرى لمواجهة ارتفاع الاسعار منها تكوين مجلس للاجور والاسعار وتشديد العقوبة فى المخالفات التموينية واستغلال قوت الجماهير وسرعة الفصل فيها وكذلك ضرورة اتخاذ الخطوات على اسس تجارية ليتبناها الحزب للاقلال من حلقات الوساطة في السلع .

كما اثير موضوع تصدير الجلود للخارج ، واعلن وزير التموين أنه صدر قرار بعدم السماح بتصدير الجلود حتى لا ترتفع اسعار الاحذية والمنتجات الجلدية ، وناشدالحرفيين العاملين فى هذا المجال الالتزام باسعار سنة ٧٩ ، على الاكثر حتى يؤتى هذا القرار فوائده ..

كما اصدر وزير التموين تعليماته الى شركات القطاع العام بان تلزم بذلك فورا .

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٠ / ٥ / ١٩٨٠

■ قراران جمهوريان يستهدفان خفض اسعار جميع السلع:

اعفاء السلع الغذائية والصناعية من الرسوم الجمركية

٣ فئات لرسم الدعم على السلع المستوردة لرفع المعاناة عن الشعب

اعلنت امس الاسعار الجديدة للضرائب والرسوم الجمركية والتي يبدأ تنفيذها اعتبارا من اليوم بعد ان وقع الرئيس انور السادات على قرار جمهوري بقانون التعريفة الجمركية الجديد وقرار جمهوري بفئات رسم الدعم الجديدة على الواردات والتي تقررت بنفس فئة رسم الدعم الحالية وقدرها ١٠٪ من قيمة السلع والبضائع المستوردة مع تقرير اعفاءات لمجموعة من السلع التموينية والغذائية وفرض دعم مخفض قدره ١٠٪ على مجموعة ثانية من السلع التي تستهلكها القاعدة العريضة من المواطنين.

واوضح الدكتور على لطفى وزير المالية فى مؤتمر صحفى عقده امس اهداف وملامح قانون التعريفة الجمركية الجديد ورسم السهم وارتباط ذلك بسياسة الانفتاح الاقتصادى وتحقيق العدالة الاجتماعية بالتخفيف على محدودى الدخل وحماية الصناعة الوطنية وتشجيعها وتدعيم قطاعات الاسكان والتشييد والمجتمعات الجديدة وتشجيع الزراعة واستصلاح الاراضى

■ الملامح الرئيسية للتعريفة الجديدة:

١ — خفض الحد الاقصى لفئة الضريبة المعمول به حاليا من ٣٠٠٪ الى ١٥٠٪ تحقيقا للعدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب المختلفة وتمشيا مع المبادىء الضريبية السليمة.

٢ — تدرج فئات الضريبة: وروعى عند وضع ضريبة الوارد أن تحقق التدرج المنطقى للضريبة بحيث تكون على الاصناف الضرورية والمواد الاولية اقل ما يمكن وعلى المواد نصف المصنوعة بفئات متوسطة بحسب العمليات الصناعية التى تناولتها، وبفئات اعلى على المواد تامة الصنع

٣ — حماية الصناعة: تم مراعاة حماية الصناعة المحلية، وذلك بعد الانتاج المحلى للسلع التى تقررت لها الحماية.

٤ — تشجيع الصناعة المحلية: تم التوسع فى الاعفاءات والتخفيضات للالات والعدد والمهمات اللازمة للصناعة المحلية، وكذلك الخامات غير المتوفرة حاليا وذلك تشجيعا للصناعة المحلية

٥ — الاعفاءات الجمركية الصادرة بقوانين: لم تعدل التعريفة الجمركية قوانين وقرارات الاعفاءات المتعددة الصادرة لتحقيق اهداف معينة

اما الاعفاءات السلعية المحددة باصناف وبنود معينة فى التعريفة الجمركية فقد ابقى فى التعريفة الجديدة على بعضها والغى البعض حسب الحالة

■ العدالة الاجتماعية والضريبية:

تعتبر التعريفة الجمركية من ادوات السياسة المالية للدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب المختلفة، حيث يتم فرض فئات ضريبية مخفضة او معتدلة على الاصناف والسلع التى

يستهلكها مجموع الشعب واصحاب الدخول الصغيرة ، بينما ترتفع هذه الفئات بالنسبة للسلع التى تستهلكها الطبقات القادرة على تحمل الاعباء

وتطبيقا لذلك : خفضت الضريبة على الثلاجات والغسالات المنزلية من ٢٦٠٪ الى ١٦٠٪ كما خفضت ايضا على ادوات المائدة والاوانى من الصينى للاستعمال المنزلى من ٢١٠ ٪ الى ١١٠٪ وعلى السجاجيد من ٢١٠٪ الى ١٦٠٪

■ **السيارات** : وبالنسبة للسيارات فقد اخذت التعريفة بمعيار جديد يجمع مابين السلندرات والسعة اللترية لها وخفضت التعريفة الجمركية على السيارات الصغيرة الشعبية ذات الاستهلاك القليل للطاقة حتى ١٠٠٠سم٣ فاصبحت ٨٥ ٪ بدلا من ١٠٠٪ تيسيرا على ذوى الدخول المتوسطة وترشيدا لاستهلاك الطاقة — وتدخل فى هذه الشريحة على سبيل المثال السيارات فيات ١٢٦ ، ٩٠٠/١٢٧ ، فوردفياستا أوبل كاديت ، فولكس بولو وديربى ، بيجو ١٠٤ ، رينو ٥ ت/ل ، ليلاند مينى ، فيات ١٣٣ . وابقت التعريفة الجمركية على الفئة الحالية ١٠٠ ٪ على السيارات ٤ سلندر ذات السعة اللترية من ١٠٠٠سم ٣ الى ١٥٠٠سم٣ وتضم أنواع فيات رينو ١٢٨ ، ١٣١ [١٣٠٠] ، ١٢٥ بولندى وفولكس فاجن جولف وباسات ، وبيجو ٣٠٤، ٣٠٥ ورينو ٦ ، ١٢ ، ١٤ ت/ل ليلاند اليجرو ، وهوندا سيفيك وتويوتا ستارليت وكورولا وسيات ١٢٧ ، ١٢٨ و ١٢٤ . ثم تدرجت الضريبة فى الارتفاع بنسب معتدلة على السيارات الفاخرة والانواع الغالية والتى يشتريها عادة الطبقات القادرة .

فتدفع السيارات اكثر من ١٥٠٠سم٣ وحتى ٢٠٠٠ سم٣ — ١١٥٪ تدخل فى هذه الشريحة على سبيل المثال : فيات ١٣١/١٦٠٠ ، ١٣٢ بانواعهما والمرسيدس ٢٠٠ والاودى ، وفورد تاونس ، وبيجو ٥٠٤ /ج ل ، وليلاند تريامف وهوندااكورد ، وكريزلرسمانبيم وهانتز ، ومازدا / ٦١٦ وتويوتا كرونا وشيفروليه شيفيت ، وسيات ١٣١/ ١٦٠٠ و ١٣٢

اما السيارات اكثر من ٢٠٠٠ سم٣ فتدفع ١٣٠٪ — وذوات خمسة سلندرات ١٤٥٪ ، وذوات ستة سلندرات ١٦٠ ٪ هاتان الفئتان كانتا تسددان الضريبة بنسبة ٢٠٠٪ أو ذوات ثمانية فأكثر ٢٠٠٪

● كذلك خفضت الضريبة على اجهزة الراديو كاسيت من ٢٠٠٪ الى ١٠٠٪

■ **الامن الغذائى والسيطرة على الاسعار** : من بين الاهداف الرئيسية للدولة توفير الامن الغذائى للشعب والسيطرة على اسعار السلع الاساسية خفضت الضريبة على دقيق الحنطة والذرة والشعير والسيموليتا اللازمة لانتاج المكرونة من ٤٠٪ الى ٢٠٪ وكذلك اعفيت الدهون والشحوم اللازمة لانتاج المسلى الصناعى بدلا من ٧٪ الحالية كما خفضت الضريبة على المسلى الصناعى من ٥٠ ٪ الى ٣٠٪

■ **اعفاء السكر من الضرائب** : وتسهيلا للقطاع الخاص لاستيراد احتياجاته من السكر من الخارج فقد تم اعفاء السكر من الضرائب الجمركية بدلا من ٥٥٪

الضريبة الحالية ، واعفى الجلوكوز المستورد خلال عام من الضريبة بدلا من ٧٠٪ الضريبة الحالية حتى يمكن توفير المصنوعات السكرية باسعار معتدلة .

■ **كذلك ابقت التعريفة على الاعفاءات الجمركية الحالية للاسماك واللحوم والدجاج المجمد .. وكذلك الزبد** والسمن الطبيعي والجبن الابيض والجودة والايدام المطبوخ والبيض والزيتون الاسود بنوى والبقول اليابسة والحساء المجفف من الدواجن واللحوم باعتبار ان هذه الاصناف جميعها مما يستهلكها جموع الشعب كذلك ابقت التعريفة على اعفاء السبن الاخضر بالاضافة الى اعفاء البن المحمص والمطحون بعد ان كانت التعريفة عليه ٢٥ فى المائة .

■ **قطاع الصناعة :** روعى تخفيض فئات الضريبة المستحقة على المواد ومستلزمات الانتاج الخاصة بصناعة الورق وصناعة الملابس الجاهزة والكيماويات وغيرها .. وتحقيقا لهذه الاهداف فقد استقر الرأى على اعفاء او خفض المواد الاولية ومستلزمات الصناعة والالات اللازمة للصناعات المحلية تمكينا لها من منافسة المنتجات الاجنبية المثيلة وتوفير المنتجات المحلية باسعار معتدلة للمستهلك تحقيقا لاهداف الدولة وخطط التنمية .

● خفضت الضرائب على عجائن الورق والنفايات والمصنوعات القديمة اللازمة لصنع الورق ٨٠ فى المائة بدلا من ١٠ فى المائة الحالية تشجيعا لهذه الصناعة .

● الكيماويات الداخلة بصفة اساسية فى العديد من الصناعات المختلفة فقد خفضت الضرائب عليها من ٢٠ فى المائة الى ١٥ فى المائة .

● خفضت الضريبة على الاخشاب اللازمة لصناعة الاثاثات من ٢٥ فى المائة الى ٨ فى المائة مساهمة فى خفض تكاليف الاثاثات

● اما الملابس الجاهزة فقد خفضت الضرائب عليهما من ٢٦٠ فى المائة الى ١٢٥ فى المائة وكذلك نماذج تفصيل الملابس من ٨٥ فى المائة الى ٦٠ فى المائة فى حين أن اصناف الحشو لصناعة الملابس الجاهزة قد خفضت الضرائب عليهما من ٦٠ فى المائة الى ٢٥ فى المائة مساهمة فى خفض تكلفة هذه الصناعة .

● بالنسبة لصناعة اللمبات الكهربائية واهمية توفيرها لقطاعات الشعب المختلفة بأسعار معتدلة فقد خفضت الضرائب على مستلزمات انتاجها المحلية ، حيث خفضت الضريبة على الفوارغ والانابيب من ٤٠ فى المائة الى ٢٠ فى المائة والشعيرات اللازمة للمبات من ١٥ فى المائة الى ١٠ فى المائة .

● صناعة التخزين ذات اهمية استراتيجية سواء لقطاع الزراعة او التموين لذلك خفضت الضرائب الجمركية على وحدات التكييف اللازمة لهذه الصناعة من ١٦٠ فى المائة الى ٦٠ فى المائة اما وحدات التبريد فقد خفضت من ٣٥ فى المائة الى ٢٠ فى المائة .

■ **قطاع الزراعة :** نظرا لاهمية هذا القطاع فى مرحلة تتطلب زيادة الرقعة الزراعية للبلاد وتوفير اسباب الامن الغذائى فقد راعت التعريفة

تشجيع هذا القطاع باستمرار الاعفاءات المقررة على مستلزمات انتاجه مثل الاسمدة وبذور التقاوى والمبيدات والعلائق والاعلاف الحيوانية وايضا الالات والاجهزة والادوات التى تستعمل فى الزراعة والبساتين وتحضير التربة الزراعيةوجنى وحصدودراس المحاصيل الزراعية وفاصلات العشب والحشائش وآلات واجهزة صناعة الالبان وآلات واجهزة تفريخ وحضانة او تربية الطيور الدواجن وتربية النحل . وادوات المطاحن ومعالجة الحبوب وفرضت ادنى فئات الضريبة على الالات والادوات التى تنتج محليا دون كفاية .

كما راعت اعفاء الجرارات الزراعية لمدة عام لسد حاجة هذا القطاع من الميكنة الزراعية ولتعويض النقص فى الايدى العاملة .

واعفاء المحاريث وآلات البذر والغرس والشتل ونثروتوزيع الاسمدةوشق وفلاحة التربة والقلابات وغيرها من الادوات المستعملة فى تحضير التربة الزراعية بدلا من الضرائب الحالية عليها وهى ١٢ فى المائة .

☐ قطاع الاسكان والتعمير : استقر الرأى على الابقاء على اعفاءالاسمنت ما حديد التسليح فان انتاجه المحلى يغطى ٥٠فى المائة من احتياجات البلاد، الامر الذى يتعين معه ان نوفر لهذا القطاع الحيوى باقى احتياجاته باقل تكلفة ممكنة لذلك اعفى مايرد منه خلال عام من الضرائب الجمركية على ان يعاد النظر فى الاعفاء سنويا فى ضوء احتياجات هذا القطاع .

● كذلك خفضت الضرائب على الالات والاجهزة اللازمة لقطاع التعمير سواء للحفر أو لتسوية الارض مثل البولدوزرات الى ٢٪ بدلا من ١٢٪ الحالية وخفضت ايضا الضرائب على سيارات خلاطات الاسمنت والسيارات المجهزة بمعدات رافعة او للحفر الى ١٠٪ بدلا من ٤٠٪ دعما لهذا القطاع ولخفض تكاليفه

● ونظرا لاهمية السقالات المعدنية لزوم اعمال البناء كبديل للاخشاب وأيضا الشدات المعدنية اللازمة لصب الاسقف للابنية ، ومساهمة فى خفض تكاليف البناء وتخفيفا للضغط على الاخشاب البديلة خاصة بعد توالى ارتفاع اسعارها العالمى ، فقد استقر الرأى على خفض الضرائب على هذه السقالات الى ٣٠٪ بدلا من ٥٠٪ .

■ **قطاع البترول** : تم تنسيق فئات الضريبة على المنتجات البترولية على ضوء مقترحات الهيئة العامة للبترول ، وقد رؤى العدول عن النظام الحالى الذى يتعامل ضريبيا مع منتجات البترول على اساس حالتها عند الخروج من معامل التكرير المحلية ، والعودة الى النظام الجمركى السليم الذى يتعامل مع كل سلعة حسب حالتها وقت الورود .. واقترحت فئة ضريبية مخفضة على خام البترول « ٢٪ » .

■ **قطاع الصحة والدواء** : تم تخفيض ضريبة الوارد على الكيماويات

عموما ، والكيماويات الدوائية بصفة خاصة لتشجيع صناعة الادوية محليا مع استمرار فئة ضريبة الوارد المقررة على الادوية الجاهزة .

● ولم تغفل التعريفة عدم كفاية المنتج المحلى من بعض الاصناف أو عدم انتاج بعض الاصناف محليا ، حيث استقر الرأى على تخفيض ضريبة الوارد من الادوية لحساب وزارة الصحة أو بموافقتها بنسبة ٥٠٪ بقرار من وزير المالية لتغطية اى نقص محتمل فى الانتاج أو توفير الاصناف التى لا تنتج محليا .

● كما اعفيت اجهزة تسهيل السمع للصم بدلا من ٢٠٪ الحالية وايضا اعفيت المقاعد ذات العجل المصنوعة خصيصا لاستعمال المرضى والمعوقين بدلا من ٢٥٪ الحالية تمكينا لهذه الفئة من المواطنين من استخدام هذه الاجهزة اللازمة لهم فى معيشتهم اليومية بأرخص الاسعار .

وقال الوزير ان تعديلات التعريفة لم تمس الاعفاءات المقررة بقانون الاستثمار وانها باقية تشجيعا للمستثمرين وتدعيما لسياسة الانتاج الاقتصادى وان الاحداث الرئيسية للتعريفة الجديدة تنظر اساسا لصالح المجتمع والاقتصاد القومى ككل وبان تقديرات الحصيلة تشير لعدم انخفاضها بالرغم من التوسع فى الاعفاءات والتخفيضات .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهــــــرام

التاريخ : ١٩٨٠/٦/١

السـادات يناقش مع نواب رئيس الوزراء خطط حل مشاكل الجماهير

دراســة لزيادة انتـاج القطاع العـام توضح امكانية خفض أسـعار ٣٤٨ سلعة

لازيـادة فى سـعر أى سـلعة فى الموازنة الجديدة التى تبدأ أول يوليو

خطوات محددة لتحسين رغيف الخبز وتوفيره الانتهاء من اعداد مشروع قانون الضرائب الجديد

بحث الرئيس أنور السادات فى اجتماع عقده أمس مع نواب رئيس الوزراء خطط قطاعات الوزارة لحل مشاكل الجماهير وعلى رأسها قضيتا الاسعار والامن الغذائى .

وقد عرض الرئيس فى بداية الاجتماع آخر تطورات الموقف الخارجى ونتائج المباحثات التى أجراها السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية فى الولايات المتحدة والمانيا الغربية وبريطانيا .

وعقب الاجتماع الذى استمرساعتين وحضره السادة حسني مبـــارك نائب رئيس الجمهورية والدكتور فؤاد محيى الدين وفكرى مكرم عبيد وكمال حسن على والمهندس عز الدين هلال ومحمد نبوى اسماعيل والدكتور عبد الرزاق عبد المجيد نواب رئيس مجلس الوزراء ومنصور حسن وزير الدولة للثقافة والاعلام والمستشار عادل عبد الباقى الامين العام لرياسة مجلس الوزراء ، أوضح السيد منصور حسن أن الرئيس السادات طلب من نواب رئيس الوزراء أن يتقدم كل منهم بتقرير عن القطاع الذى يقع فى نطاق مسئوليته حـــول الفترة منـــذ اجتماع مجلس الوزراء الموسع وحتى الان .

وقد عرض المهندس أحمد عز الدين هلال نائب رئيس الوزراء والمسئول عن قطاع الانتاج أنه قد تم التركيز خلال هذه الفترة على مشكلة الاسعاروشكلة زيادة الانتاج .. وبالنسبة للاســعار قام وزير الصناعة باعادة دراسة جزء كبير من انتاج القطاع العام وتبين أنه **يمكن تخفيض أسعار ٣٤٨ سلعة وأن التخفيض فى بعضها يصل لحوالى ٣٠٪ وأن القطاع العام يعد دراسة ثابتة وطويلة الاجل لزيادة الانتاج على أساس** تخطيط متكامل .

ثم عرض الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد نـــائب رئيس الـــوزراء والمســـئول عن قطاع الشئون المالية والاقتصادية ما تم خلال هذه الفترة .. وتضمـــن التقرير أنه تم جمع البيانات التىطلبها الرئيس أنور السادات عن شركـــات القطاع العام بالكامل ورأسمال كـــل شركة وانتاجها والشركات التى حققت أرباحا والتى لم تحقق أرباحا .

وقال الدكتور عبد الرزاق أنمشروع قانون الضرائب الجديد يعتبر معـــدا وجاهزا للعرض على مجلس الشعب ، وكذلك الاطار العام للموازنة .

وقدأعلن الدكتور عبدالرزاقعبدالمجيد فى الاجتمـــاع أن معـــالم الموازنة الجديدة تتضمن عدم الزيادة فى سعر أية سلعة وأنه سيكون هناك زيادة محسوبة فى الاجـــور حتى مستوى **معين ، كما تتضمن خفضا فى العجز فى الميزانية يصل الى حوالى ٢٠٠ مليون جنيه ، كما سيكون هناك تركيز فى الخطة على مشروعات الامن الغذائى والاسكان واستكمال المشروعات التى بدىء فى تنفيذها .**

ثم عرض السيد محمد نبوىاسماعيل **نائب رئيس الوزراء والمسئول عن قطاع الخدمات أنه سوف يتم التركيز خلال هذه المرحلة على نقـــل اختصاصات الخدمات للمحليات وانه تتم الان دراسة وضع استراتيجية لــــكل وزارة يتم** تنفيذها على مستوى المحافظات .

وقال السيد نبوى اســـماعيل فى الاجتماع أنه تجرى الان دراسة حول رغيف العيش وتحسين مستواه وضمان توفيره ، كما تجرى دراســـة موضوع تخطيط القوى العاملة واســـتخدامالموارد البشرية وربطها بالتعليم حتى لا يكون هناك عجز فى مختلف الكفاءات .

ثم عرض السيد فكرى مكرم عبيد أوجه نشاط الحزب الوطنى ومجلس الشعب خلال هذه الفترة □

السـادات: مهمة الحكومة فى الفترة القادمة السيطرة الكاملة على الأسعار

■ الرئيس يؤكد فى اجتماعه بنواب رئيس الوزراء:

دور أسـاسى للحزب فى رقابة الأسـواق ومحاربة التضخم والوساطات والعمولات

دراسات فى الحزب والحكومة لزيادة المعاشات

الاسكندرية ـ من مكتب الاهرام ـ أعلن الرئيس أنور السادات فى اجتماعه أمس بنواب رئيس الوزراء أن الفترة المقبلة لابد وأن تكون فترة السيطرة على الاسعار وان على الحكومة والحزب وكل المسئولين فى الدولة العمل على الحد من أرتفـاع الاسعار من ناحية ووصول الدعم لمستحقيه بدون وساطة أو تعقيد أو صـعوبات من ناحية أخـرى .

وأصدر الرئيس توجيهاته بعدم ذبح اناث الماشية وتوفير اللحوم والحد من ارتفاع اسعار المواد الغذائية التى ظهر عليها الارتفاع الكبير فى الفترة الاخيرة واكد على ضرورة اغراق الاسواق بالمواد الغذائية وباسعار مناسبة .

وطلب الرئيس أن يكون للحزب دور فعال فى مراقبة الاسعار ومحاربة التضخم والوساطات والعمولات باعتباران هذه هى المهمة الاولى الملقاة على عاتق الحزب وكوادره والتى تمثل نجاحه او فشله .

وكان الرئيس السادات قد عقد اجتماعا أمس باستراحة المعمورة بالاسكندرية مع نواب رئيس الوزراء حضره الدكتور محمود داود وزير الزراعة والامن الغذائى والدكتورة آمال عثمان وزيرة التأمينات والدولة للشئون الاجتماعية والسيد احمد نوح وزير التموين وذلك فى اطار الاجتماعات التى يعقدها الرئيس بصفة دورية لمناقشة قضايا العمل الوطنى والامن الغذائى .

وصرح السيد فكرى مكرم عبيد نائب رئيس الوزراء لشئون مجلس الشعب عقب الاجتماع الذى استمر ٣ ساعات بأن الرئيس السادات قد طلب بمنتهى الوضوح أعتبار الفترة المقبلة هى فترة **السيطرة الكاملة على الاسعار** وأن تقوم الحكومة والحـزب وكل مسئول فى الدولة بالعمل على الحد من ارتفاع الاسعار ووصول الدعم لمستحقيه وأن يصل الدعم لكل مصرى مستحق دون أى نوع من الوساطة أو التعقيد أو الصعوبات .

الرئيس يعطي توجيهاته لتوفير اللحوم

ومن جهة أخرى أبدى الرئيس توجيهاته فيما يختص بعدم ذبح اناث الماشية وتوفير اللحوم وأسعار المواد الغذائية التي ظهر عليها الارتفاع الكبير خلال الفترة الاخيرة .. واكد الرئيس على ضرورة الحد تماما من هذا الارتفاع واغراق الاسواق بكافة المواد الغذائية وبأسعار مناسبة

واضاف السيد فكري مكرم عبيد أن الرئيس تحدث في الاجتماع من ارتفاع أسعار اللحوم والبيض والدواجن في الفترة الاخيرة وطلب من الحكومة والحزب الحد من ارتفاع أسعار هذه السلع الضرورية وأن يقوم الحزب بدوره الفعال في الرقابة على الاسعار ومحاربة أي نوع من التضخم والوساطات والعمولات واى نوع من الارباح غير المشروعة .

وأكد الرئيس على أن هذه هي المهمة الاولى للحزب وكوادره في جميع المحافظات والتي تمثل نجاحه أو فشله ووجه الرئيس تعليماته بضرورة توفير كميات هائلة من المواد الغذائية واغراق الاسواق بها دون التلاعب بالاسعار .

وطلب الرئيس أن تقوم الحكومة والحزب بتكوين وتشكيل شركات للامن الغذائي في كل محافظة من المحافظات على أن يشرف عليها الحزب من ناحية الرقابة والترخيص .

وصرح السيد فكري مكرم عبيد بأن الدكتورة آمال عثمان قد زفت الينا بشرى التحول المدهش في نظرة العامل ورب العمل الى التأمينات الاجتماعية وأنها بعد أن كانت محل تهرب أصبحت محل اقبال وهذه ظاهرة صحية لم نكن نتوقع الوصول اليها الا بعد سنوات .

وقال ان الدكتورة آمال عثمان أعلنت أن عدد المؤمن عليهم قد ارتفع بحيث وصلوا الى حوالى ١٠ ملايين مواطن ، ويعتبر ذلك من ضمن الانجازات الكبيرة لحكومة الرئيس السادات .

وأضاف نائب رئيس الوزراء أن هناك دراسات تعد الان لزيادة المعاشات وهي تتوقف على الموارد وعدة عوامل أخرى وتسعى الحكومة والحزب لتحقيق ذلك لزيادة المعاشات لتحقيق مطالب المواطنين .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ٤ / ٩ / ١٩٨٠

■ قرار جمهورى بتشكيل :

لجان انتــاج بالوحــدات الاقتصــادية تتولى حل مشاكلها ورفع جودة انتاجها

كتب ــ عبد العظيم درويش:

اصدر الرئيس انور السادات قرارا جمهوريا باعادة تشكيل لجان الانتاج في الوحدات الاقتصادية التابعة للقطــاع العام ، والتى يزيد عدد عمالها على ١٠٠٠ عامل ، على ان يتم تمثيــل المنظمات النقابية فى هذه اللجان ، بحيث تشكل من ١٢ عضوا منهم رئيس مجلس ادارة الوحدة ، كرئيس للجنة ، و ٤ اعضاء من بين اعضاء اللجنــة النقابية وتتولى اختيارهم .

ويقضى القرار بان تسقط عضــوية هؤلاء الاعضــاء فى حالة زوال الصفة النقابية التى تم اختيارهم على اساسها ، وثلاثة اعضــاء من مجلس ادارة الوحدة من بينهم عضــوان يمثلان الاعضــاء المنتخبين بمجلس الادارة يختارهم المجلس و ٤ اعضاء يمثلون رؤســاء الاقسام الانتاجية والمشــرفين عليهم يختــارهم مجلس ادارة الوحدة .

كما نص القرار على ان تعقد هذه اللجان اجتماعاتها مرة على الاقل كل ثلاثة اشهر وتشكيل لجان فرعية فى الوحدات التى بها اكثر من فــرع ، وتعرض توصيات هذه اللجــان على مجلس ادارة الوحدة الاقتصادية فى اول اجتماع لها ..

وتختص اللجنة بمناقشــــة خطط الانتاج والبرامج اللازمة لتنفيذهــا ، واقتراح الحلول اللازمة لجميع المشاكل التى تعترض التنفيذ ، واقتــــراح الوســائل التى تكفل تطوير الانتــــاج ورفع جودته وحسن استخدام الموارد المتاحة ، واقتراح وسائل رفع انتاجية العاملين عن طريق التدريب والحوافــز المادية والمعنوية .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ : ١٩٨١/٣/٦

السادات يكلف وزارة المالية بتحديد العلاقة بين المرتبات والأسعار قبل مايو

رفع المعاناة عن الجماهير يمثل أهم أهداف الرئيس والحكومة

الميزانيـــة الجـــديدة تســـتهدف إعـادة توزيـع الدخـــول والأعبـاء

بحث أمس الرئيس أنور الســادات فى اجتمـاع وزارى محدود عددا من القضــايا الاقتصــادية والجماهيرية الهامة التى تهدف الى رفع المعاناة عن المواطن المصرى وتقــديم حلول فعـالة للمشـاكل الجماهيرية . وحضر الاجتمـاع السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية ونواب رئيس الوزراء والســيد منصــور حسن وزير الدولة لشئون رئاســة الجمهورية والثقـافة والاعــلام والســيد فؤاد حسين وزير الدولة للمــالية والدكـتور محمود داود وزير الدولــة للزراعــة والامن الغذائى والسـيد أحمــد نوح وزير التموين والتجارة الداخلية .

وقد تناول الاجتماع ، الذى امتد ساعتين ونصف الساعة ؛ ايضا الموضوعات المتعلقة بالدفاع والاستثمار والدعم والمرتبات وجرى بحث وضع خطة تفصيلية لتوفير احتياجات المجتمع من السلع الاستهلاكية .

وفى سؤال عما اذا كان الاجتماع قد بحث ما اعلنه الرئيس السادات اول امس بضرورة اتخاذ خطوات لرفع المعاناة عن الجماهير .. قال منصور حسن ان رفع المعاناة عن الجماهير هو هدف اساسى ان لم يكن اهم الاهداف عند الرئيس السادات وعند الحكومة بصفة عامة . وبالتالى فان كل الاجتماعات والخطط تكون مرتبطة بتحقيق هذا الهدف وكان الهدف من الاجتماع هو وضع الاساس السليم لعلاج مشكلة معاناة الجماهير خاصة بالنسبة لعلاقة الاسعار بالدخول وحجم وكمية السلع المطروحة .

وقال منصور حسن ردا على سؤال عما اذا كان الاجتماع قد اتخذ قرارات بشان زيادة المرتبات فقال انه لم يدخل فى تفاصيل الميزانية وانما بحث قواعد واسس توزيع الفائض فى الميزانية .. وان الهدف فى كل خطوة اقتصادية ومالية هو بدون شك لتخفيف العبء عن الجماهير غير القادرة واعادة توزيع الدخول والاعباء بحيث يتحمل الاقدر فى المجتمع أكبر قدر من المواطن ذى الدخل المحدود .

بحث توزيع فائض الميزانية الجديدة على الاستثمار والدفاع والدعم والاجور

وصرح السيد منصور حسن عقب الاجتماع بانه تم طرح موضوعين اساسيين .. يتعلق الموضوع الاول باسس وقواعد الميزانية الجديدة التى تعد حاليا . وماهو حجم الفائض والايرادات والنفقات وكيفية توزيع حجم هذا الفائض بالنسبة للاستثمار وبالنسبة للدفاع والدعم والاجور والمرتبات .. وتناول الاجتماع بحث العلاقة بين الاجور والمرتبات لموظفي الدولة والقطاع العام وعلاقاتها بمستوى الاسعار . واوضح الوزير ان وزارة المالية تقوم حاليا ببحث القواعد التى تنظم العلاقة بين مستوى الاسعار والمرتبات وأنه سيتم الانتهاء من تلك الدراسات وتفاصيل الميزانية قبل أول مايو .

واضاف السيد منصور حسن أن الموضوع الثانى الذى تم بحثه هو كيفية وضع خطة تفصيلية خاصة بما يتعلق باحتياجات المجتمع من السلع الاستهلاكية حتى عام ٨٥ والقدرة على تلبية هذه الاحتياجات سواء كان زراعيا أوصناعيا وأن يستكمل النقص بالاستيراد ◘

وقال السيد منصور حسن أن هذه الخطة ستبدأ بتحديد وضع كل سلعة خلال السنوات الخمس القادمة حتى يمكن تلافى اى نقص فيها واتخاذ قرارات بالنسبة للانتاج الصناعى والزراعى لمواجهة متطلبات الاستهلاك .

واكد منصور حسن أن خطاب الرئيس السادات فى عيد العمال سيتضمن بعض الخطوات التى يمكن أن تساعد الجماهير بالنسبة لمستوى المعيشة ◘

واضاف أن التوجيهات التى يعطيها الرئيس السادات تقضى بأن تكون الاجور والمرتبات مناسبة لمستوى المعيشة .. وأننا نحاول أن نقترب من تحقيق ذلك ◘

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٢ / ٤ / ١٩٨١

زيــادة المرتبــات والمعاشــات

يعلنهــا الرئيس يــوم ٢ مايــو
للحــكومة والقطاعين العام والخاص

علم مندوب « الاهرام » أن الرئيس انور السادات قد وافق على زيـادة المرتبات والاجور والمعاشـات لجميع للعاملين بالدولة [الحكومة والقطاعين العام والخـاص] ، وسـوف يعلن الرئيس السـادات القـرارات المنفذة لزيادة الاجور فى خطابه الهام فى عيد العمال الذى تقرر أن يقام يوم السبت ٢ مايو القادم ، بدلا من أول مـايو الذى يوافق يـوم الجمعة [العطـلة الاسـبوعية] .

وصرح السيد سعد محمد احمد وزير القوى العاملة ورئيس اتحـاد عمال مصر ، بأن الرئيس قد وافق أيضا على اعفاء اتحاد العمال من تكاليف توصيل شبكات المرافق الى المدينة العمـالية السياحية على الساحل الشمالى الغربى التى تقرر اقامتها على مساحة حوالى ٢٠٠ ألف متر مربع .

كما يعلن الرئيس السادات فى خطابه فى عيد العمال استراتيجية شـاملة للاجور والاسعار بالنسبة للعاملين فى الدولة بالحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات الاقتصادية والخدمية ووحدات القطاع العام .

ووصف مصدر اقتصادى « مسئول » الاستراتيجية الجديدة للاجور بأنها تقدم حلولا جذرية للاسعار والاجور وليس مجرد مسـكنات ، أو حلول مؤقتـة بعد أن أوضحت التجارب والخبرات السابقة عدم جدوى الحلول الوقتية .

وأوضح المصـدر أن الاسـتراتيجية الجديدة للاجور تقدم حلولا واضـحة لمشـاكل الاجور المنخفضـة فى كافة مسـتويات السلم الوظيفى للعـاملين خاصة بدايات التعيين .

وأضاف المصـدر أن الاستراتيجية الجديدة للاجور تم تحديدها فى ضوء ضرورات توفير حياة لائقة وكريمة للانسان المصرى ورفع مستوى العاملين بالدولة بما يتلاءم مع متطلبات الحياة ومستويات المعيشـة الملائمة .

وقال المصدر أن الاستراتيجية الجديدة تشمل أيضا تعديل أوضاع أصـحاب المعاشـــات والضـمان الاجتمـاعى والخاضعين لنظام الكادرات الخاصـة وأن الرئيس سيعلن فى نفس الوقت مجموعة من الاجراءات التى تضمن حياة كريمة لبقية فئات المواطنين من محدودى الدخـل من غير العاملين بالحـكومة والقطاع العام .

كما يعلن الرئيس السادات فى أول مايو اسـتراتيجية متكاملة بالتنسـيق مع اسـتراتيجية الاجـور ، تتضـمن تنظيما شـاملا لسياسـة الدعم السلعى بحيث يصـل الدعم بصـورة مباشرة للاشخاص الذين يستحقونه دون وسطاء وتستهدف الاستراتيجية الجديدة للدعم حصول المواطن على القدر الملائم من السلع المدعمة بما يتلاءم مع مستوى دخله وعدد الافراد الذين يعولهم .

السادات يناقش مع هيئة مستشاريه قضايا الأسعار وعلاقتها بالأجور

حوار مفتوح يستمر ثلاث ساعات ونصفا حول مشاكل الانتاج والقطاع العام

□ سيد مرعى :

اجماع فى الرأى بين الرئيس ومستشاريه حول دور القطاع العام الرائد فى التنمية

فى حوار صريح استغرق ثلاث ساعات ونصف الساعة ناقش الرئيس أنور السادات أمس مع هيئة مستشاريه قضايا الاسعار وعلاقتها بالاجور والتنمية الاقتصادية والبنية الاساسية ، ومشاكل الانتاج ، والممارسة الديمقراطية فى مصر ، وأعلن الرئيس أنه سيجتمع بهيئة المستشارين مرة كل شهر على الاقل لبحث ودراسة موضوع محدد ·

وأعلن المهندس سيد مرعى رئيس هيئة المستشارين أن هناك اجتماعا فى الرأى بين الرئيس ومستشاريه حول دور القطاع العام فى التنمية حيث لعب دورا اساسيا وفعالا لا يمكن انكاره فى دعم الاقتصاد المصرى ·

وأضاف المهندس سيد مرعي عقب انتهاء الاجتماع بأن الجلسة شهدت مناقشات عدد كبير من أعضاء الهيئة وتناولت تفصيلات عن تصورهم لطبيعة عمل هيئة المستشارين ، وقد وضح من هذه المناقشات أن الهيئة لا تبدأ نشاطها من فراغ وأنها ليست هيئة تتناقض مع المؤسسات القائمة بل انها تستفيد من أعمال هذه المؤسسات ،وذلك من واقع نصوص القرارات الجمهورية التى صدرت عن هيئة المستشارين .

وقد تفرعت المناقشة لتحليل عدة موضوعات منها ما يختص بالممارسة الديموقراطية ومنها ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية كما تناولت المناقشة قضية الاسعار وعلاقتها بالاجور وقضايا التنمية بصفة عامة . وكذلك موضوع البنية الاقتصادية الاساسية .

كما تناولت المناقشة أوضاع القطاع العام ويكاد الرأى يجتمع على أن القطاع العام قد لعب دورا أساسيا فى اقتصاديات مصر وهو دور لا يمكن انكاره وان المحافظة عليه أمر واجب ولكن الامر قد يحتاج الى تغيير فى طبيعة العمل الادارى فى هذا القطاع

الجلسة الثالثة تعقد اليوم

واوضح البعض اننا لا نشكو نقص الموارد ولكن نشكو من اهدار الموارد ويستدلون على ذلك بالمبانى والمنشآت والمصانع التى بدأت ولم تستكمل بعد أى أن هناك استثمارات قد بددت فيها دون انتاج حتى الان .

واشار بعض الاعضاء الى أن القطاع العام يتولى مشروعات بمليارات الجنيهات ويجب أن تخصص له الدولة بعض التسهيلات حتى يتمكن من انجازها

ثم دار حوار طويل عن المعونة الفنية الخارجية وأشار بعض الاعضاء الى أن الموارد الاجنبية فى التدريب يجب أن توجه وفقا للنوعيات التى يحتاج اليها الاقتصاد المصرى .

وقد حظى موضوع الاجور والمرتبات باهتمام الحاضرين مع ربطه بالمستوى العام للاسعار .

ومن ناحية اخرى طالب بعض أعضاء الهيئة بوضع استراتيجية زراعية جديدة تتلاءم مع التطور التكنولوجى فى العالم ؛ وركز البعض على أن انتاج الطعام فى الدولة هو عنوان السيادة .

وعقب الرئيس السادات على كل هذه المناقشات وركز بصفة خاصة على الديموقراطية كممارسة وكسلوك

ومن المقرر أن تعقد هيئة المستشارين الجلسة الثالثة من المؤتمر فى الساعة العاشرة والنصف من صباح اليوم بقاعة الامانة العامة برئاسة المهندس سيد مرعى لاستكمال المناقشات لتحديد الموضوعات التى تعطى لها أولوية البحث والدراسة ثم يتم تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه الموضوعات

ومن المقرر عقد اجتماع للامانة العامة لهيئة المستشارين لمناقشة ما ينتهى اليه المجلس .

وسوف تنتهى الامانة العامة من ترتيب اللجان المؤقتة لبحث الموضوعات ثم يعاد عرضها على المجلس مرة ثانية .

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ٩ / ٥ / ١٩٨١

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

السادات: تخصيص مبالغ لتحقيق سياسة ربط الأجور بالأسعار

الرئيس يؤكد ضرورة زيادة الانتاج

اعلن الرئيس أنور السادات، انزيادة الاجور التى تقررت اخيرا جاءت نتيجة وجود وفر فى الميزانية لاول مرةكما انه قرر تخصيص مبـــالغ اخرى لتحقيق سياسة ربط الاجور بالاسعار

وأعلن الرئيس فى لقائه الاسبوعى بشباب الحزب الوطنى انه لابـد لكى نحصل على النتائج المرجوة من قرارزيادة الاجور ان يصاحبها فى نفس الوقت جهد مضاعف من جانب الحكومةوالشعب بزيادة الانتاج وتثبيت الاسعار حتى لا تضيع الزيادة نهبا لبعض صغار النفوس من الذين لا هم لهم الا الربح على حساب الشعب .

وكان الرئيس أنور السادات قـــدالتقى امس للاسبوع الثـــالث على التوالى مع قيادات الشباب المصرى بعدصلاة الجمعة فى القناطر الخيرية . وقد ادلى السيد منصور حسن وزيرالدولة لشئون رئاســـة الجمهورية بتصريح عما تم فى هذا اللقاء فقال :ان السيد الرئيس شرح للشـــباب باستفاضة الخلفية التاريخية لاوضـــاع مصر الاقتصادية منذ أن تولى المسئولية وكيـف انتقلت مصر من حالـة كاديعلن فيها افلاسها ومن اقتصاد وصل الى الصفر عام ٧٢ الى اقتصاد يتحقق فيه التوازن هذا العام .

وتحدث السيد الرئيس من المراحل التى قطعها الاقتصاد المصرى منذ أن بدأت سياسة الانفتاح عام ١٩٧٤ كحل وحيد للخروج من القيود الخانقة التى كانت تكبل النشاط الاقتصادى الى فتح القناة عام ٧٥ ومعها بداية التفريعة الجديدة للقناة واللتان ستقدمان لمصرهذا العام ٢ر١ مليار دولار ثم تدفق الاكتشافات البترولية بحيث اصبحنـــاتكفى احتياجاتنـــا الداخليــة ونحتفظ بالاحتياطى اللازم ونصدر الباقى .

وقال أن الرئيس استخلص مـن هذه الانجازات العبرة الكامنة وراءها وهى ان الله شاء ان يبارك لمصر فى مواردها فأفاض عليها من رزقه بقدر ما فى هذا البلد وابنائه من خـــيروقيم . وقال الرئيس انه فى عـــام ١٩٧٨ رفض مقابلة وفد مؤتمر قمـة بغداد الذى جاء يعرض على مصــر ٥ر٥ مليار دولار مقابل التخلى عن ارادتها وسياستها المستقلة ولو انه قبل لما اعتمدت مصر على نفسها ولوجدت نفسها اليوم معتمدة على بعض الدول مثل النظام الليبى الذى لم يف باى تعهد قطعه والعراق التى اصبحت تقترض مليار دولار شهريا بعددخولها الحرب مع ايران ، ثم انتقل الرئيس الى شرح أبعاد زيادة الاجور التى تقررت مؤخرا فقال انه قرر ذلك عندما وجد هناك وفرا فى الميزانية لاول مرةورأى أن يخصص جزء منها لزيـــادة الاجور لرفع المعاناة عن الموظفيــن والعمال وان يخصص جزء لتحقيـــق سياسة ربط الاجور بالاسعار لكنه لكى تحقق هذه الخطوة النتائج المرجوة

فيجب أن يصاحبها فى نفس الوقت جهد مضاعف من جانب الحكومة والشعب بزيادة الانتاج وتنظيم التوزيع وتثبيت الاسعار حتى لا تضيع الزيادات نهبا لبعض صغار النفوس من الذين لا هم لهم الا الربح على حساب الشعب وأشار الرئيس الى ما عرضه محافظ الجيزة من الاجراءات التى اتخذها للقضاء على أية محاولة من جانب التجار والحرفيين لرفع الاسعار وامتصاص زيادة الاجور عند سريانها وتقضى تلك الاجراءات بتشكيل فرق من المسئولين فى المحافظة ومعهم مسئولون من مصلحة الضرائب وتطالب الحرفيين باظهار تسعيرة خدماتهم بشكل واضح بحيث اذا مافكر احدهم فى رفع تسعيرته كان عليه أن يدفع عليها الضرائب كاملة للحكومة .

وقال منصور حسن ان الرئيس

أهاب بالشباب أن يشاركوا فى تجربة المدن الجديدة التى تقرر بناؤها وسوف تظهر الى حيز الوجود مع نهاية هذا العام لتكون تحديا حقيقيا لمشكلتى الغذاء والاسكان حيث ستشهد أرض مصر فى عدة مواقع زراعة ٥٠ ألف فدان جديدة مع بناء مدن بجوارها تستوعب كل منها ٢٠٠ الف نسمة وأن تعميم هذه التجارب سيحقق

لمصر عام ٨٥ الاكتفاء الذاتى من الطعام فيما عدا القمح كما طلب الرئيس من الشباب زيارة مواقع التعمير الجديدة فى سيناء حيث العمل الجاد والمخلص من اجل المساهمة فى تحقيق الرخاء لمصر

وأضاف منصور حسن أن الرئيس واصل مع الشباب حديثه فقال عن الدور الذى يجب عليهم أن يؤدوه لمصر تنفيذا للرسالة التى استخلفهم الله عليها على هذه الارض : وقد تحدث

الرئيس باستفاضة حول العلاقات الاساسية للانسان وهى علاقة الانسان مع خالقه الذى كرمه ونفخ فيه من روحه وسخر له ما فى الارض ثم علاقة الانسان مع نفسه وكيف يؤدى به الايمان الى اكتساب قوته وصلابته ، التى تعينه على مواجهة مافى الحياة من معاناة وعلاقة الانسان مع الكون .

وقال منصور حسن أن الرئيس كان صريحا فى حديثه مع الشباب حول هذه الامور على أن يحفزهم على تقوية بنائهم الداخلى نفسيا ليكون ذلك امانا ووقاية لهم فى المستقبل ، بحيث تتحصن نفوسهم بالتواؤم مع الكون وتنضبط علاقاتهم مع الله وأنفسهم ومع الناس فيصبحون أكثر قدرة على أداء الامانة التى خلقهم الله من أجلها

وسوف يواصل الرئيس لقاءاته مع الشباب لنقل اليهم خلاصة فكره بعد صلاة الجمعة المقبلة (ه)



الرئيس انور السادات فى لقائه الاسبوعى بشباب الحزب الوطنى : يستمع الى امين الشباب الذى قدم للرئيس اسئلة الشباب حول الاسعار (تصوير : **اميل كرم**)

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ١١ / ٥ / ١٩٨١

رقابة دائمة للأسواق وتثبيت أسعار السلع والخدمات لحماية زيادة الأجور

□ مجلس المحافظين برئاسة محيي الدين يناقش:

تسعيرة للخدمات والحرف بالمحافظات
منح مفتشي التموين صفة الضبطية القضائية

استكمال شركات الأمن الغذائي
وانشاء شركة للملابس الجاهزة بكل محافظة

أقر مجلس المحافظين فى اجتماعه أمس برياسة الدكتور فؤاد محيى الدين نائب رئيس الوزراء خطة دائمة لمراقبة الاسواق وتثبيت أسعار السلع والخدمات بالقاهرة وجميع المحافظات تستهدف: حماية الزيادة الجديدة فى الاجور وضمان وصول الدعم الى مستحقيه، وتوفير السلع بالكميات الكافية والاسعار المناسبة وحماية المستهلكين، وزيادة أنتاج السلع الغذائية وفى مقدمتها: الدواجن والبيض والاسماك والخضروات واستكمال انشاء شركات الامن الغذائى.

وتنفيذا لخطة تثبيت الاسعار ناقش المجلس مشروع وزارة التموين باقتراح تسعيرة محددة للخدمات والحرف يتم تعميمها وتنفيذها بالتنسيق بين ممثلى: مصلحة الضرائب ووزارة التموين والحكم المحلى فى القاهرة وجميع محافظات الجمهورية وفقا لظروف كل محافظة وزيادة عدد مفتشى التموين ومنحهم صفة الضبطية القضائية.

كما قرر المجلس توفير الدقيق بالقرى بكميات كافية، وتاسيس شركة للملابس الجاهزة بكل محافظة.

١٨٥٦٣

وصرح المستشار عادل عبد الباقي الامين العام لمجلس الوزراء بان المجلس ناقش تحليلا لخطاب الرئيس انور السادات في عيد اول مايو وكلمته في يوم التطبيقيين وما كلف به رئيس الجمهورية المحافظين من مسئوليات وواجبات للعمل بكل حزم وجدية على استقرار السلع والخدمات والحد من ارتفاع الاسعار .

وركز الدكتور فؤاد محيى الدين على ضرورة تكثيف جهود المحافظين لزيادة انتاجية محطات تربية وتسمين الماشية والدواجن وزيادة انتاج البيض والاسماك والخضروات والمحاصيل الغذائية والاستعانة بشركات الامن الغذائي وضرورة الرقابة الفعالة والمستمرة على الاسعار .

واكد الدكتور فؤاد في هذا الاتجاه على ان تكون الرقابة متصلة ليلا ونهارا طوال ٢٤ ساعة .

وشارك المحافظون في ابداء مقترحاتهم لكفالة الرقابة الفعالة والحاسمة والجادة واشاروا الى اهمية مشاركة احد مأموري الضرائب في لجان الرقابة التي تشكل في كل محافظة ومركز والى زيادة عدد مفتشي التموين واعطائهم صفة الضبطية القضائية : وتوفير وسائل الانتقال السريع لكفالة هذه الرقابة وزيادة منافذ التوزيع والاستفادة بالتجربة التي تمت لتعبئة المحاصيل في عبوات جاهزة في الاسماعيلية مما ييسر سرعة توزيع السلع واحكام الوزن والسعر .

توفير الدقيق لجميع القرى

وقدم المهندس عثمان احمد عثمان نائب رئيس الوزراء للتنمية الشعبية تقريرا الى المجلس حول جهود جهاز التنمية الشعبية منذ بدء تشكيله حتى الان . واشار الى اهمية التنسيق بين شركات الامن الغذائي بالمحافظات .

وقال ان الجهاز يعمل كغرفة عمليات ويتلقى المعلومات عن الانتاج والمحصولات المختلفة في كل محافظة وينسق هذه المعلومات الموازنة بين انتاج المحافظات وارسال السلع الناقصة من محافظة الى اخرى . واكد على ضرورة الاسراع في قيام شركات الامن الغذائي التي لم تكتمل في بعض المحافظات .

وتقرر توفير الدقيق بكميات كافية لجميع القرى لتخفيف الضغط على الخبز المصنع بالعواصم وتوجيه كامل انتاجها الى مواجهة احتياجات سكان المدن .

وتقرر ان يقوم المحافظون باعداد حصر للكميات الكافية من الدقيق للقرى في نطاق محافظاتهم لتوفيرها فورا .

كما تقرر تأسيس شركة للملابس الجاهزة بكل محافظة ومصنع للطوب الطفلي في المحافظات التي يتوافر فيها الخام .

واضاف المستشار عادل عبد الباقي انه — ضمانا لوصول الدعم الى مستحقيه فقد تقرر ان تتم مراجعة بين المحافظين ووزير التموين لضمان تخصيص الحصص اللازمة لمستحقي الدعم في كل محافظة واعادة النظر في الحصص التي تخصص لجميع المحافظات لسد احتياجات المستهلكين في كافة المحافظات من مستحقي الدعم .

ثم اشار السيد احمد نوح وزير التموين الى ان كميات الدقيق متوافرة وعلى كل محافظ ان يحدد احتياجات محافظته من الدقيق ، وستستجيب الوزارة لهذه الاحتياجات .

واكد وزير التموين الى انه قد تمت دراسة بعض الاساليب الاخرى للحد من ارتفاع الاسعار

وسوف يصدر وزير التموين قرارا بتفويض المحافظين — كل في دائرة اختصاصه — في تحديد الاعمال والخدمات التي يلتزم من يؤديها اويقدمها للجمهور بالاعلان عن المقابل المحدد لها .

ثم ناقش مجلس المحافظين بعد ذلك المذكرة التي اعدتها الامانة العامة لمجلس الوزراء بشأن التعديات على املاك الدولة بالطرق الادارية بناء على السلطات المخولة للمحافظين في قانون الحكم المحلي .

ووافق مجلس المحافظين على انشاء مكتب لحماية شئون البيئة بكل محافظة يضم « مجموعة عمل » يختارها المحافظ ويتم تدريبها لفترة محدودة وفقا لبرنامج تضعه امانة اللجنة الوزارية لشئون البيئة وتجميع التشريعات الخاصة بحماية البيئة .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢٧ / ٩ / ١٩٨١

تعليمـــات محـــددة

لضبط الانفاق العام وترشيده

يؤكد وزير المالية فى حـــديثه] الصفحة الاقتصادية أن هنـــاك اجراءات سبق اتخاذها ويتم خـــلال كل سنة مالية اصدار تعليمات لكافة أجهـــزة الدولة لتنظيم الانفـــاق من الموازنات والاعتمادات المخصصة لها.. ومع اتجاه الحكومة للانضباط قامت وزارة المالية باصدار التعليمات التى تكفل مزيدا من الحزم والجدية فى مجال ضبط الانفاق العام وترشيده وتضمنت هذه التعليمات :

■ ان الاعتمادات المدرجة بالموازنة لاى غرض من الاغراض تمثل الحـــد الاقصى المسموح بالصرف فى حـــدوده ولا يعنى ذلـــك ضرورة صرف كامل الاعتمادات بل ينبغى الالتزام بالقواعد المنظمة للصرف وفى حدود الاحتياجات الضرورية .

■ التزام الجهات بالصرف فى حدود ما تضمنته موازناتها فى السنة المالية ٨٢/٨١ من اعتمادات ، وعدم تجاوز الاعتمادات المقررة لكل منها الا بعـــد الحصول على الموافقـــات اللازمة من السلطات المختصة والمقررة قانونا .

■ عدم ارتبـــاط الجهات المنفـــذة للموازنة العامة للدولة باية ارتباطات ترتب التزامات على الدولة قبل الرجوع للسلطات المختصـــة والحصـــول على الموافقات اللازمة لذلك وتدبير الاعتمادات لمواجهة تلك الاعباء .

■ الالتزام بسداد الفوائد والاقساط الخاصة بالالتزامات المحلية والدوليـــة فى مواعيدها المحددة .

■ التزام كافة الجهات باخذ رأى وزارة المالية فى مشروعات القـــوانين والقرارات التى من شانها ترتيب أعباء مالية على الخزانة العامة قبل التقـــدم لهذه المشروعات الى الجهات المختصة

■ الاهتمام بالوسائل التى تـــؤدى الى رفع الكفاءة الانتاجية والقضاء على الوقت الضائع وتبسيط اجراءات العمل وتخفيض تكلفة الانتاج والوقت .

١٨٥٦٦

■ الاستفادة من المواد الموجودة اقصى استفادة ممكنة وتقليل الفاقد والتالف وعدم شراء آية أصناف لاتكون الجهات فى حاجة اليها والتخلص من الراكد بعد تحديده ، بما يحقق ايرادا للموازنة العامة والبعد نهائيا عن عادة صرف الاعتمادات بهدف استهلاك الوفر الذى يتحقق خلال العام وأحكام الرقابة على المخزون ورفع كفاءة العاملين بها . والتزام جميع الجهات ما جاء بكتاب السيد الدكتور نائب رئيس مجلس الوزراء فى ١٩٨١/٣/٢٥ بشان سرعة التخلص من المخزون السلعى الراكد المحدد له فترة حتى ١٩٨١/١٢/٣١

ويقول الدكتور فؤاد حسين أن هذه التعليمات والاجراءات والتى تصدر خلال كل سنة مالية تم ابلاغها لكافة مواقع العمل محكومة بالهدف الرئيسى للمعاملات فى قطاع المالية وهو تحقيق الرقابة المالية الفعالة على كافة المستويات لتصحيح تجاوزات الصرف والتراخى فى التحصيل بصورة مستمرة ودائمة مع تدعيم الرقابة المالية على الاموال فى المخازن الحكومية مع التزام ممثلى وزارة المالية بتطبيق كافة القوانين والقرارات والمنشورات فى الوزارات والجهات .المصالح والمحافظات والهيئات العامة دون تعقيدات باعتبارهم فى مواقع العمل لخدمة هذه الجهات فى اطار القانون والتعليمات المالية والعمل على حل مشكلات التنفيذ وفى نفس الوقت يجب التزام ممثلى الوزارة بتبسيط خطوات واجراءات العمل التى تتطلبها الرقابة المالية مع مراعاة التفويض الاختصاصات .